الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المصطلح البلاغي عند ضياء الدين بن الأثير

- مفهومه وحدوده -

أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الأدب العربي

إعداد الطالب:
غندوز محمد

إشراف الأستاذة:
د. طيبي حرة

أمام لجنة المناقشة المكوَّنة من السادة:

أ.د والي دادة عبد الحكيم	أستاذ التعليم العالي	- جامعة تلمسان	رئيسا
د. طيبي حرة	أستاذ محاضر "أ"	- جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أ. د بن لباد سالم	أستاذ التعليم العالي	- جامعة غليزان	عضوا مناقشا
د. رحماني ليلى	أستاذ محاضر "أ"	- جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. بن سعيد عباسية	أستاذ محاضر "أ"	- جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. بويش منصور	أستاذ محاضر "أ"	- جامعة مستغانم	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2023 – 2024م

وإن للبلاغة سجودا كسجود الكتاب

"المثل السائر"

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين،وصل اللهم وسلم على مولانا رسول الله أفضل صلاة وأزكى تسليم،وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد:

شكل انتعاش الدرس البلاغي قديما وتنوع قضاياه ومباحثه دافعا ملحا لتبلور مصطلحات البلاغة وتشكلها موازاة مع نمو هذا الدرس وتطوره، وهو تشكل يعبر بصدق عن مستوى النضج والوعي النقدي والبلاغي الذي وصل إليه العقل العربي آنذاك، والذي كان يحاول من الزاوية الاصطلاحية التأسيس لمنهج أو نظرية بلاغية ذات ملامح عربية خالصة، وهو أمر لطالما كان مبعثا على الاهتمام والبحث على المستويين العربي وغير العربي. ولعل أول ما يلفت نظر المتأمل للمصطلحات البلاغية كثرتها بصورة تلفت النظر مقارنة بمصطلحات العلوم الأخرى كالنحو والصرف وغيرها، وهي كثرة فتحت الباب أمام الباحثين لشرح أسبابها تارة وضبطها في معاجم حتى يسهل الاطلاع عليه وتدارسها من جهة، ومن جهة أخرى معرفة الأصول الاصطلاحية للبلاغة العربية، ومن ثمة الوقوف على حقائق التراث العربي وما يحمله من معارف وخبايا يتوجب الوقوف عليها، فكان أول الغيث كتاب"مصطلحات بلاغية"للدكتور أحمد مطلوب نشره عام 1972 ثم كتاب معجم البلاغة العربية للدكتور بدوي طبانة، وبعدها أصدر الدكتور الشاهد البوشيخي مؤلفه مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ، ومن المؤلفات التي نعتبرها مرجعا مهما للباحثين ما قدمه الدكتور أحمد مطلوب من خلال كتابه"معجم المصطلحات البلاغية الذي يظل أنضج منهجا وأيسر للبحث مقارنة بالمؤلفات الأخرى، ومن المؤلفات المهمة في هذا الصدد كتاب "معجم البلاغة العربية- نقد ونقض-للدكتور عبد العزيز قلقيلية. ومع كل هذه المعاجم فضلا عن الدراسات المقدمة في هذا الباب إلا أن المصطلح البلاغي في التراث لا تزال بعض جوانب البحث فيه بكرا، والأهم من ذلك تخصيصه بدراسات تفصيلية ممنهجة، كالبحث في قضاياه وخلفيات صياغته، البحث في المشترك بينه وبين العلوم الأخرى، تخصيص علماء البلاغة بالبحث في منهجهم الاصطلاحي والوقوف على خصوصياتهم من هذه الناحية، وذكر جهودهم في بناء المنظومة الاصطلاحية البلاغية عموما.

من هذا المنطلق استمدت دراستنا هذه مادتها الأولى، وانصبت خصيصا على أحد أقطاب البلاغة والنقد في القرنين السادس والسابع الهجريين، إنه ضياء الدين بن الأثير، وإن كان عصره أقل ثراءا وانتعاشا من الناحية العلمية مقارنة بالعصر السابق، حيث طغت الشروحات والتلخيصات للمؤلفات السابقة، وتوليد المصطحات منها، إلا أن ابن الأثير يشكل حالة خاصة وسط هذا الركود النسبي الذي غلب على عصره، بتمرده الصارخ على آراء سابقيه وحتى معاصريه، بلغ درجة التطاول والاستخفاف أحيانا.

وقد قاده إلى هذه الحال اعتداده برأيه وتعصبه لأفكاره وتشديده الدائم على الالتزام بضوابط وآليات البحث البلاغي التزاما لايقبل التنازل.

لذلك نشهد في الكثير من نصوصه ثورته على تدخل غير البلاغين في الشأن البلاغي كالنحاة والمفسرين والغويين ورواة الشعر، ووصفه إياهم بالجهلة أو السذج، ولم يسلم من تجريحه حتى نظراءه من علماء البلاغة إذا لم يجد ما يثلج صدره في تحليلاتهم وآرائهم، خاصة ما تعلق بالمعني والصورة، ولم تكن ردوده تصدر دون أن يشفعها بالدليل والحجة، حتى ليخرج أحيانا عن السياق البلاغي إلى سياقات أخرى واستطرادات لا شأن له بها إلا دحض الخصم ومناقضته.

لقد كانت هذه الشخصية بكل تمظهراتها خاصة العلمية والبلاغية سببا رئيسيا في انكبابنا على البحث في رصيدها البلاغي من خلال جملة مؤلفاتها، ومن ثمة الوقوف على خصوصية عصرها، وطبيعة البحث البلاغي فيها، وطبيعة منظومتها الاصطلاحية بالنظر إلى الظروف التي كانت تحيط بها.

ومنه كانت إشكالية البحث كالتالي:

ما حدود المصطلح البلاغي عند ابن الأثير؟، وكيف أسس منظومته الاصطلاحية في ظل رفضه لمنهج سابقيه ومعاصريه؟، ونقصد ههنا التقسيم الثلاثي لعلوم البلاغة الذي وضعه السكاكي واستقر فيما بعد كمنهج للبحث والتدريس

وهل كان لهذا الرفض صورته في تشكل منظومته الاصطلاحية، أو في ابتداع مصطلحات جديدة وآليات أخرى لصياغة المصطلح ؟

وللإجابة عن كل هذه التساؤلات كان لابد من ضبط خطة بحث تحيط بكل جوانب الإشكالية، والتي كانت مقسمة إلى بابين رئيسين

الباب الأول بعنوان: الدرس البلاغي عند ابن الأثير – قضايا ومباحث، وقسمناه إلى فصلين

الفصل الأول بعنوان: قضايا الدرس البلاغي عند ابن الأثير ويتضمن ثلاث مباحث

الأول: منهج ابن الأثير

الثاني: علاقة النحو بالبلاغة

الثالث: موقفه من الأثر الأرسطي

الفصل الثاني: بعنوان مباحث علم البلاغة عند ابن الأثير ويتضمن أربعة مباحث

الأول: مفهوم علم البيان عند ابن الأثير

الثاني: آلات علم البيان وأدواته

الثالث: مفهومي البلاغة والفصاحة

الرابع: مفهومي الحقيقفة والمجاز

الباب الثاني وكان بعنوان: حدود المصطلح البلاغي عند ابن الأثير وقد تضمن فصلين:

الفصل الأول: بعنوان مصطلحات الصناعة المعنوية

الفصل الثاني: بعنوان مصطلحات الصناعة اللفظية

وانتهى البحث بخاتمة لجملة ما توصلنا إليه من نتائج

وقد اقتضت هذه الخطة أن اعتمد المنهج التحليلي الوصفي، وذلك أن قضايا ومباحث الدرس البلاغي التي تناولناها في الباب الأول ذات طبيعه أقرب لهذا المنهج، والوقوف عليها بالتحليل والوصف يقودنا بشكل ممنهج وسلس إلى كشف طبيعة وحدود المنظومة الاصطلاحية عند ابن الأثير،، والتي كانت موضوع الباب الثاني من هذه الرسالة، حيث تمثل جوهر البحث في هذا الموضوع بل غايته. إذ وقفنا عند حدود كل مصطلح بلاغي بالتحليل والشرح، مع تتبع تبلوره وسيرورته قبل ابن الأثير.

وقد أسعفنا في رحلة هذا البحث جملة من المصادر والمراجع، تنوعت بين القديم والحديث، مست كل جوانب البحث، وينبغي هنا أن نذكر أهمها وما كان منها بمنزلة المنهل الغدق الذي لا يمكن الاستغناء عنه، ويأتي في مطلعها مؤلفي ضياء الدين ابن الأثير "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر "والجامع الكبير"ثم كتاب الدكتور أحمد مطلوب ."معجم المصطلحات البلاغية وتطورها"

وككل بحث لابد من عوائق وصعاب تعترض طريق الباحث، تتعلق في الغالب بطبيعة الموضوع، والمادة العلمية، وهنا نذكر ما تعلق بموضوع بحثنا وهو تفرق عناصره بين المؤلفات، وقلما نجد دراسة أو كتابا خصص لابن الأثير بعينه، ولذلك تعين علينا بداية أن نجمع هذا الشتات من مختلف المصادر والمراجع، لنوحده في دراسة واحدة وهو أمر ليس بالهين لكن ليس مدعاة للضجر أو سببا للعزوف عن البحث، مادام الفضول المعرفي والرغبة في الوصول إلى الهدف يحذوان الباحث. وكان علينا أن لا ندخر أي جهد في بلوغ المبتغى

في الختام لابد من كلمة شكر وشهادة عرفان للسيدة المشرفة على إشرافها وتوجيهها أولا واهتمامها وصبرها ثانيا، فلها خالص الامتنان والتقدير

ثم الشكر للجنة التي تسند إليها مناقشة هذه الرسالة، كل باسمه ورتبته وجميل وسمه

ولله الحمد من قبل ومن بعد

تلمسان:2024/05/30

الباب الأول: الدرس البلاغي عند ضياء الدين بن الأثير –قضايا ومباحث–

الفصل الأول: قضايا الدرس البلاغي عند ابن الأثير

- منهج ابن الاثير النقدي
- علاقة النحو بالبلاغة
- موقفه من الأثر الأرسطي

الفصل الثاني: مباحث علم البلاغة عند ابن الأثير

- مفهوم علم البيان عند ابن الأثير
- آلات علم البيان وأدواته
- مفهومي البلاغة والفصاحة
- مفهومي الحقيقة والمجاز

الفصل الأول: قضايا الدرس البلاغي عند ابن الأثير

- منهج ابن الاثير البلاغي
- علاقة النحو بالبلاغة
- موقفه من الأثر الأرسطي

منهج ابن الأثير البلاغي

صحيح أن فنون البلاغة الثلاث أحذت طابعها المستقل، وتميزت بحدودها ومعالمها في شكلها النهائي على يد السكاكي، وهو معاصر ابن الأثير، إلا أن هناك فرقا شاسعا بين منهجي الرجلين، فبينما ينهج السكاكي منهج التقعيد والتعريف ودقة التقسيم بما يتبعه من أسلوب جدلي منطقي بعيد عن روح البيان وطبيعته، نجد ابن الأثير وإن اهتم بالضبط والتعريف إلا أن ذلك في أسلوب أدبي واضح بعيدا عن جدل المناطقة والفلاسفة، كما أننا لم نجد له تأثرا بكتابي عبد القاهر الجرجاني مع تقاربهما في المنهج، ذلك أن كليهما لم يكن يفصل بين علوم البلاغة الثلاث، إذ نجد مباحث هذه العلوم مختلطة متشابكة كلها تتظافر لخدمة النص الأدبي، وتبين ما فيه من أسرار الجمالية.

وتطالعنا في منهج ابن الأثير شخصيته المتعالية، إذ نجده في معظم كتبه معتدا بنفسه أيما اعتداد، وهو اعتداد يتضاعف ليصل حد إيذاء بعض العلماء، وتهوين من سبقوه من أصحاب البلاغة ومن الكتاب والشعراء، ولما كانت صفته الأساسية اشتغاله بالأدب واحترافه فن الكتابة الذي عد علما من أعلامه فقد كانت آراؤه في النقد والبلاغة صادرة عن هذا الفن الذي أعد نفسه له وعن التجربة الني عاش فيها حياته، ولذلك قرأ ضياء الدين آثار الكتاب الذين ذاع صيتهم وحلق نجمهم في صناعة الكتابة، ليقف على مناهجهم فيها، وينقد منها ما لا يراه جاريا وفق مقاييسه التي يرتضيها، وهي المقاييس التي يراها أكثر دلالة على إتقان الصنعة، ولم يقف في سبيل ذلك عند آثار القدماء من فحول هذه الصناعة، بل إنه نقد معاصريه منهم، وكان ابن الأثير لا يقنع بما يوجهه إلى أولئك الأعلام من النقد لآثارهم، ولكنه كان يتبع هذا النقد بنماذج من آثاره، ويوقف على الفرق بين أسلوبه وأسلوب غيره، حتى يستدرج قارئه إلى الإذعان لنبوغه، والتسليم بتفوقه، ثم يثني على نفسه وفنه ما استطاع، والأدلة على ذلك كثيرة منها، (1) نقده للقاضي الفاضل في قوله: «وعرض على كتاب كتبه عبد الرحيم بن على البيساني-رحمه الله-إلى ديوان الخلافة في بغداد في سنة إحدى وسبعين وخمسمائة للهجرة، وضمنه ما أبلاه في خدمة الدولة من فتح الديار المصرية، ومحو الدولة

(1) - ينظر مقدمة المثل السائر .ابن الأثير، بتحقيق، محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995 ص: 107

العلوية، وإقامة الدولة العباسية، وشرح فيه ما قاساه في الفتح من الأهوال. "قال ولما تأملته وجدته كتابا حسنا قد وفى فيه الخطابة حقها، إلا أنه أخل بشيء واحد، وهو أن مصر لم تفتح إلى بعد أن قصدت من الشام ثلاث مرات، وكان الفتح في المرة الثالثة، وهذا له نظير في فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة، فإنه قصدها عام الحديبية، ثم سار لها في عمرة القضاء، ثم سار إليها عام الفتح ففتحها.

ثم يقول: وقد سألني بعض الإخوان أن أنشئ في ذلك كتابا إلى ديوان الخلافة معارضا للكتاب الذي أنشأه عبد الرحيم بن علي-رحمه الله-فأجبته إلى سؤاله، وعددت مساعي صلاح الدين يوسف بن أيوب-رحمه الله- فقلت. . الخ. إلى أن يقول: وعجبت من عبد الرخيم بن علي البيساتني مع تقدمه في فن الكتابة، كيف فاته أن يأتي به في الكتاب الذي كتبته(1)

وقوله في ابن زياد الكاتب البغدادي: "وجدت لابن زياد البغدادي كتابا كتبه إلى الملك الناصر صلاح الدين المقدم ذكره في سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة، وضمنه فصولا تشتمل على أمور أنكرت عليه من ديوان الخلافة فمن تلك الأمور التي أنكرت عليه انه تلقب بالملك الناصر، وذلك اللقب هو لأمير المؤمنين خاصة، فإنه الإمام الناصر لدين الله، فلما وقفت على ذلك الكتاب وجدته كتابا حسنا، قد أجاد فيه كل الإجادة، ولم أجد فيه مغمزا إلا في هذا الفصل الذي يتضمن حديث اللقب، فإنه لم يأت بكلام يناسب باقي الفصول المذكورة، بل أتى بكلام فيه غثاثة. إلى ان يقول: وحضر عندي في بعض الأيام بعض إخواني، وجرى حديث ذلك، فسألني عما كان ينبغي أن يكتب في هذا الفصل فذكرت ما عندي، وهو. . . إلخ

ثم يقول منبها القارئ إلى ما وفق إليه، وموازنا بين نفسه وابن زياد: «فانظر أيها المتأمل كيف جئت بالخبر النبوي، وجعلته شاهدا على هذا الموضع، ولا يمكن أن يحتج في ذلك إلا بمثل هذا الاحتجاج، وما اعلم كيف شذ عن ابن زياد أن يأتي به، مع أنه كان كاتبا مفلقا ارتضى كتاباته، ولم أجد في متأخري العراقيين من يماثله في هذا الفن. "(2)

(1) - المصدر السابق.ص :109

(2) - م. ن . ص : 211

ويمتد نقده إلى أبي إسحاق الصابي في كثير من المواضع، إذ أورد له الرسائل الطويلة والنتف اليسيرة، وأتبعها بكتابته، ليرى الفرق بين الكتابتين، كما رفض رأيه في التفرقة بين الكتابة والشعر، وكانت تلك التفرقة تقوم في جانب منها على أن الشعراء إنما يشغلون أنفسهم بالوصف والحنين والغزل والمدح والهجاء، وأن المترسلين يكتبون في موضوعات أخرى مثل إصلاح فساد أو تحريض على جهاد، فهو يرد على هذا الرأي وينكره، ويرى أن لا فرق بين الشعر والنثر في الموضوع، ولكن الشعر والنثر لا يتطابقان تمام التطابق، بل تبقى بينهما مسافة صغيرة تعينها فروق صغيرة أيضا، منها أن المعاني في الشعر أغزر، والسر في ذلك ليس في قصور النثر عن ذلك، وإنما لأن الشعر كان أغلب على العرب على مر الزمن، فأودعوه كل المعاني، ولذلك صح لمن يريد إجادة النثر أن يدرس الشعر أولا لكي يهتدي إلى المعاني التي ينثرها، ويحلها في رسائله وإنشائه، كذلك أن الشعر قد يتقبل الغريب الحسن من الألفاظ، بينما تجيء تلك الألفاظ نفسها نابية في النثر، وعلى هذا صاغ ابن الأثير قاعدة عامة للفروق بين ذينك الفنين بقوله: «فاعلم أن كل ما يسوغ استعماله في الكلام المنثور من الألفاظ يسوغ استعماله في الكلام المنظوم، وليس كل ما يسوغ استعماله في الكلام المنظوم يسوغ استعماله في الكلام المنثور"(1)

وعلى الرغم من نقد ابن الأثير لكثير من علماء البلاغة والنقد في عصره إلا أنه اشتهر بكثرة قراءاته لمعظم كتب النقد والبلاغة، وقبل أن يستأنف التأليف كان قد أعد أرضية معرفية صلبة لطالما أسعفته في رسم معالم منهجه البلاغي، وما رأيك في رجل كان يحفظ القرآن والحديث النبوي ودواوين الشعر، ويعرف من اللغة شاردها وواردها، ومن النحو أصوله وفروعه، ومن الصرف دقائقة ومن الأمثال والأخبار ما يعيا بوعيه المختصون في كل لون من تلك الألوان، يقول: «واعلم أن المتصدي لحل معاني القرآن يحتاج إلى كثرة الدرس، فإنه كلما ديم على درسه ظهر من معانيه ما لم يظهر من قبل، وهذا شيء جربته وخبرتة، فأني كنت آخذ السورة من السور وأتلوها، وكلما مر بي معنى أثبته في ورقة مفردة، حتى أنتهي إلى آخرها، ثم آخذ في حل تلك المعاني التي أثبتها واحدا بعد واحد، ولا أقنع

(1) - المثل السائر.ج1.ص :239

بذلك حتى أعاود تلاوة تلك السورة، وأفعل ما فعلته أولا، وكلما صقلتها التلاوة مرة بعد مرة، ظهر في كل مرة من المعاني ما لم يظهر في التي قبلها. "(1)

وأما معرفة ابن الأثير بالشعراء وحفظه الشعر فحدث عنها ما شئت، ولقد برزت آثار تلك المعرفة في ثنايا مؤلفاته، يقول في المثل: «إني وقفت على أشعار الشعراء قديمها وحديثها، حتى لم أترك ديوانا لشاعر مفلق يثبت شعره على المحك إلا وعرضته على نظري "ويقول أيضا: «ولقد وقفت من الشعر على كل ديوان ومجموع، وأنفذت شطرا من العمر في المحفوظ منه والمسموع، فألفيته بحرا لا يوقف على ساحله، وكيف ينتهى إلا إحصاء قول لم تحص أسماء قائله. "(2)

وبعد تحصيله لهذه الثروة الهائلة من الشعر لم يلبث أن يخرج بموقف نقدي واضح منه، لاسيما من قضية القدم والحداثة التي شغلت أذهان الكثير من النقاد حينذاك، يقول: «ولم أكن ممن أخذ بالتقليد والتسليم في اتباع من قصر نظره على الشعر القديم إذ المراد من الشعر إنما هو إيداع المعنى الشريف في اللفظ الجزل واللطيف، فمتى وجد ذلك فكل مكان خيمت هو بابل وقد اكتفيت في هذا بشعر أبي تمام حبيب بن أوس، وأبي عبادة الوليد، وأبي الطيب المتنبي وهؤلاء الثلاثة هم لات الشعر وعزاه ومناته، الذي ظهرت على أيديهم حسناته ومستحسناته، وقد حوت أشعارهم غرابة المحدثين إلى فصاحة القدماء، وجمعت بين الأمثال السائرة وحكمة الحكماء، أما أبو تمام فإنه رب معاني وصيقل أذهان، وقد شهد له بكل معنى مبتكر، لم يمش فيه على أثر، فهو غير مدافع على مقام الإغراب الذي برز فيه على الأضراب.

وأما أبو عبادة البحتري فإنه أحسن في سبك الألفاظ على المعنى، وأراد أن يشعر فغنى، وقد حاز طرفي الرقة والجزالة على الإطلاق، فبينا هو في شظف نجد، إذ تشبث بريف العراق، وسئل أبو الطيب المتنبي عنه وعن أبي تمام وعن نفسه فقال": أنا وأبو تمام حكيمان والشاعر البحتري. "ولعمري إنه أنصف في حكمه وأعرب بقوله هذا عن متانة علمه، فإن أبا عبادة أتى في شعره بالمعنى المقدود من

(1) – المصدر السابق . ص:113

(2) - ينظر مقدمة المثل السائر.ص:212

الصخرة الصماء في اللفظ المصوغ من سلاسة الماء، فأدرك بذلك بعد المرام مع قربه إلى الأفهام، وما أقول إلا انه أتى في معانيه بأخلاطه الغالية، ورقى في ديباجته إلى الدرجة العالية.

وأما أبو الطيب المتنبي فإنه أراد ان يسلك مسلك أبي تمام، فقصرت عنه حطاه، ولم يعطه الشعر من قياده ما أعطاه، لكنه حظي في شعره بالحكم والأمثال واختص بالإبداع في وصف مواقف القتال، وأنا أقول قولا لست فيه متأثما، ولا منه متلثما، وذاك أنه إذا خاض في وصف معركة كان لسانه أمضى من نصالها، وأشجع من أبطالها، وقامت أقواله للسامع مقام أفعالها، حتى تظن الفريقين تقابلا، والسلاحين قد تواصلا، فطريقه في ذاك تضل بسالكه، وتقوم بعذر تاركه، ولا شك انه كان يشهد الحروب مع سيف الدولة لبن حمدان، فيصف لسانه ما أدى إليه عيانه. "(1)

ولا شك أن الرجل دقيق في كل وصف آثر به كل شاعر من هؤلاء الثلاث، ولا يمكن لأي ناقد أن يفند ما خلص إليه من أحكام، وكلامه هذا دليل على سعة اطلاعة وغزارة ثقافته وتنوع روافدها، إذ تطالعنا في كتبه أسماء كثير من الكتب التي قرأها واعتمد عليها في دراسته:

1-فقد ذكر أنه مما قرأ في التفسير، تفسير البلاذري، وتفسير النقاش المسمى "شفاء الصدور "

2-وقرأ في الحديث النبوي كتاب "الشهاب "وصحيح البخاري وصحيح مسلم والموطأ، والترمذي وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وغيرها من كتب الحديث

3-وقرأ في الدين وأصوله"إحياء علوم الدين"وكتاب الأربعين"للأمام أبي حامد الغزالي

4- وقرأ في اللغة والتصريف كتاب"الخصائص"لأبي الفتح بن جني وكتاب " التصريف"لأبي عثمان المازني، وكتاب "الفصيح"للإمام ثعلب، وكتاب "إصلاح ما تغلط فيه العامة"لأبي منصور الجواليقي، و"مجمع الأمثال"للميداني

5-وكان مما قرأ من كتب الأدب وموسوعاته ودواوين الشعراء وشروحها: كتاب "الأغاني"لأبي فرج الأصفهاني"وكتاب"الروضة"لمحمد بن يزيد المبرد، وكتاب"العقد الفريد"لابن عبد ربه، و" ديوان

(1) - المصدر السابق . ص:13 .14

الحماسة"لأبي تمام و "البيان والتبيين"لأبي عثمان الجاحظ، وقرأ "مقامات الحريري"ورسائل أبي إسحاق الصابي، ورسائل الصاحب بن عباد، وشرح ديوان المتنبي لابن جني، "ولزوم ما لا يلزم"لأبي العلاء المعري وكتابه معجز أحمد، كما قرأ كتاب النقائض، وديوان الفرزدق، وأبي تمام، والمتنبي، وأبي نواس، والبحتري وابن الرومي و كشاجم، وديك الجن وأبي العتاهية، والعباس بن الأحنف. . . إلخ

6-أما كتب البلاغة والبيان فقد قرأ أمهاتها، وأفاد منها، ونقدها، قال في خطبة المثل السائر: «وقد ألف الناس فيه-علم البيان-كتبا، وجلبوا ذهبا، وحطبوا حطبا، وما من تأليف إلا وقد تصفحت شينه وسينه، وعلمت غثه وسمينه، فلم أجد ما ينتفع به في ذلك إلا كتاب"الموازنة"لأبي القاتسم الحسن بن بشر الآمدي، وكتاب"سر الفصاحة"لأبي محمد بن عبد الله بن سنان الخفاجي. (1)"

وقال في خطبة "الجامع الكبير"بعد كلامه في أهمية علم البيان وصعوبة مرامه: «فشرعت عند ذلك في تطلبه، والبحث عن تصانيفه وكتبه، فلم أترك في تحصيله سبيلا إلا نهجته، ولا غادرت في إدراكه بابا إلا ولجته، حتى اتضح عندي باديه وخافيه، وانكشفت لي أقوال الأئمة المشهورين فيه، كأبي الحسن علي ابن عيسى الرماني وأبي القاسم ابن بشر الآمدي وأبي عثمان الجاحظ، وقدامة بن جعفر الكاتب، وأبي هلال العسكري، وأبي العلاء محمد بن غانم المعروف بالغانمي، وأبي محمد بن عبد الله بن سنان الخفاجي، وغيرهم ممن له كتاب يشار إليه، وقول تعقد الخناصر عليه. (2)

وأشهر كتب هؤلاء التي تتصل بهذا الفن هي النكت في إعجاز القرآن للرماني، والموازنة بين أبي تمام والبحتري للآمدي، والبيان والتبيين للجاحظ، وكتاب نقد الشعر، وكتاب الخراج وصناعة الكتابة، وكتاب جواهر الألفاظ، ثلاثتها لقدامة بن جعفر، وكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، وكتاب صناعة الشعر للغانمي، وكتاب سر الفصاحة لأبي سنان الخفاجي.

(1) - ينظر مقدمة المثل السائر.ص: 12

(2) - الجامع الكبير في صناعة المنظوم من المنظوم من الكلام والمنثور. ضياء الدين بن الأثير. تحقيق الدكتور مصطفى جواد الدكتور جميل سعيد. بغدادص : 22

كما قرأ وأفاد من كتاب البديع الذي ألفه عبد الله بن المعتز، وكتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني، وكتاب حلية المحاضرة للحاتمي، وكتاب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، ومقدمة ابن أفلح البغدادي التي ذكر أبن الأثير أنه قصرها على تفصيل أقسام علم الفصاحة والبلاغة.

بهذه الثقافة التي حصلها والعقول التي سبر أغوارها أقتحم ابن الأثير ميدان البحث البلاغي، فكانت كتبه مجموعة من الأفكار المأثورة عن أولئك العلماء، مزجها بأفكاره، وبدت شخصيته واضحة مستقلة بين سمات تلك الشخصيات، ولم يكتف بأن يكون جامعا أو ناقلا، بل أراد أن يكون مؤلفا في البلاغة، ورائدا من رواد علم البيان، بما أضاف وصحح، وعاب ونقد.

ويشير الدكتور بدوي طبانة في مقدمة تحقيقه لكتاب المثل السائر إلى وجود عاملين أساسين في دراسة ابن الأثير البيانية وفي تبلور منهجه هما العصر الذي عاش فيه، الفن الذي اشتغل به، ووصل به ما كان يشتهي من المنصب والجاه.

1-فقد وصل ابن الأثير إلى قمة مجده وذروة نضجه أخريات القرن السادس الهجري وشطرا كبيرا من القرن السابع، فجاء بعد ازدهار البحوث البيانية ونضجها، واختلاف مناهج البحث، وتعدد الآراء في البيان، من رأي ينادي بتحكيم الذوق، إلى آخر يدعو إلى التقليد في النظر إلى الأدب والحكم عليه، إلى رأي ينادي بالموضوعية والمنهج العلمي، ويعنى بالتعريف والتنظيم وحصر الأقسام، إلى ذلك الأسلوب النقدي التحليلي النفسي الذي نراه في كتابي عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، بل رأينا ما هو أكبر من ذلك: رأينا الصورة النهائية للبلاغة العربية قد تم وضعها على يد السكاكي في كتابه المشهور"مفتاح العلوم"الذي نظم دراسة البلاغة وقنن لها، وقسمها إلى علومها، وحدد مباحث كل فن منها.

2-وكذلك كان ابن الأثير كاتبا من كتاب الدواوين، كتب للقاضي الفاضل في دولة صلاح الدين، كما كتب لأولاد صلاح الدين من بعده، والذي يعرف أساليب الكتابة في ذلك العصر الذي عمل

فيه ابن الأثير يعرف أنها كانت تمتاز امتيازا ظاهرا بلزوم السجع واستعمال الجناس وبعض أنواع البديع، واستخدام معاني الشعر وألفاظه في كتابة الرسائل، بحل الأبيات السائرة والحكم المأثورة،

وقد كانت هاتان الناحيتان عظيمتي الأثر في ابن الأثير وفي إدراكه لمعنى البيان. (1)

ويجمع الكثير من الدارسين على أن البحث البياني عند ابن الأثير كان يستند على دراستين:

إحداهما دراسة قاعدية: عنى فيها بالحدود والتعاريف وحصر الأقسام، وجمع فيها كل ما استطاع جمعه من معالمها التي اهتدى إليها الذين سبقوه إلى البحث البلاغي، وهو في كثير من المواضع يصحح أخطاءهم ويضيف إلى تحديداتهم ما جعلها جامعة مانعة على الوجه الذي يهتدي إليه، ولانظر الذي يهتدي به.

والأحرى دراسة نقدية وفيها ألم بكثير من العيوب التي يقع فيها مستعملو تلك الفنون في أشعارهم أو خطبهم أو كتاباتهم.

ولذلك كان من الممكن أن يقال أن أبن الأثير قد جمع في كتبه كثيرا من أصول البلاغة العربية والنقد الأدبي، وانه وحد هذين الفنيين الجماليين، ومزجهما وأعادهما إلى طبيعتهما التي تنفر من الأسلوب القاعدي الجاف، وخلطهما بنصوص الأدب.

والمتفحص لكتبه يكتشف ذلك بيسر، ولعل من يقرأ كتابيه "الجامع الكبير "و" المثل السائر "سوف يجد بونا شاسعا بينه وغيره ممن فلسفوا البلاغة ومنطقوها، فلم يقسم البلاغة إلى علومها الثلاثة المعروفة والمقررة، بل نظر إلى الكلام فوجده عملة ذات وجهين: لفظ ومعنى، فأقام صناعة البلاغة على هذين القسمين، قسم يعرف بالصناعة اللفظية وقسم يعرف بالصناعة المعنوية.

وهذا التقسيم حري بالاحترام والتقدير، وعلى حد تعبيره فهو لم يقتف فيه أثرا لأحد، بل جاء هذا التقسيم جديدا كل الجدة، يقول الدكتور عبد الواحد حسن الشيخ عن هذا في كتابه "دراسات في البلاغة العربية عند ضياء الدين بن الأثير": «. . . وابن الأثير محق في ذلك لأن واقع البلاغة،

(1) - ينظر مقدمة المثل السائر،ص :17-18

والنظر الصائب إليها يقران بذلك، فمن يتحقق من البديع سوف يراه محسنات لفظية وأخرى معنوية، وبذا لم يفرد له بابا، كما لم يرتض نهج سابقيه ولم يلف لفهم، أو ينحى منحاهم، بالإضافة إلى أنه ابتعد عن المنطق والمناطقة في حديثه عن البلاغة، ولذا عاب على النحاة الذين منطقوا نحوهم، ولأرادوا أن يمنطقوا البلاغة، فقال قولته المشهورة في كتابه المثل السائر "النحاة لا فتيالهم في البلاغة" لأه يفهم البلاغة حق فهمها، ويعجب بالصورة الأدبية الفنية فينسج على منوالها، ويصوغ العديد من أمثالها، ويضمنها كتبه، حتى صار عاشقا للبلاغة فأنزلها مكانا عليا، وقال عنها أيضا "إن للبلاغة سجودا كسجود الكتاب". (1)

ويتضح منهجه البلاغي بجلاء في كتاب المثل السائر الذي يعتبر أهم كتبه وأوسعها، يقول: «وقد بنيته على مقدمة ومقالتين، فالمقدمة تشتمل على أصول علم البيان، والمقالتان تشتملان على فروعه، فالأولى في الصناعة اللفظية والثانية في الصناعة المعنوية. "(2)

واشتملت المقدمة على عشرة فصول في موضوع علم البيان، وآلاته وأدواته، والحكم على المعاني والترجيح بينها، وجوامع الكلم والحكمة التيهي ضالة المؤمن، والحقيقة والمجاز، والفصاحة والبلاغة، وأركان البلاغة، والطريق إلى تعلم الكتابة.

والمقالة الأولى في الصناعة اللفظية وهي قسمان:

الأولى في اللفظة المفردة: وينقل فيها إلى حد كبير ما تحدث عنه ابن سنان في شروطه الثمانية عن فصاحة اللفظة المفردة، والتي انتقد ابن الأثير الكثير منها.

القسم الثاني في الألفاظ المركبة، يقول: قد قدمنا القول في شرح أحوال اللفظة المفردة وما يختص بها، وأما إذا صارت مركبة فإن لتركيبها حكما آخر، وذلك أنه يحدث من فوائد التأليفات والامتزاجات ما يخيل للسامع أن هذه الألفاظ ليست تلك التي كانت مفردة. "ويشمل هذا القسم

(1)- دراسات في البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير.د. عبد الواحد حسن الشيخ. كلية الاسكندرية. مؤسسة الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع 1982 ص:107

(2) - المثل السائر. ج1.ص :221

الألوان التالية: السجع والتصريع والتجنيس والترصيع ولزوم ما لا يلزم والموازنة واختلاف صيغ الألفاظ وتكرير الحروف.

أما المقالة الثانية: فهي في الصناعة المعنوية، وهي قسمان:

الأول: في الكلام عن المعاني مجملا

الثاني: في الكلام عن المعاني مفصلا، وقد اشتمل على ثلاثين نوعا بلاعيا، أدخل المتأخرون بعضها في علم المعاني، كالتقديم والتأخير، والإيجاز والإطناب، والخطاب بالجملة الفعلية والجملة الاسمية، وأدخلوا بعضها في علم البيان كالاستعارة والتشبيه والكناية والتعريض، وأدخلوا بعضها في علم البديع: كالإرصاد والتوشيح، أو ألحقوها به كالمبادي والافتتاحات والتخلص والاقتضاب والتضمين والسرقات.

والظاهر أنه لم يفرد فن البديع بدراسة مستقلة، فانفرط عقد هذا الفن بين الصناعة اللفظية

والصناعة المعنوية، ذلك أن البديع ثالث الثلاثة يجب أن ينقسم بين فني المعاني والبيان.

ويأخذ الكثير من الدارسين على ابن الأثير تحامله على أترابه من علماء البلاغة، وإخفاء تأثره بهم أحيانا وراء هذا التحامل، كما فعل مع ابن سنان الخفاجي، يقول الدكتور شوقي ضيف: «وبذلك يتابع ابن سنان الخفاجي إذ قسم الفصاحة إلى فصاحة في المفرد وفصاحة في الكلام،. . . ولا يلبث أن يعرض بالتفصيل لما شرطه ابن سنان في فصاحة اللفظة. . . "(1)

ويعلق على ذلك الدكتور أحمد مطلوب بقوله: «والمثل السائر أقرب ما يكون في منهجه وموضوعاته إلى سر الفصاحة، وإن كان أحسن تنظيما وأكثر تفصيلا وأبدع تمثيلا وحق لصاحبه أن يقول: «وإذا تركت الهوى قلت: إن هذا الكتاب بديع في أغرابه، وليس له صاحب في الكتب فيقال إنه من أخذانه أو من أترابه، مفرد بين صحابه، ومع هذا أتيت بظاهر هذا العلم دون خافيه، وحمت حول حماه ولم أقع فيه. "(2)

(1)- البلاغة تطور وتاريخ.شوقي ضيف،ص:132

(2) - ضياء الدين ابن الأثير –سيرة ومنهج–د.أحمد مطلوب213

علاقة النحو بالبلاغة عند ضياء الدين ابن الأثير

آثرنا الكلام في قضية العلاقة بين النحو والبلاغة عند ضياء الدين ابن الأثير في هذا الفصل لأن موقفه من هذه العلاقة يشكل أهم محطات تفرده برأيه والاعتداد به، وكنا قد أشرنا إلى موقف ابن الأثير من النحو والنحاة في مبحث سابق، وفي هذا المبحث سنفصل في الموضوع، لأنه يكشف عن طبيعة التفكير البلاغي والنقدي عند ضياء الدين ابن الأثير. ويبرز طبيعة مقاربته لموضوعي الفصاحة والبلاغة.

تقوم العلاقة بين النحو والبلاغة عند ضياء بن الأثير على التباين لا التقاطع وعلى الانفصال لا الاتصال، وقد عقد لهذه المسألة مبحثا هو آخر ما ورد في المقدمة العامة لكتاب المثل السائر

ويستطرد ابن الأثير في التفرقة بين علم النحو والبيان فهما–في رأيه–ولو اشتركا في الدلالة العامة، حيث ينظران في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، فإن صاحب البيان يمتاز على النحوي بأنه ينظر في فضيلة تلك الدلالة وهي دلالة خاصة، فليس للنحوي في النحو إلا السؤال عن الألفاظ والمعاني من جهة الأوضاع اللغوية فقط، بينما البياني يبحث عما وراء ذلك من معاني مستترة ليس للنحوي صلة بها، وهو ما يعرف عند علماء البلاغة بمعنى المعنى، ولذا شاع عن البلاغة بأنها النحو العالي، وعلى هذا فسر ما في القرآن والشعر العربي الرصين من آيات الفصاحة والبلاغة، مما لا دخل للنحو والإعراب فيه، بل يتوقف عند حدوده الخارجية فقط. (1)

كما نرى ابن الأثير أيضا يفرق بين وضع علم النحو، واستنباط أصول علم البيان، طارحا السؤال التالي: «هل أخذ علم البيان من ضروب الفصاحة والبلاغة بالاستقراء من أشعار العرب؟أم بالنظر وقضية العقل؟

أي أن علم البيان العربي أخذ سماعا وتتبعا واستقراءا لأقوال العرب، كحال العلوم الأخرى، لاسيما النحو الذي استمد قواعده وحدوده عن طريق العلماء الذين تصدوا لجمع شتاته وضبط قوانينه عن

(1) – دراسات في البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير.عبد الواحد حسن الشيخ .ص:121

طريق السماع، وكانت القواعد ترسخ بعد تأكد اطرادها على الألسن فهؤلاء العلماء سمعوا عن العرب رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل على ذلك، لأن العربي كان يتكلم لغته بالسليقة، كما كان غير محتاج لمن يعلمه أسباب الرفع أو النصب.

غير أن علم البيان لم يؤخذ-في رأيه-بالاستقراء كباقي علوم العربية الأخرى ودليل ذلك في رأي ابن الأثير "أن العرب الذين ألفوا الشعر والخطب لا يخلوا أمرهم من حالين: إما أنهم ابتدعوا ما أتوا به من ضروب الفصاحة والبلاغة بالنظر وقضية العقل، أو أخذوه بالاستقراء ممن كانوا قبلهم، فإن كانوا ابتدعوه عند الوقوف على أسرار اللغة ومعرفة جيدها من رديئها وحسنها من قبحها فذلك هو الذي أذهب إليه، وإن كانوا أخذوه بالاستقراء ممن كانوا قبلهم، فهذا يتسلسل إلى أول من ابتدعه ولم يستقره(1)

والدليل على ذلك هو أن علم النحو مقرور معروف بأسمائه عند علماء النحو، فالفاعل هو الفاعل من لدن أبي الأسود الدؤلي إلى ابن هشام، وكذا المفعول والأفعال بأنواعها، فلا خلاف على ذلك بينهم، عدا علم البيان فإن علماءه قد اختلفوا فيه اختلافا كبيرا وتزيدوا فيه زيادات كبيرة، فهذا مثلا علم البديع أول ما استنبط كان هينا يسيرا، ثم جاء شعراء البديع وأكثروا وتزيدوا فيه حتى نيف عن المائة نوع، ويعلق الدكتور زغلول سلام على ذلك قائلا: «بلغت أقسام البديع أكثر من ذلك فهي عند ابن منقذ خمسة وتسعون، وعند ابن أبي الأصبع في تحرير التحبير مائة وخمسة وعشرون بابا"فهذا دليل على أن البيان وعلومه مأخوذة بالابتداع والابتكار، ولم تؤخذ بالاستقراء والتتبع، وهذا ما يذهب إليه ابن الأثير حيث يقول: «واعلم أنه قد اختلف أرباب هذه الصناعة في تسمية أنواع علم البيان، حتى إن أحدهم يضع لنوع واحد اسمين اعتقادا منه أن ذلك النوع نوعان مختلفان، وليس الأمر كما وقع له بل هما نوع واحد. "(2)

(1) - المثل السائر . ج 1 . ص : 142

(2) - الجامع الكبير. ص :224

ويضرب لذلك أمثلة مما استدركه على علماء البلاغة أمثال الغانمي، فقد عرف التبليغ بقوله: «هو أن يأتي الشاعر بالمعنى في البيت تاما من غير أن يكون للقافية فيما ذكر موضع، ثم يأتي بها لحاجة الشعر إليها، حتى يتم وزنه فيبلغ بذلك الغاية القصوى في الجودة.

فإنه تارة يطلق على هذا اسم التبليغ، ومرة ثانية يسميه الإشباع، ويأتي أبو هلال لاالعسكري ويسمي هذين النوعين بالإيغال.

وهذا الاختلاف عند ابن الأثير حجة على أن علم البيان لم يؤخذ بالاستقراء والتتبع مثل النحو أو اللغة، ومن ثمة كان لكل عالم وجهة هو موليها، ومذاق خاص في تذوق الألوان والأساليب البلاغية، ومن ثمة يظهر في رأي ابن الأثير البون شاسعا بين النحوي والبلاغي، فللنحوي نحوه وللبلاغي بلاغته يقول: «النحاة لافتيالهم في مواقع الفصاحة والبلاغة ولا عندهم معرفة بأسرارها من حيث أنهم نحاة "(1) ، فقد أوقفوا –كما يقول–فهمهم وذوقهم على دراسة النحو فقط والنحو بطبيعته جاف، فيقفون على الحدود الخارجية للألفاظ والمعاني لأنهم غير قادرين على الغوص داخلها وسبر أغوارها، واستخراج مكنوناتها، ومن ثم لم يفقهوا أسرار البلاغة التي لا تعطي سرها، ولا تكشف عن مفاتنها إلا لعالم تمرس بعدد ضخم من الأقوال البلاغية وسبر غورها واستخراج دررها، وكان خبيرا بالتقنية البلاغية، وفهم أن الكلمة كما تكون حقيقة تكون مجازا، وعرف كيف يرجح المعنى بين الحقيقة والمجاز، وهذا لا يتيسر للنحوي، بل لا يهمه ذلك لأن له وجهة هو موليها، وليس ذلك قدحا أو ذما للنحو والنحاة، فطبيعة النحو هكذا ولا نكلف الأشياء ضد طباعها.

فإن كانت طبيعة النحو تجعله يحفل بعوامل الرفع وعوامل النصب وما أشبه، فإن البلاغة تجعل البلاغي يحفل بالحقيقة والمجاز ومواطن البلاغة والفصاحة والإصابة ومراعاة المقال للمقام.

(1) – المثل السائر . ج1 . ص : 135

ولســـنا ندري كيف تجاهل ابن الأثير درجة التعاضـــد بين النحو والبلاغة، وأن الكثير من علماء البلاغة ممن ســبقوه كعبد القاهر الجرجاني وممن عاصــروه كالســكاكي مثلا تولدت بلاغتهم من هذا التعاضد، وان الكثير منهم كانوا قد ألفوا في النحو قبل أن يلجوا علوم البلاغة.

يقول الدكتور محمد العمري: «أدى البحث في النحو والمنطق. . . إلى إثارة الكثير من الأســئلة البلاغية، كان هذا في بداية الأمر حال الاستكشــاف من الخارج، كان حال البلاغة في ذلك شــبيها بحال الأراضــي التي تكتشــف صــدفة أثناء البحث عن أراضــي غيرها، وفي المرحلة الثانية حين تحدد السؤال البلاغي وأصبح صريحا قائم الذات، وبدأت عملية البناء والتفسير عاد الاهتمام بالنحو والمنطق إلى الواجهة، واعتبرا دعامة للبناء البلاغي "(1)

ويتكيء العمري في ذلك على مشـــروع حازم القرطاجني الذي درس البلاغة باعتبارها علما كليا فهي لا يمكن أن تحصــل على هذه الصــفة إلا إذا كانت معضــودة بالمنطق والنحو، وإلا بقيت مبحثا بسيطا من مباحث اللسان الجزئية، ويستشهد كذلك ببلاغة السكاكي التي تولدت في نظره من مخاض بين النحو والمنطق والشــعر يقول: «إن بلاغة الســكاكي هي منطقة تقاطع بين النحو(علم المعاني) والمنطق (علم البيان) و(الشعر) علم البديع والعروض"(2)

فضلا عن عبد القاهر الجرجاني الذي تشهد له مؤلفاته أنه بنى نظرية النظم على معاني النحو، وهو بذلك يمثل النموذج الأمثل عن التداخل والتعاضد بين النحو والبلاغة.

لقد جعل ابن الأثير من النحو وتراكيبه وسيلة لضبط أواخر الكلمات، فهو جملة من القواعد الجافة التي لا علاقة لها بالبلاغة أو بفصــاحة الأســلوب، بل الغرض منها فقط عدم الوقوع في اللحن، أما كلمة المعاني التي جاء ذكرها في قوله: «فإذا نظرنا إلى ضــرورته وأقســامه المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني ". فيقصد بها المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة، تلك المعاني التي تدل عليها حركات الإعراب منقطعة تماما عن معاني الكلم، بل إنه ليســتغني عن حركات الإعراب إذا

(1) – البلاغة العربية أصولها وامتداداتها.د محمد العمري.إفريقيا الشرق ط 2 . 2010 .ص:128

(2) – المصدر نفسه. ص : 229

عرفت تلك المعاني دونها يدل على ذلك قوله: «. . . وإلا فإذا نظرنا إلى ضرورته–أي النحو–وأقسامه المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني، ألا ترى أنك لو أنك أمرت رجلا بالقيام، فقلت له: «قوم"بإثبات الواو ولم تجزم لما اختل من فهم ذلك شـيئا، وكذلك تالشـرط، لو قلت: "إن تقوم أقوم" ولم تجزم لكان المعنى مفهوما. "(1)

هذا النص يدل دلالة واضحة على استهزاء ابن الأثير بالنحو، وهوانه عنده واستصغاره لشأنه، حتى أنه قد قصـر النحو على حركات الإعراب، ليس ذلك فقط، بل إنه عد حركات الإعراب لازمة أحيانا وغير لازمة أحيانا أخرى، وهذا الكلام لا يتسق مع مقتضيات البحث العلمي الذي يقتضي أن تكون القاعدة صالحة أو غير صالحة، لكنه يتسق مع تعريفه القاصر للنحو الذي حصره في الحركات الإعرابية فقط، ولو اطلع على تعريف ابن جني لأدرك الصواب، يقول ابن جني: «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصـرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسـير والإضـافة والنسـب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصـاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم. (2)"

وقد أثارت هذه المواقف المريبة والمتسـاهلة في أمر النحو ردود فعل قاسـية. نلمس ذلك عندي الصفدي مثلا يقول والدهشة لا تفارقه: «ما يورد مثل هذا إلا عوام الناس، ومن لم يتلبس بالمعرفة، ولم يرح رائحة العلم، ألم يعلم أنه إذا صـدر عن مترسـل كتاب لم يجزم أفعال أمره ولا شـروطه وجوابها ولم يرفع أفعاله وينصـب فضـلاته، ولا راعى شيئا من قواعد إعرابه التي هي ظاهرة، ولا حافظ على شـيء من الإعراب البتة، كان ضـحكة للمغفلين فضلا عن العقلاء، وحينئذ قد استوى العلماء والجهال. . . ألم يعلم أن بعضهم ذهب إلى أن الله تعالى لا يقبل الدعاء إذا لم يكن معربا. "(3)

(1) – المثل السائر.ج1.ص:327

(2) – الخصائص.ابن جني.تح.محمد على النجار.القاهرة.دار الكتاب.ط 3.ج1.ص:235

(3) – مجلة عالم الفكر.العدد الأول.المجلد 37. سبتمبر 2008.ص:319

ويمكن القول على العموم أن ابن الأثير من خلال اعتباره الذوق المقياس الوحيد في الحكم على العبارة الفنية، قد ثار على الأقيسة المنطقية واعتبرها مجرد قوانين جامدة لا تفيد شيئا في تذوق النصوص الأدبية والحكم عليها، لذا دخل في خلاف مع النحاة واللغويين، لأنهم نظروا إلى العباة البيانية من خلال تلك الأقيسة التي وضعوها، بيمنا العبارة البيانية لا تقتصر على هذا الجانب وحده، وإنما تتعداه إلى جوانب أخرى وراء التعبير المنطقي وقضية الصحة والخطأ(1)

لقد كان هم ضياء الدين بن الأثير هو الكشف على الحسن والجمال في العبارة الفنية، لهذا لم يكن يرى اللحن قادحا في حسن الكلام، لأن هذه العلة لم يسلم منها حتى أكبر الشعراء، كأبي نواس والبحتري وأبي تمام والمتنبي، وذهب إلى أن الشاعر عندما ينظم كلامه فإنه لم يكن غرضه رفع الفاعل ولا نصب المفعول، وإنما يكون غرضه التعبير عن شعور يخالجه، فسواء التزم في هذا التعبير بقواعد اللغة أم لم يلتزم فإن التجربة في حالة الصحة والخطأ واحدة، ولم يكن الشاعر مخطئا حين قال:

كَمَا خُطَّ الكِتَابَ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[2]

إذ فصل بين المضاف والمضاف إليه، لأن المعنى الذي أراده مفهوم من قوله–وإن كان عسيرا–ولذا فالمعنى وثب في ذهنه قبل تكوين العبارة وتكوين البيت، وهذا المعنى لا يتغير بالحرص على ملازمة المضاف المضاف إليه أو الفصل بينهما، ومن ثمة يخرج بالحكم الآتي: «إن الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة، ولكنه يقدح في الجاهل به نفسه، لأنه رسوم قد تواضعوا عليه، وهم الناطقون باللغة فوجب اتباعهم، والدليل على ذلك أن الشاعر لم ينظم شعره وغرضه منه رفع الفاعل أو نصب المفعول لااو ما جرى مجراهما، وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن المتصفين بصفة الفصاحة والبلاغة، ولهذا لم يكن اللحن قادحا في حسن الكلام"(3)

(1) – المصدر السابق.ص:120

2 - ينسب هذا البيت إلى أبي بكر العنبري وهو شاعر عباسي مغمور ومنهم من ينسبه إلى أبي حية النميري وفيه يصف بقايا الدار المتناثرة بكتابة اليهودي

(3) – المثل السائر.ج1.ص :82

على مثل هذا القول علق الصفدي قائلا: «ما بقي بعد هذا إلا أن يقول في إشارة إلى ابن الأثير مبرزا نقطة الخلاف معه: إن مراعاة الإعراب علة موجبة لقبح الكلام، أتراه ما سمع بقولهم، النحو في الكلام كالملح في الطعام، وقد ذهب بعضهم إلى أن العرب في قوله تعالى: «**عربا أترابا**"هن المتحببات إلى أزواجهن، فكان من أعرب كلامه تحبب إلى مخاطبه. "

هذه النصوص وغيرها من المثل السائر لم ينتفع بالدراسات الجادة الأصيلة لعبد القاهر الجرجاني الذي كانت وفاته قبل وفاته بنحو ثلاث وسين ومائة سنة، ذلك ان ابن الأثير قد فصل في هذه النصوص بين التعبيرين العادي والمزخرف، وجعل للكلام البليغ خصائص يمتاز بها عن المستوى العادي من الكلام.

والظاهر أن الخلاف بين ضياء الدين واللغويين راجع إلى الزاوية التي ينظر كل واحد منهما إلى العبارة، فهو ينظر إليها من منظار فني يغلب كفة الحسن والجمال على كفة الصحة والخطأ، بينما كان ديدن اللغويين القياس والسماع، بمعنى: هل العبارة تتفق مع القواعد التي وضعها أو لا؟فلم يوسعوا قواعدهم وأصولهم لتشمل النواحي الجمالية كما فعل عبد القاهر الجرجاني، لهذا نجد ابن الأثير يدخل معهم في مناقاشات عديدة في كتابه المثل السائر، ومن هذه المناقشات ما جرى بينه وبين أحد النحويين في الآية الكريمة قال تعالى: {وَقَالَتۡ لِأُخۡتِهِۦ قُصِّيهِۖ فَبَصُرَتۡ بِهِۦ عَن جُنُبٖ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ١١} [سورة القصص:11][1] فرأى هذا النحوي أن "أن " الأولى في الآية زائدة بحيث أنها إذا حذفت لا يتغير المعنى، مستشهدا في ذلك بما ورد عن النحاة على أن "أن"إذا جاءت بعد لما وقبل الفعل تكون زائدة، فيرد على هذا النحوي قائلا: «النحاة لا فتيا لهم في موقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارها من حيث إنهم نحاة، ولا شك أنهم وجدوا "أن"ترد بعد لما وقبل الفعل في القرآن الكريم وفي كلام فصحاء العرب، فظنوا أن المعنى بوجودها كالمعنى إذا سقطت، فقالوا هذه زائدة، وليس الأمر

(1) - سورة القصص. الآية 11

كذلك، بل إذا وردت "لما" وورد الفعل بعدها بإسقاط"أن"دل ذلك على الفور، وإذا لم تسقط لم يدلنا على ان الفعل كان على الفور، وإنما كان فيه تراخ وإبطاء. "(1)

وتأسيسا على هذا نراه يشن حملة واسعة على كثير من علماء اللغة، ويصفهم بعدم الدراية بأسرار الفصاحة والبلاغة، يقول: «وقرأت في كتاب الأغاني لابن فرج في تفضيل الشعر أبياتا تتضمن خلطا كثيرا، وهو مروى عن علماء العربية، لكن عذرتهم في ذلك، فإن معرفة الفصاحة والبلاغة سيء غير معرفة النحو والإعراب. "(2)

ويصف في سياق آخر الأصمعي وأبا عبيدة وهما من علماء اللغة، بأنهما وغيرهما غير مطلعين على الأشعار، وهم معذورون في ذلك، وان التقويم الشعري لا يستفتى فيه علماء العربية، يقول في بشار: «وبلغني أنهم قالوا: هو أشعر الشعراء المحدثين قاطبة، وهم عندي معذورون، لأنهم ما وقفوا على معاني أبي تمام ولا معاني أبي الطيب المتنبي، ولا وقفوا على ديباجة أبي عبادة البحتري، وهذا الموضوع لا يستفتى فيه علماء العربية، وإنما يستفتي فيه كاتب بليغ أو شاعر مفلق، فإن اهل كل علم اعلم به، وكما لا يسأل فقيه عن مسألة حسابية لا يسأل الحاسب عن مسألة فقهية، وكما لا يسأل النحوي عن مسألة طبية لا يسأل الطبيب عن مسألة نحوية، ولا يقيم كا علم إلا صاحبه الذي قلب ظهره لبطنه وبطنه لظهره. "(3)

واعترض على أحمد بن يحي ثعلب حين عد كلمة"إمة"بالكسر من الكلمات اللغوية الفصيحة وليست كذلك فقال: «ورأيت صاحب كتاب الفصيح قد ذكرها-إمة-فيما اختاره من الألفاظ الفصيحة، وياليت شعري ما الذي رآه من فصاحتها حتى اختارها؟"(4)

(1) - المثل السائر. ج3.ص:113

(2)- م.ن. ص:270

(3) – المصدر السابق.ص:271

(4) – م.ن.ص: 280

ولم يســـلم من نقده ابن جني العالم اللغوي الذي له نظرات صـــائبة تمس الجانب الجمالي في النصوص، وقد تأثر به هو نفسه، ولكن ابن جني لم يحالفه الحظ في فهم بيت المتنبي:

كُلُّ جَرِيحٍ تُرْجَى سَلَامَتُهُ إِلَّا جَرِيحًا دِهَتُهُ عَيْنَاهَا

تَبُلّ خَدِّي كُلَّمَا ابْتَسَمْتُ مِنْ مَطَرٍ بِرِقِّهِ ثَنَايـــاَهَا[1]

مما جعل ابن الأثير يبدي تعجبه من ملاحظته تلك على البيت الشـــعري، وهي بعيدة تماما على الفهم السليم والذوق الصحيح، ". . . وإذا كان هذا القول قول إمام من أئمة اللغة العربية تشد إليه الرحال، فما يقال في غيره، لكن فن الفصاحة والبلاغة غير فن النحو والإعراب. "(2)

إنه يسجل عدة مواقف في هذا الصدد، وفي كل موقف كان يشير إلى الفرق بين اللغة العادية واللغة الأدبية، فعلم النحو لا ينهض بمهمة التذوق الفني البلاغي، ويرى عدم الاطمئنان إلى أحكام النحاة لأنها في واد والفن الأدبي في فن آخر، وقد يكون ابن الأثير متأسيا في هذا بأقوال الجاحظ قبله، والتي تذهب إلى أن علماء اللغة لا علاقة لهم بالذوق والشعر والأدب، إلا بقدر ما يحتاجون فيه إلى الشاهد على الظواهر أو القواعد النحوية واللغوية، حيث يقول: «طلبت علم الشعر عند الأصمعي فوجدته لا يحســـن إلا غريبه، فرجعت إلى الأخفش فوجدته لا يتقن إلا إعرابه، فعطفت على أبي عبيدة فوجدت لا ينقل إلا ما اتصل بالأخبار، وتعلق بالأيام والأنساب، فلم أظفر بما أردت إلا عند أدباء الكتاب. (3)"

وليس غريبا أن نجد صـــدى لكلام ابن الأثير عند بعض الدارســـين وعلماء الجمال مع بداية القرن الماضـــي، وانتقاداته لم تختلف في جوهرها عما قالوه، فقد ذهب "بندوتوكروتشـــيه"إلى أن الأســـاليب

- الديوان .المتنبي .دار بيروت للطباعة والنشر .بيروت.1983 .ص:537 1

(2) – المصدر السابق.ص: 107ا

(3) – العمدة.ابن رشيق.ج 2 .تح.عبد الحميد هنداوي.المكتبة العصرية.صيدا.بيروت.دط.2004.ص:105

الأدبية تتمرد على المقاييس العقلية والمنطقية، لأن الأدب مصـــدره الإحســـاس الداخلي للمرء، وهذا الإحساس يتجسد في صور مجازية وتوقيعات نغمية تعجز المقاييس العقلية عن تقنينها وضبطها. "(1)

وتحدث جاكبسون عن الوظيفة الشعرية وجعلها سمة الأدبية، بل الأدبية لا تقوم دون أن تكون للغة المستعملة وظيفة شعرية متميزة تجعل من أثر ما أثرا أدبيا، وفكرة الوظيفة الشعرية لا تعدو-في نظرنا- سوى أنها وظيفة جمالية بلاغية، وقد أولاها ابن الأثير عناية خاصة كما رأينا سالفا.

غير انه ومع تسليمنا بمنطقية كلام ابن الأثير، وأن فن الفصاحة والبلاغة غير فن النحو والإعراب، لكن من الصحيح أيضا اننا نجد من تتعدد مواهبه، فيجيد في عدة صناعات، وإذا كان ابن الأثير قد التقط هفوة وقع فيها ابن جني فليس معنى هذا أنه بعيد عن فن القول وفصـــاحته، وابن الأثير يعمم نظريته البلاغية ويري أن النحو والإعراب شـــيء والفصـــاحة والبلاغة شـــيء آخر، على الرغم من التداخل والتكامل الموجود بينهما والذي لا يمكن لأحد أن ينفيه.

(1) -مجلة عالم الفكر .ص:207.206

ابن الأثير والأثر الأرسطي

شغلت مسألة التأثير الأرسطي في البلاغة العربية الكثير من الدارسين، بين مغال في اعتباره أصلا من أصول التفكير البلاغي عند العرب، وبين منكر له ومتشبث بأصالة الدرس البلاغي العربي المنبثق من عبقرية المبدع شاعرا كان أم كاتبا.

ويرى الدكتور عباس أرحيلة في كتابه"الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين"أن أوائل البحوث العربية الرائدة في هذا المجال: «البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر" وهو بحث قدمه طه حسين للمؤتمر الثاني عشر لجماعة المستشرقين الذي عقد في سبتمبر سنة1931في مدينة ليدن، وقد كان الاعتقاد السائد قبل هذه السنة أن البلاغة العربية كانت أصولها عربية بمصطلحاتها ومفاهيمها، وأن وجودها ارتبط بفلسفة التأمل في هندسة الجملة العربية، وبمعرفة وجوه إعجاز القرآن الكريم خاصة، ومن هنا يعتبر طه حسين أول من زعزع هذا الاعتقاد، فكان المشرع الأول لمسألة التأثير الأرسطي في البيان العربي، ويبدأ طه حسين في تلمس الطريق إلى إثبات رأية من خلال كتاب البيان والتبيين للجاحظ، الذي يعتر بحق مؤسس البيان العربي، "فالجاحظ المؤسس من متكلمي المعتزلة الذين بفضل تضلعهم من الفلسفة اليونانية كانوا من مؤسسي البيان العربي، فالتأسيس يوناني أما عبد القاهر

(النضج) فلم يكن إلا فيلسوفا يجيد شرح أرسطو والتعليق عليه. "[1] ، فنحن لا نملك صورة اعتزالية عن البيان العربي غير كتاب البيان والتبيين في القرن الثالث الهجري، فلا عجب أن يذهب طه حسين في استعراض قضايا ذلك الكتاب في بداية بحثه، شعورا منه بأهميته، وغايته أن يثبت مسألة التأثير من خلال كتاب معروف ومتداول، ومن خلال كتاب اعتبر مؤسسا للبيان العربي، وخاب ظن طه حسين في أبي عثمان إذ وجده ينعت المعلم الأول في كتاب البيان والتبيين بأنه: «بكي اللسان، غير موصوف بالبيان، مع علمه بتمييز الكلام و تفصيله، ومعانيه، وبخصائصه، وأن البديع أمر خاص بالعرب مقصور عليهم، وأن سواهم من شعوب الأرض كان يجهله جهلا مطلقا، فاعتبر طه حسين الجاحظ شديد الجهل بآداب الأعاجم، وأن رأيه لا يخلو من المجازفة الساذجة، ولا يخلو من التفكهة، وإن كان يتصف بحب المفارقة والإغراب، وأن حماسته المتقدة الصادقة في الانتصار للعرب على خصومهم من الأعاجم تؤدي به إلى التناقض أحيانا، فالرجل كان متناقضا بإرادة كل هذه الغرائب، ومن المرجح انه لم يخرج من آداب الأعاجم إلا بصورة غامضة غير دقيقة، ومن المؤكد أنه لم يعرف شيئا عن"كتاب الخطابة "لأرسطو، ولم يذكر له سوى التعريف المشهور "الإنسان حي ناطق"[2]

ولم يقف طه حسين عند هذا الحد، بل راح ينعت كل من يخالف اعتقاده بتبعية البديع العربي وكذلك النقد للفلسفة اليونانية بأنه ساذج أو جاهل، فهو يصف البحتري لقوله "كلفتمونا حدود منطقكم بالرجعية" كما هو شأن ابن قتيبة لسخريته من أهل المنطق في مقدمة "أدب الكاتب "ووجد من الخطأ أن نعتقد أن البيان العربي الذي نعته بالمحافظة قد سلم من الغارة الهيلينية.

وكتاب البديع لعبد الله بن المعتز الذي يصرح طه حسين بأن لم يطلع عليه يستدل منه على تأثره بالكتاب الثالث من كتاب "الحطابة"[3]

(1) – الأثر الأرسطي في البلاغة والنقد العربيين.إلى حدود القرن الثامن الهجري.عباس أرحيلة.ط1.الدار البيضاء.1999.ص:111

(2) – المصدر السابق. ص :112

(3) – م . ن . ص : 113

ويرى الدكتور عباس أرحيلة أن طه حسين قد رسخ في ذهنه استلذاذ العرب للبيان اليوناني ولكنه يصادف رأي ابن الأثير الذي نسف كل ما بناه وقرره، حيث جاء في المثل السائر: «اعلم أن المعاني الخطابية قد حصرت أصولها، وأول من تكلم عن ذلك حكماء اليونان، غير أن ذلك الحصر كلي لا جزئي. . . لا جرم أن ذلك الحصر لايستفيد بمعرفته صاحب هذا العلم ولا يفتقر إليه. "وقرر ابن الأثير أن الشعر والخطابة كانا للعرب بالطبع والفطرة، وينفي أن يكون أدباء العرب قد اطلعوا على شيء من البيان اليوناني. (1)

ومن البحوث السباقة في هذا الموضوع أيضا دراسة أمين الخولي (1895-1966) والتي كانت بعنوان"البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها"، وكان أمين الخولي من أوائل الذين نادوا ببعث البلاغة العربية وتجديدها في ضوء تطورها التاريخي، والموازنة بينها وبين بلاغة اليونان، وتلمس الأثر الفلسفي والعقلي فيها.

وتحقق لدى أمين الخولي أن البلاغة في جميع أدوارها قد شبت في كنف رجال الفلسفة، وتحت رعايتهم، وتمثلت مظاهر التأثير الفلسفي في النزعة الجدلية التي سيطرت على الغرض الأدبي، فترتيب الأبواب في تلك المؤلفات فلسفي، وتمظيم مسائلها لعلل فلسفية، وبيان المعاني البلاغية من خواص التراكيب، وطرق الدلالة، وأوجه الحسن فلسفي. (2)

ويرى أمين الخولي أن الشعور بتأثير خطابة أرسطو وشعره أو تأثير الفلسفة عامة شعور قديم، ولم يقف عند حد القول بالتأثير في البلاغة بل جاوز ذلك إلى الشعر والكتابة ذاتها، وأين وجد هذا الشعور القديم؟ وجده عند ابن الأثير، والغريب أن ما استدل به ينفي به ابن الأثير كل تأثير يوناني على الشعراء المحدثين، كما ينفي أن يكون للمتفلسفين شأن في البيان.

وانتهى أمين الخولي إلى أن البلاغة العربية اعتمدت قضايا العقل وقياسات المنطق، فلحقها الضرر من شأن ذلك، فدعا في خاتمة بحثه إلى إصلاح البلاغة العربية، وقدم تصورا مقتضبا لدعوته

(1) - م . ن . ص:114

(2) - المصدر السابق. ص:219

التجديدية، ثم وجد نفسه أمام تصوره لم يبتدع شيئا فقال: «ونحن في الحق ليسنا مبتدعين في ذلك تماما، بل نجد نواة مثل هذه الأبحاث في الدراسات البلاغية القديمة، كالذي كتبه الجاحظ في بيانه عن صحة المعاني وفسادها، ومناسبتها للألفاظ، ومناسبتها للسامعين، كما نجد من ذلك التجديد المرجو في نقد قدامة. (1)

ويبدو أن الدكتور عباس أرحيلة حاول من خلال تشريحه لبحثي طه حسين وأمين الخولي أن ينفي تبعية البلاغة العربية للأثر اليوناني، ويثبت في المقابل أصالتها وخصوصيتها، يقول: «ولما كان بحثي سيتناول مجمل ما جاء عند أمين الخولي فإني أكتفي بالقول هنا إن كلا من طه حسين وأمين الخولي يقرران فكرة التأثير اليوناني، ويجعلان من أرسطو معلما للبيان العربي، وينتهيان إلى خلاصة واحدة، فطه حسين يرى أنه منذ القرن الثالث وجد بيانان، عربي ويوناني، عاشا متجاوران دون أم يتلاقيا ويتآلفا إلى ان تحقق التوفيق بينهما في الفرن الخامس على يد عبد القاهر الجرجاني، وعند الخولي عرف تاريخ البلاغة العربية مدرستين، مدرسة كلامية غلب عليها النظر الفلسفي اليوناني، ومدرسة أدبية ارتبطت بالتراثنوفي صراعهما كانت المدرسة الكلامية أوفر حظا عند المتقدمين وأرجح كفة عند المتأخرين، والنتيجة أن الرجلين جعلا من أرسطو معلم العرب الأول في البيان، وجعلا البيان العربي عالة على أرسطو، وفتحا مجالا خصبا للدراسات والمقارنات بين البيانين اليوناني والعربي، وجاء تلامذتهما ليعطوا مسألة التأثير في البيان العربي أبعادا أخرى، حتى أصبحت قضية من قضايا البحث في العصر الحديث، وتغافل الباحثان عن حقيقة تاريخية مقررة هي أن الأمة العربية تميزت بين بقية شعوب الأرض بالبيان، وأن المعجزة القرآنية أنيطت بالبيان، أفيحق لأمه أن تجلب معلما يلقنها ما تتميز به بين بقية الامم؟والغريب أن الباحثين لم يحددا عناصر الأصالة في البيان العربي قبل أن يلتمسا عناصر التأثير فيه، وما ساقاه من براهين ظل يفتقر إلى الدقة العلمية وإن تردد في كثير من أبحاث المعاصرين. (2)

(1) - م . ن . ص:111

(2) - المصدر السابق . ص :12،2122

وقد آثرنا الكلام عن هذه الدراسة–دراسة عباس أرحيلة– في صدارة هذا المبحث كونها تبرز بجلاء موقف ضياء الدين ابن الأثير من مسألة التأثير الأرسطي في البيان العربي، وموقفه الصلب النابع من انتمائه العروبي والإسلامي يجعله لا يتردد في رفض أي تأثير يوناني أو أرسطي بالخصوص في البيان العربي، كيف لا وهو المتشبع بالثقافة العربية وبفنون لغتها والمستأنس بكتاب الله وسنة نبيه، لذلك نجد أن الباحثين اللذين شملتهما هذه الدراسة كانا يصطدمان بموقف ابن الأثير الواضح من هذه القضية، فلم يجد طه حسين مهربا إلا بوصفه بالجاهل أو الساذج، في حين اعتبره أمين الخولي معتدا بنفسه، يجري على عادته في تقدير نفسه تقديرا مسرفا.

وقد اعترف ابن الأثير بأسبقية اليونان في الكلام عن المعاني وتقسيمها، لكنه ينفي عنهم حصرهم لها، لأن باب المعاني مفتوح إلى يوم القيامة، ولا يمكن لعاقل أن يدعي حصره للمعاني، ويبدي الرجل استهجانه في كثير من المرات للشعر والخطابة اليونانيين، كما يبدي في الوقت نفسه إعجابه بجودة الشعر العربي.

ويذكر ضرب من الشعر اليوناني يسمى "طراغوذيا"ورد في كتاب الشفاء لابن سينا. وهو نوع من المديح الذي يقصد به إنسان حي أو ميت، وكانوا يبتدئون فيذكرون فيه الفضائل والمحاسن ثم ينسبونها إلى واحد، فإن كان ميتا زادوا في طول البيت أو في لحنه نغمات تدل على أنها مرثية أو نياحة، وكلمة ترغوذيا تحريف لكلمة تراجيديا التي تعني المأساة أو الرواية المحزنة. يقول: «ولقد فاوضني بعض المتفلسفين في هذا وانساق الكلام إلى شيء ذكر لأبي علي ابن سينا في الخطابة والشعر يسمى اللاغوذيا، وقام فأحضر كتاب الشفاء لأبي علي، ووقفني على ما ذكره، فلما وقفت عليه استجهلته، فإنه طول فيه وعرض كأنه يخاطب بعض اليونانيين، وكل الذي ذكره لغو لا يستفيد به صاحب الكلام العربي شيئا. "(1)

(1) – المثل السائر .ج2. ص: 5،6

كما ينتقد مذهبهم في الخطابة القائم على منطق المقدمتين والنتيجة، وأنه مذهب لا يمكن التعويل عليه، لأن المبدع أثناء إبداعه قد لا يخطر بباله بالضرورة مقدمتين تفضيان إلى نتيجة، أو قد ينتهي إلىنتيجة لم تكن تخطر بباله، ويستشهد في ذلك ببعض ما أورده ابن سينا في كتابه يقول: «ثم مع هذا جميعه فإن معول القوم فيما يذكر من الكلام الخطابي أنه يورد على مقدمتين ونتيجة، وهذا مما لم يخطر لأبي علي بن سينا ببال، فيما صاغه من شعر أو كلام مسجوع، فإن له شيئا من ذلك في كلامه، وعند إفاضته في صوغ ما صاغه لم تخطر له المقدمتان والنتيجة ببال، ولو أنني أفكر أولا في المقدمتين والنتيجة، ثم آتي بنظم أو نثر بعد ذلك، لما أتى بشيء ينتفع به، ولطال الخطب عليه.

بل أقول شيئا آخر، وهو أن اليونان أنفسهم لما نظموا ما نظموه من أشعارهم لم ينظموه في وقت نظمه وعندهم فكرة في مقدمتين ولا نتيجة، وإنما هذه أوضاع توضع، زتطول بها مصنفات كتبهم في الخطابة والشعر وهي كما يقال فقاقع ليس لها طائل. (1)

وينفي ابن الأثير تأثر العرب شعراء كانوا أم كتابا بفلسفة اليونان، ويبين في ثنايا ذلك عن ثقافة واسعة واطلاع كبير على الثقافة الأجنبية، وينفي كذلك ما يدعيه البعض بأن العرب المتأخرين الذين مسهم التحضر هم من تأثروا بالثقافة اليونانية وليس القدماء منهم الذين ظلوا على بداوتهم في منأى عن التأثر بتلك الثقافة، يقول: «إن سلمت إليك أن الشعر والخطابة كانا للعرب بالطبع والفطرة، فماذا تقول فيمن جاء بعدهم من شاعر وخطيب تحضروا وسكنوا البلاد، ولم يروا البادية ولا خلقوا بها، وقد أجادوا في تّأليف النظم والشعر، وجاءوا بمعان كثيرة ما جاءت في شعر العرب ولا نطقوا بها ؟

فإن قلت أن هؤلاء وقفوا على ما ذكره علماء اليونان وتعلموا منه، قلت لك في الجواب: هذا شيء لم يكن ولا تعلم أبو نواس شيئا منه، ولا مسلم بن الوليد ولا أبو تمام، ولا البحتري ولا أبو الطيب المتنبي ولا غيرهم.

(1) - المصدر السابق ص:107

وكذلك جرى الحكم في أهل الكتابة كعبد الحميد وابن العميد والصـــابي وغيرهم، فإن ادعيت أن هؤلاء تعلموا ذلك من كتب علماء اليونان، قلت لك في الجواب: هذا باطل بي أنا، فإني لم اعلم شيئا مما ذكره علماء اليونان ولا عرفته، ومع هذا فانظر إلى كلامي، فقد أوردت لك نبذة منه في هذا الكتاب، وإذا وقفت على رسائلي ومكاتباتي –وهي عدة مجلدات–وعرفت أنني لم أتعرض لشيء مما ذكره علماء اليونان في حصر المعاني، علمت حينئذ أن صاحب هذا العلم من النظم والنثر بنجوة من ذلك كله، وأنه لا يحتاج إليه أبدا. "(1)

ولا يخف ابن الأثير إطلاعه على الثقافات الأجنبية ومعرفته بعض اللغات الأخرى، لكن كان دائم الظهور بشخصية المعتز بثقافته ولغته وعقيدته، ففي أثناء كلامه عن الكناية مثلا يقول: «وما وجدت عن الكناية في لغة الفرس. . . "(2) ، ونقرأ له كذلك قوله: «واعلم أن هذين القسمين من الكناية والتعريض قد وردا في غير اللغة العربية ووجدتهما في اللغة السريانية، فإن الإنجيل الذي بأيدي النصارى قد أتى منهما بالكثير"(3)

إن ابن الأثير بموقفه هذا يبين قابلية تلاقح الفكر والثقافة العربيين مع الثقافات الأخرى، لاسيما البحث البلاغي، لكن هذا لا يعني أبدا أن البلاغة العربية كانت فقيرة أو محتاجة إلى من يساندها لكي تقوم علما، كما أن العرب كانوا غير محتاجين إلى من يعلمهم إياها، أو يوقفهم على أسمائها، والدليل على ذلك أدب فترة ما قبل الإسلام، فإنه يعج بهذه الألوان البلاغية لدرجة أن امرأ القيس قد شهد كل من تكلم عنه أنه برع في التشبيه لدرجة لم يسبقه إليها أحد من شعراء العربية.

وقد شاع عند الكثير أن اللغة اليونانية هي التي أمدت اللغة العربية بكل ما كان ينقصها نحوا ونقدا وبلاغة، وهذا قول جائر، يغمط حق اللغة العربية وينتقصها قدرها، فإذا كانت الثقافة اليونانية وخاصة الفلسفة قد أثرت في الفلاسفة وعلماء الكلام المسلمين، فإن العلوم العربية الأصيلة لم تكن قاصرة

(1) – المصدر السابق .ص :04،05

(2) – م.ن.ص:49

(3) –. م.ن .ص:35

حتى تتوكأ على اليونانية، وليسا كتابا الحطابة والشعر قرآنا انتظره علماء العربية حتى يتقنوا ما جاء بلغتهم بل كان كل شيء ثابتا مقرورا في لغة العرب، وتكلموا به وورد في أشعارهم وأقوالهم، ومن أراد أن يجادل في العقائد يمم شطر كتب فلاسفة اليونان، ويومها شاع عند علماء العرب أن من تمنطق تزندق.

ولإن تبلورت في البحث البلاغي عند العرب طريقتان: طريقة الفلاسفة أو المتكلمين وطريق الأدباء، فإن الطريقة الثانية هي الأصل أما طريق المتكلمين فإنها وجدت لنفسها مكانا عن طريق بعض من أتقنوا العربية، وجادلوا في مسائل العقيدة، حيث استعانوا بالفكر الفلسفي اليوناني، وخلصوا لهم منه فكرا فلسفيا عربيا، أسس على الأصول العربية، في حين ظل قوم آخرون على عربيتهم وأدبها، فكانوا يسيرون في بحوثهم وتعليمهم وتعلمهم على طريقة العرب البلغاء لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة.

يقول الدكتور عبد اللطيف حمزة عن طريقة العجم وطريقة العرب في البلاغة، "إن الطريقة الأولى- وهي طريقة العجم-على حد قولهم كانت تفهم البلاغة فهما أدنى إلى العلم، وكانت تعنى بالمصطلحات البلاغية، وتشرح الغرض منها وتفلسف هذا الشرح.

وأما الطريقة الثانية وهي طريقة العرب فكانت تفهم البلاغة فهما أدنى إلى الأدب المحض، وكانت تعنى بالشواهد والنماذج بقصد تربية الذوق، ومن ثم كانت تجنح هذه الطريقة إلى الإقلال من الأصول والقواعد، ومن ذكر المصطلحات البلاغية بدلا من ذكر الأمثلة والشواهد(1)

ومن أعلام الطريقة الأولى قدامة ابن جعفر وحديثه في نقد الشعر حديث المنطقي المتفلسف، ويظهر أثر قدامة المنطقي أول ما يظهر في دقة التبويب والتنظيم والتقسيم، فكأنه يعد هيكل البحث على شكل ما يعرف الآن بالخانات ثم يملوء تلك الفراغات هذا من حيث المنهج، ومن حيث الموضوع

(1) - دراسة في البلاغة عند ضياء الدين بن الأثير.د عبد الواحد حسن الشيخ.ص:119

فإننا نجده يحدد ويعرف ويقســـم، ويأتي بمحترزات التعاريف والقيود على نحو ما نجده له في تعريف الشعر بأنه: كلام موزون مقفى يدل على معنى، ثم يأتي بمحترزات كل قيد من هذه القيود(1)

وفي ثنايا حديثه عن نعوت الشـعر تحدث عن عدة فنون بلاغية، كالاسـتعارة والتشـبيه والمعاظلة، والتكافوء والجناس والالتفات.

والقاضـي عبد الجبار يعد من أعلام هذه الطريقة أيضـا، حيث عرض في كتابه "المغني"لعدة فنون بلاغية، كما عرض لقضـية النظم التي أطال الإمام عبد القاهر الجرجاني الكلام فيها، وبنى عليها كتابه "دلائل الإعجاز"ويشـير إلى هذه الإفادة الدكتور كامل الخولي في كتابه "أثر القرآن في تطور البلاغة العربية"ويقول الدكتور الخولي إنه ربما أول من تعرض لقرينة المجاز، وعرض لغير ذلك من المباحث البلاغية الأخرى بأسلوب المنطقي الجدلي: يقول عنه الأستاذ الدكتور كمال الخولي: «ونهج القاضي عبد الجبار في بحثه إعجاز القرآن وإثباته نهج جدلي صـرف على نمط علماء الكلام مخالفا لكل من تعرضنا لهم في الدراسات السابقة، فالأسلوب منطقي جدلي مفعم بقوله: فإن قال، قيل له. "(2)

ثم اكتمل هذا المنهج على يد أبي يعقوب يوسـف السـكاكي، وانتقلت البلاغة من عصـر الذوق والفن إلى عصـر التقعيد والتقنين والجدل المنطقي، فجمدت البلاغة بعد أن كانت حية، وتحولت إلى قواعد تعرف ويتداولها الناس بينهم بالحفظ والدراسـة بدون أن يظهر لها أثر في جمال النص، فصـار الناس يرددون تلك القواعد ويشـرحونها، ويحشـون على تلك الشـروح مثل شـروح المفتاح وحواشـيه، وتلخيص الخطيب القزويني وشـروحه وحواشـيه، وحديثنا عن السـكاكي في هذا المنهج باعتباره قمة له ورائدا من رواد هذه المدرسة.

أما الطريقة الثانية فيعتبر ابن المعتز من أوائل المنتمين إليها، ولم يكن مفهوم البديع عنده هو المفهوم المعاصر الذي وصل إليه البلاغيون وهو وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وإنما كان مفهومه أعم من ذلك، إذ هو في الحقيقة يتناول فنونا مختلطة من علوم البلاغة الثلاثة/المعاني

(1) – المباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي.محمد مصطفي صوفية.المنشأة العامة للنشر والتوزيع،طرابلس.ط.1 .1984.ص:135

(2) – أثر القرآن في تطور البلاغة العربية.د كمال الخوليدار. الأنوار . د ط . ص :36

ويدرس منه الاعتراض والالتفات، والبيان ويدرس منه الاستعارة والتشبيه والكناية، وهذه الأنواع الثلاثة هي التي شكلت هيكل علم البيان، والبديع يدرس منه المطابقة والجناس، ورد الأعجاز على الصدور والمذهب الكلامي، وتأكيد المدح، وتجاهل العارف. . . إلخ

وابن المعتز إن ذكر تعريفا للاستعارة، واستقصى بعض الأقسام لبعض هذه الأنواع كالمطابقة مثلا، إلا أن كثرة اشتشهاده بآيات القرآن الكريم، وبحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكلام الصحابة، والمنظوم والمنثور من محفوظ العرب يجعله في الحقيقة ممن يسلكون في اتباع المنهج الأدبي، لتربية الذوق البلاغي بكثرة الاستشهاد والمثل، وتبيين الخصائص الفنية البلاغية من هذه النصوص.

وخير من يمثل هذا المنهج الأدبي أصدق تمثيل أبو هلال العسكري(ت395هـ) حيث قسم كتابه الصناعتين إلى عشرة أبواب عرض في ثناياها لفنون البلاغة المختلفة، وكان العسكري في تناوله لجميع هذه الفنون، يكثر من ضرب الشواهد والأمثلة من كتاب الله ومن المنظوم والمنثور، وقد جعل من دراسة البلاغة غاية دينية، زهي معرفة إعجاز القرآن وأسراره، ونهج أبو هلال العسكري في كتاب الصناعتين نهج الأدباء في تناول النصوص الأدبية بالدراسة والتحليل حيث يربى الذوق البلاغي بكثرة الشواهد والمثل، يقول عنه الدكتور بدوي طبانة: «ويبدو أن أبا هلال لم يكن من أولائك العلماء الذين يجيدون أساليب الجدل التي كان يحذقها رجال الدين وعلماء الكلام في ذلك العصر(1)

ولا يلبث أن يصرح بأنه لم يؤلف كتابه على طريقة المتكلمين، وإنما ألفه على طريقة صناع الكلام من الشعراء والكتاب. (2)

وقد قدر لهذا المنهج أن يزدهر في القرن الخامس على يد عبد القاهر الجرجاني، إذ يعد الرجل الذي اكتمل على يديه هذا الفن البياني، وإن كان الدارسون قد تعرضوا لتلك الأنواع وأفاد منهم عبد القاهر كالرماني والعسكري والقاضي الجرجاني، ولكن ليس بذلك التحليل وتلك الدقة التي تناول بها عبد القاهر هذه الفنون، ومنهجه في ذلك منهج الناقد البصير، والمحلل اللغوي والأديب الذي ملئت جعبته

(1) – أثر القرآن في تطور البلاغة العربية.د كمال الخوليدار . ص :36

(2) – البلاغة تطور وتاريخ.شوقي ضيف . ص: 210

نظما ونثرا من كلام العرب، وميزة عبد القاهر في التحليل والتفصـــيل والفلســـفة اللغوية —وهو الخبير بأســـاليبها–جعلته فذا في هذا الميدان وصـــاحب منهج تحليلي نفســـي، وجعلته إماما لمن جاء بعده. يقول الدكتور بدوي طبانة: «ولم نجد عالما في الأدب أو ناقدا في نقدته اســـتطاع أن يذلل فن الكلام لعلم النفس ويخضعه له كما استطاع عبد القاهر الجرجاني أن يفعل، فعمله في الواقع جديد، ودراسته مبتكرة لا من حيث الموضـــوع ولا من حيث منهج البحث وطريقته فيه، وهذا النزوع إلى المنزع في دراسة البيان ونقد الأدب، حتى ليمكن القول بأن هذا الاتجاه يكاد ينفرد به عبد القاهر الجرجاني من دون الدارسين". (1)

والذي نقوله بعد هذا أن ابن الأثير من خلال موقفه من الأثر اليوناني ومن خلال كتبه كان أميل إلى طريقة العرب البلغاء، وهذا ما سيتضح من حلال منهجه في الدرس البلاغي وطريقة عرضه لألوان البيان والبديع، وسبيله في شرح الأمثلة والشواهد.

(1) – البيان العربي . د بدوي طبانة. مكتبة الإنجلو المصرية. دط. دت .ص 125

الفصل الثاني: مباحث علم البلاغة عند ابن الأثير

- مفهوم علم البيان عند ابن الأثير
- آلات علم البيان وأدواته
- مفهومي البلاغة والفصاحة
- مفهومي الحقيقة والمجاز

مفهوم علم البيان عند ابن الأثير

لا شك أن دخول لفظة البيان في الدراسات البلاغية جعلها تخرج عن معناها العام، حيث أصبح لديها مدلول غير الوضوح والإفصاح وإظهار المقصود، وأول ما تصادفنا هذه الكلمة بمعناها القريب عند الجاحظ، حيث سمى أحد كتبه البيان والتبيين، وجمع فيه كثيرا من الأقوال وتحدث عن البيان، ولعل تعريف جعفر بن يحي الذي ذكره الجاحظ كان من أقدم ما دون قال: «قال ثمامة: قلت لجعفر بن يحي: ما البيان؟قال: أن يكون الاسم يحيط بمعناك، ويجلي عن مغزاك، وتخرجه عن الشركة ولا تستعين عليه بالفكرة. والذي لا بد منه أن يكون سليما من التكلف بعيدا عن الصنعة، بريئا من التعقيد غنيا من التأويل، وهذا هو تأويل قول الأصمعي: «البليغ من طبق المفصل وأغناك عن المفسر. (1)"

ويشمل البيان عند الجاحظ كل معاني الكشف والإيضاح والفهم والإفهام، يقول: «البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يضفي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان ذلك الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الأفهام وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع. "(2)

وينبغي أن نلاحظ أن قسمة البلاغة إلى علوم ثلاثة–المعاني والبيان والبديع– لم تكن قد استقرت حتى عصر عبد القاهر الجرجاني، ومن يرجع إلى مطالع كلامه في دلائل الإعجاز يجده يسمي مباحثه فيه مباحث بيانية، إذ يقول: «إنك لا ترى علما هو أرسخ أصلا، وأبسق فرعا، وأحلى جنى، وأعذب وردا، وأكرم نتاجا، وأنور سراجا من علم البيان "(3) ، ولكنه إنما جاء بها في تفسيره لنظرية النظم التي أدار عليها الكتاب واستخرج منها شعب علم المعاني، وتقترن بكلمة البيان في الكتاب كلمتا الفصاحة

(1) – معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. د أحمد مطلوب.مكتبة لبنان ناشرون.ط 2007.ص : 237

(2) – البيان والتبيين،أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ،تح عبد السلام هارون ،دار الفكر ،بيروت،ج1،ص: 286

(3) – دلائل الإعجاز،عبد القاهر الجرجاني .تح محمد رشيد رضا،دار المعرفة ،بيروت،1987.ص : 304

والبلاغة، وكأنها جميعا ذات دلالة واحدة، ونفس كتابه الثاني سماه أسرار البلاغة، وهو خالص لمباحث البيان وللونين من البديع اللفظي هما: الجناس والسجع، ونراه يقول في فواتحه: «وإنما التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع. " وكأنه يعد الاستعارة من مباحث البديع اقتداء بابن المعتز.

وواضح أن عبد القاهر كان يري أن علوم البلاغة علم واحد تتشعب مباحثه، من حيث أنه اعتبر الفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان شيئا واحدا وهو التعبير عن فضل القائلين عن بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموا ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم. (1)

وأما الزمخشري فكان يريد بالبيان أحيانا مباحث البلاغة كلها، ونفهم ذلك من خلال تفسيره لآيات كثيرة، منها تفسيره لقوله تعالى: قوله تعالى: {قِيلَ ٱدۡخُلِ ٱلۡجَنَّةَۖ قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ٢٦} [سورة يس:26].فقد قال ما نصه: «فإن قلت كيف مخرج هذا القول في علم البيان، قلت: مخرجه الاستئناف"(2) والمعروف في البلاغة أن الاستئناف من مسائل الفصل والوصل، وهما من فنون علم المعاني.

وقد رأى آخرون أن ذكر علم البيان وعلم المعاني في كشاف الزمخشري لا يعدو أن يكون مجرد تسمية أطلقها دون أن يضع حدا لعلمي البيان أو المعاني، ودون أن يفرق من الناحية العلمية والتطبيقية بين مباحث العلمين على نحو ما فعل السكاكي في المفتاح

والحقيقة أن الزمخشري قد تطرق في توجيهه البلاغي للآيات إلى كل مباحث البيان المعروفة وهي: المجاز(الاستعارة والتمثيل) والتضمين والتشبيه والمثل والتمثيل والكناية والتعريض ولكنه أضاف إليها الالتفات وهو من علوم المعاني عند الآخرين، بينما عد التعريض من علوم المعاني. (3)

(1) – دلائل الإعجاز . ص : 145

(2) – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.جار الله الزمخشري.دار المعرفة .بيروت.ط.د ت .ج3 . ص : 28

(3) – ينظر المباحث البلاغية عند الزمخشري من خلال تفسير الكشاف.د شارف لطروش. دار أم الكتاب للنشر والتوزيع ط . د ،ت ص:60.61

أما السكاكي(ت626هـ) وهو معاصر ابن الأثير قد أعطى الصيغة النهائية لعلمي المعاني والبديع ولواحقهما من الفصاحة والبلاغة والمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية، وقد كان عقله أكثر دقة وضبطا للمسائل، بل لقد كان أكثر تنظيما وأسد تقسيما، مع ترتيب المقدمات وإحكام المقاييس وصحة البراهين، "وبذلك استقام تلخيصه بحيث قلما نجد فيه عوجا أو أمة أو انحرافا، وإنما نجد فيه الدقة والقدرة البارعة على التبويب والإحاطة الكاملة بالأقسام والفروع، غير أن ذلك لم يشفع عنده بتحليلات عبد القاهر والزمخشري التي كانت تملأ نفوسنا إعجابا، فقد تحولت البلاغة عنده إلى علم بأدق المعاني لكلمة العلم، فهي قوانين وقواعد تخلو من كل ما يمتع النفس، إذ سلط عليها المنطق بأصوله ومناهجه الحادة، حتى في لفظها وأسلوبها الذي لا يحوي أي جمال، وما للجمال والسكاكي؟إنه بصدد وضع قواعد وقوانين كقوانين النحو وقواعده، وهي قواعد وقوانين جافة تسبك في قوالب منطقية جافة أشد ما يكون الجفاف. "(1)

وأول ما يلفت انتباه القاريء لهذا الكتاب تحديده لعلمين أساسيين في البلاغة وهما: علم المعاني وعلم البيان، أما الأول فعرفه بقوله أنه: «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الحطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"وأما الثاني فحده بقوله: «معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك على الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه"، ثم يقول: «لما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد لا جرم آثرنا تأخيره. "(2) وقد حصر موضوعاته في التشبيه والمجاز بأنواعه والكناية، وهو ما أقره القزويني بعد ذلك، ولم يخرج المتأخرون على هذا التحديد الذي انتهى إليه السكاكي وأقره القزويني ولا يزال علم البيان يشمل الموضوعات الثلاثة

(1) – البلاغة تطور وتاريخ . شوقي ضيف. ص : 128

(2) – م . ن . ص : 301

أماابن الأثير فإن علم البيان يكتسي عنده أهمية بالغة، قد ترقي في رأيه إلى مقام العلوم الشرعية، يقول: «فإن علم البيان لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للأحكام وأدلة الأحكام "(1) بل في نظره علم البيان بالنسبة لصناعة الكتابة بمنزلة الميزان الذي يقيم أودها ويصلح معوجها لأن "تأليف الكلام مما لا يقف على غوره، ولا يعرف كنه أمره إلا بالاطلاع على علم البيان الذي هو لهذه الصناعة بمنزلة الميزان "(2) فيجعله الكاتب ومؤلف الكلام رأس بضاعته، ويعلم به مواقع الصواب في صناعته

ومن مظاهر احتفائه بالبيان ختامه كتابه المثل السائر بفضل البلاغة والفصاحة، فيرى هذا الفن أشرف الفضائل وأعلاها منزلة، ومن ثمة افتخر به الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يفتخر بشيء سوى ذلك عندما قال: «أنا أفصح من نطق بالضاد"(3)

كما أن مرد الإعجاز إلى الفصاحة والبلاغة، فكان المعجزة الكبرى التي أعجزت العرب، وهم من هم في الفصاحة والبلاغة، وبها أيضا يفضل كاتب كاتبا وشاعر شاعرا.

وموضوع علم البيان عند ابن الأثير هو الفصاحة والبلاغة: يقول: «موضوع كل علم هو الشيء الذي يسأل فيه عن أحواله التي تعرض لذاته. فموضوع الفقه هو أفعال المكلفين، والفقيه يسأل عن الأحوال التي تعرض لها من الفرض والنفل، والحلال والحرام، والندب والمباح، وغير ذلك.

وموضوع الطب هو بدن الانسان، والطبيب يسأل عن أحواله التي تعرض له من صحته وسقمه، وموضوع الحساب هو الأعداد، والحاسب يسأل عن أحوالها التي يعرض لها من الضرب والقسمة والنسبة وغير ذلك.

وموضوع النحو هو الألفاظ والمعاني، والنحوي يسأل عن أحوالها في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية، وكذلك يجري الحكم في كل علم من العلوم، وبهذا الضابط انفرد كل علم برأسه ولم يختلط

(1) – المثل السائر . ج1 . ص :135

(2) – م.ن. ص : 38

(3) – م . ن . ص : 38

بغيره. وعلى هذا فموضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة وصاحبهما يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية وهو والنحوي يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة وهي دلالة خاصة، والمراد بها أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحوم والإعراب "(1)

وملاك ذلك كله عند ابن الأثير هو الذوق السليم، حيث اعتمده مصدرا للنقد وأداة للكاتب الذي ينشد التميز، يقول في مقدمة المثل السائر: «اعلم أيها الناظر في كتابي أن مدار علم البيان على حاكم الذوق السليم، الذي هو أنفع من ذوق التعليم"(2)

ويعتبر ابن الأثير أن الذوق نعمة كبرى خص بها البعض دون البعض، فمن فاته نيل الجمال لم يحرم التمتع بتذوقه بالنظر إليه وإشباع طاقة الجمال في نفسه. والذوق عنده مقوم ضروري في احتيار الألفاظ الملائمة، يقول: «ونحن في استعمال ما نستعمله من الألفاظ واقفون مع الحسن لا مع الجواد، وهذا كله يرجع إلى حاكم الذوق السليم، فإن صاحب هذه الصناعة يصرف الألفاظ بضروب التصريف، فما عذب في فمه منها استعمله، وما لفظه فمه تركه. . . "(3)

ويقول في سياق حديثه عما يصح أن يستخدمه الكاتب من الألفاظ: «وهذا لا يحكم فيه غير الذوق السليم، فإنه لا يمكن أن يقام عليه دليل. "(4)

وفي موضع آخر يقول: «ومؤلف الكلام من كاتب وشاعر إذا مرت به ألفاظا عرضها على ذوقه الصحيح، فما يجد الحسن منها موحدا وحده، وما يجد منها الحسن مجموعا جمعه، وكذلك يجري الحكم فبما سوى ذلك من الألفاظ"(5)

(1) – المصدر السابق. . ص : 137
(2) – م.ن . ص : 237
(3) – م .ن. ص : 303
(4) – م . ن . ص:305
(5) – المصدر السابق. ص:305

ويتعدى الذوق ابن الأثير الكاتب إلى ابن الأثير الناقد في نقد الكثير من الأشـعار، ونكتفي بمثال واحد على ذلك، حيث يعقب على أبيات لديك الجن بقوله: «وهذه الأبيات لا تجد لها في الحسـن شريكا، ولأن يسمى قائلها شحرورا من ان يسمى ديكا"(1)

ولما كان علم البيان أداة نقدية وأداة إبداعية في آن واحد نجد أن ابن الأثير قد قرن الذوق في كتبة بالطبع أحيانا وبالدربة أحيانا أخرى، فالدربة عنده معززة لملكة الكاتب والشـاعر، وموصـلة إلى نهاية المطاف في الصـناعة الشـعرية والنثرية، لما فيها من الجهد والمعاناة والممارسـة والتطبيق العلمي، ونجده دائم النصح للكتاب بأن يتخذوا من الدربة سلما إلى كمال أدواتهم، يقول: «وهذا الكتاب وإن كان فيما يلقيه إليك أستاذا، وإن سألت عما ينتفع به في فنه؟قيل لك: هذا، فإن الدربة والإدمان أجدى عليك القول إمكانا، وكل جارحة تنل قلبا ولسـانا، وما من مثلي فيما مهدته لك من هذا الطريق إلا كمن طبع سـيفا ووضـعه في يمينك لتقاتل به، وليس عليه أن يخلق لك قلبا، فإن حمل النصـال غير مباشرة القتال "(2)

وابن الأثير يقدر أهمية الدربة بالنسبة للكاتب والناقد على السواء، وتترادف عنده بالممارسة والمران، فقد عايش ابن الأثير الفصاحة والبلاغة معايشة طويل، حتى انكشف له السر فيها، ومارس الرجل فن الكتابة فانكشفت له أسرارها، وظفر بجواهرها، فيما لم يظفر غيره –لقلة ممارسته–إلا بأحجارها، يقول: «ولقد مارسـت فن الكتابة ممارسـة كشـفت لي عن أسـرارها، وأظفرتني بكنوز جواهرها إذ لم يظفر غيري بأحجارها. "(3) وأكد على ضـرورة التدريب الدائم الذي لا يكل ولا يمل، قال وهو يتحدث عن القرآن الكريم والحديث الشـريف والشـعر البديع: «فإن حصـلت هذه الأسـباب الثلاثة وأتقن تحصيلها أخذ صاحبها في فن الكتابة، فصار يهب ويركد، ويقوم ويقعد، ويصدر ويورد، ويخلط الصحيح بالسقيم، ويمشي مكبا على وجهه، ثم سويا على صراط مستقيم، وفي أول الأمر لا يرى إلا

(1) –.م.ن ص:305

(2) – م . ن . ص:305

(3) – الصدر السابق.ص :301

صعوبة ووعورة وطريقا مشكلة المذاهب كثيرة الشعاب، فإذا أكره خاطره على سلوكها، وشجعه على توردها فما تمضي إلا هنيهة حتى تستمر به الطريق وتتضح لديه، وأخلق بتلك الطريق أن تكون بديعة غريبة لا تشبه شيئا من طرق المتقدمين، وهكذا فعلت أنا في فن الكتابة، وربما سلك هذا الطريق قوم بعد تحصيل ما أشرت إليه من حفظ القرآن الكريم والأخبار والأشعار، ثم تظلم في وجوههم أول الأمر فيعودون عنها ولابد دون الحلاوة من مرارة، والتعب على منال العلياء إمارة"(1)

وعلى الجملة فإن الدربة سبيل الكاتب والناقد إلى الخذق والمهارة، "من أحب أن يكون كاتبا أو عنده طبع مجيب، فعليه بحفظ الدواوين ذات العدد، ولا يقنع بالقليل من ذلك، وإذا مرنت نفسه وتدرب خاطره. . . يحصل لخاطره بمباشرة المعاني لقاح، فيستنتج منها معاني غير تلك المعاني، وسبيله أن يكون الإدمان ليلا ونهارا، ولا يزال على ذلك مدة طويلة حتي يصير له ملكة، فإذا كتب كتاب أو خطب خطبة تدفقت المعاني في أثناء كلامه. . . وهذا شيء خبرته بالتجربة، ولا ينبئك مثل خبير. (2)"

ويتصل بالذوق الطبع إذ لا تغني آلات علم البيان وأدواته إن عدم الطبع، قال: «اعلم أن صناعة تأليف الكلام من المنظوم والمثور تحتاج إلى أسباب كثيرة و آلات جمة، وذلك بعد أن يركب الله تعالى في الإنسان الطبع القابل لذلك المجيب إليه، فإنه متى لم يكن ثمة طبع لم تفد تلك الآلات شيئا البتة، فمثل الطبع كمثل النار الكامنة في الزناد، ومثل الآلات كمثل الحراق والحديدة التي يقدح بها، ألا ترى أنه إن لم يكن في الزناد نار لم يفد ذلك الحراق ولا تلك الحديدة شيئا(3)

والطباع في رأيه مختلفة الأنحاء فمنها ما يكون قابلا لعلم الأدب ومنا ما يكون قابلا للعلوم الدينية أو الرياضية كالحساب والهندسة، أو لغير ذلك كالصنائع والحرف، وقد يوجد في الطبائع ما يكون قابلا للعلوم جميعا، قال: «ومن أدل دليل على اختلاف الطبائع وتباينها أن نرى مؤلف الكلام يكون

(1) – الوشي المرقوم في حل المنظوم .ضياء الدين بن الأثير.تح جميل سعيد،المجمع العلمي العراقي.1989.ص:18

(2) – المثل السائر. ج 1. ص :109.108

(3) – الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور–ضياء الدين بن الأثير.ص:306

تارة مؤلفا مطلقا، ونعني بالمطلق أن يكون عارفا بصناعة الكلام من المنظوم والمنثور، ويكون مؤلفا غير مطلق ونعني بغير المطلق أن يكون عارفا بإحدى هذين القسمين دون الآخر وهو مع ذلك عالم بجميع آلات التأليف نظما ونثرا كما هو المؤلف المطلق، ولا فرق، فإذا ركب الله في الإنسان الطبع القابل لمعرفة تأليف الكلام على الإطلاق فيحتاج حينئذ إلى تحصيل الآلات التي يخرج بها ما في القوة إلى الفعل. "(1)

وأوضح المسألة بقوله: «وكثيرا ما رأينا وسمعنا عن غرائب الطباع في تعلم العلوم حتى أن بعض الناس يكون له نفاذ في تعلم مشكل المسلك صعب المأخذ، فإذا كلف تعلم ما هو دونه من سهل العلوم نكص على عقبيه ولم يكن له فيه نفاذ، وأغرب من ذلك ان صاحب الطبع في المنظوم يجيد في المديح دون الهجاء، أو في الهجاء دون المديح، أو يجيد في المراثي دون التهاني، أو في التهاني دون المراثي وكذلك صاحب الطبع في المنثور، هذا ابن الحريري صاحب المقامات قد كان-*على ما ظهر عنده من تنميق المقامات-واحدا في فنه، فلما حضر ببغداد ووقف على مقاماته قيل: هذا يستصلح لكتابة الإنشاء في ديوان الخلافة ويحسن أثره فيه، فأحضر وكلف كتابة كتاب فأفحم، ولم يجر لسانه في طويلة ولا قصيرة. "(2) وسئل ضياء الدين عن ذلك فقال: «لا عجب لأن المقامات مدارها جميعها على حكاية تخرج إلى مخلص، وأما المكاتبات فإنها بحر لا ساحل له، لأن المعاني تتجدد فيها بتجدد الأيام، وهي متجددة على عدد الأنفاس. "(3)

فالذوق والطبع عنده عمدة مؤلف الكلام خاصة إذا خرجا من مثقف يعرف سبل القول، ومسالك الكلام، وطرائق التعبير، وانعكس هذا على أحكام ابن الأثير النقدية والبلاغية، فقال في المجاز: «وأعجب ما في العبارة المجازية أنها تنقل السامع عن خلقه الطبيعي في بعض الأحوال، حتى أنها ليسمح بها البخيل، ويشجع بها الجبان، ويحكم بها الطائش المتسرع، ويجد المخاطب بها عند سماعها

(1) - المثل السائر . ج2. ص:108

(2) - م . ن .ص:63

(3) - المصدر السابق. ص :36

نشـوة كنشـوة الخمر، حتى إذا قطع عنه ذلك الكلام أفاق، وندم على ما كان عنده من بذل مال، أو ترك عقوبة، أو إقدام على أمر مهول، وهذا هو فحوى الســحر الحلال المســتغي عن إلقاء العصــا والحبال"(1)

وقال معلقا على قول بعض المغاربة:

ثَقُلَتْ زُجَاجَاتٌ أَتَتــــــــــنَا فَرْغًا حَتَّى إِذَا مُلِئَتْ بِصـرْفِ الرَّاحِ

خِفْتُ فَكَادَتْ أَنْ تَطِيرَ بِمَا حُوتْ وَكَذَا الجُسُومُ تَطِيرُ فِي الأَرْوَاحِ[2]

وهذا معنى مبتدع أشـهد أنه يفعل في العقول فعل الخمر سكرا، ويروق كما رقت لطفا، ويفوح كما فاحت نشرا. "(3)

وقال في أبيات للشـاعر المعروف بالخباز البلدي: «هذه الأبيات حسـنة، وخروجها من شـدق هذا الرجل الخباز عجيب، ولو جاءت في شعر أبي نواس لزانت ديوانه. "(4)

والذوق الذي يصدر مثل هذه الأحكام هو ما هذبه الطبع وثقفته المدارسة، وصقلته الممارسة، ولا يقبل الحكم الصـادر عن غيره، ولذلك لم يكن النقد عنده من عمل العامة، وإنما هو من فعل المثقفين الذين تهذبت أذواقهم، وصــفت مشــاعرهم، وارتفعت إلى درجة الإدراك العظيم، يقول: «إن فهم العامة ليس شــرطا معتبرا في اختيار الكلام، لأنه لو كان شــرطا لوجب على قياســه أن يســتعمل في الكلام الألفاظ العامية المبتذلة عندهم ليكون ذلك أقرب إلى فهمهم. . . وأما الذي يجب توخيه

(1) - م . ن.ص:330

- ينسب هذان البيتان إلى ابن الشبل البغدادي وهو شاعر غير مصنف،ينظر المثل السائر ج1.)2 ص:330

(3) – المثل السائر..ص:330

(4) –.م .ن ج1 ص:74.73.وينظر الجامع الكبير ص:123

واعتماده، فهو أن يسلك المذهب القويم في تركيب الألفاظ على المعاني، بحيث لا تزيد هذه على هذه مع الإيضاح والإبانة. وليس على مستعمل ذلك ان يفهم العامة كلامه. "(1)

فعمدة الناقد والمنشيء على حد سواء هما الذوق والمعرفة، ومن أجل ذلك خاض في مباحث علم البيان، ليحدد الأصول ويضع القواعد، وينبه على مزايا الكلام، ويميز حسنه من رديئه، ويرسم طريق تعلم الكتابة ونظم الشـــعر، ففنون البلاغة عمدته في الحكم على الكلام لكن لا يتم ذلك إلا بعد تحكيم الذوق السليم.

وقد أبان في ثنايا كتبه النقدية والبلاغية عن مقدرة فائقة على التحليل والوقوف على دقائق المعاني، والأسرار البلاغية، تسعفه في ذلك ثقافته الواسعة وذوقه المصقول، ومن شواهد ذلك تحليله لصور التخلص في القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى: {وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ إِبۡرَٰهِيمَ ٦٩ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ مَا تَعۡبُدُونَ ٧٠ قَالُواْ نَعۡبُدُ أَصۡنَامٗا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ٧١ قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ٧٢ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ ٧٣ قَالُواْ بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ٧٤ قَالَ أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ٧٥ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ ٧٦ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧٧ ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ ٧٨ وَٱلَّذِي هُوَ يُطۡعِمُنِي وَيَسۡقِينِ ٧٩ وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ٨٠ وَٱلَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحۡيِينِ ٨١ وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ ٨٢ رَبِّ هَبۡ لِي حُكۡمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ٨٣ وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ ٨٤ وَٱجۡعَلۡنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ ٨٥ وَٱغۡفِرۡ لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ٨٦ وَلَا تُخۡزِنِي يَوۡمَ يُبۡعَثُونَ ٨٧ يَوۡمَ لَا يَنفَعُ مَالٞ وَلَا بَنُونَ ٨٨ إِلَّا مَنۡ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلۡبٖ سَلِيمٖ ٨٩ وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ لِلۡمُتَّقِينَ ٩٠ وَبُرِّزَتِ ٱلۡجَحِيمُ لِلۡغَاوِينَ ٩١ وَقِيلَ لَهُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ٩٢ مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلۡ يَنصُرُونَكُمۡ أَوۡ يَنتَصِرُونَ ٩٣ فَكُبۡكِبُواْ فِيهَا هُمۡ وَٱلۡغَاوُۥنَ

(1)- كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب-ضياء الدين بن الأثير-تح د نوري القيسي و د حاتم الضامن وهلال ناجي.الموصل.1976.ص:109

﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبۡلِيسَ أَجۡمَعُونَ ﴿٩٥﴾ قَالُواْ وَهُمۡ فِيهَا يَخۡتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾ وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴿٩٩﴾ فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٖ ﴿١٠١﴾ فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٠٢﴾}[1].

يقول معلقا ومحللا: «هذا كلام يفتق الأذهان، ويسحر الألباب، وفيه كفاية لطالب البلاغة، فإنه متى أنعم فيه نظره، وتدبر في أثنائه ومطاوي حكمته، علم أن في ذلك غنى عن تصفح الكتب المؤلفة في هذا الفن، ألا ترى ما أحسن ما رتب إبراهيم عليه السلام كلامه مع المشركين حين سألهم أولا عما يعبدون سؤال مقرر لا سؤال مستفهم، ثم انحى على آلهتهم فأبطل أمرها بأنها لا تضر ولا تنفع، ولا تبصر ولا تسمع، وعلى تقليد آبائهم الأقدمين، فكسره وأخرجه من أن يكون شبهة فضلا على أن يكون حجة، ثم أراد أن يخرج من ذلك إلى ذكر الإله الذي لا تجب العبادة إلا له، ولا ينبغي الرجوع والإنابة إلا إليه، فصور المسألة في نفسه دونهم بقوله: «**فإنهم عدو لي**" على معنى أني فكرت في أمري فرأيت عبادتي لها عبادة للعدو وهو الشيطان فاجتنبتها، وآثرت عبادة من الخير كله بيده، وأراهم بذلك بأنها نصيحة ينصح بها نفسه لينتظروا فيقولوا: ما نصحنا إبراهيم إلا بما نصح به نفسه، فيكون ذلك أدعى لهم إلى القبول بقوله، وأبعث على الاستماع منه، ولو قال: «فإنهم عدو لكم" لم تكن بتلك المثابة، فتخلص عند تصويره المسألة في نفسه إلى ذكر الله تعالى، فأجرى عليه تلك الصفات العظام من تفخيم شأنه، وتعديد نعمه من لدن خلقه وأنشأه إلى حين وفاته مع ما يرجى في الآخرة من رحمته، ليعلم من ذلك ان من هذه صفاته حقيق بالعبادة، واجب على الخلق الخضوع له والاستكانة لعظمته، ثم خرج من ذلك إلى ما يلائمه ويناسبه، فدعا الله بدعوات المخلصين، وابتهل إليه ابتهال الأولين، لأن الطالب من مولاه إذا قدم قبل سؤاله وتضرعه الاعتراف بالنعمة كان ذلك أسرع للإجابة، وأنجح لحصول الطلبة، ثم أدرج في ضمن دعائه ذكر البعث ويوم القيامة ومجازاة الله من آمن به واتقاه بالجنة ومن ضل عن عبادته بالنار، فجمع بين الترغيب في طاعته، والترهيب من

(1)-سورة الشعراء الآيات من 69إلى 102

معصـيته، ثم سـأل المشـركين عما كانوا يعبدون سـؤالا ثانيا عند معاينة الجزاء، وهو سـؤال موبخ لهم مستهزئ بهم، وذكر ما يدفعون إليه عند ذلك من الندم والحسرة على ما كانوا فيه من الضـلال، وتمني العودة ليؤمنوا، فانظر أيها المتأمل إلى هذا الكلام الآخذ بعضه برقاب بعض، مع احتوائه على ضروب المعاني فيخلص من كل واحدة منها إلى الآخر بلطيفة ملائمة حتى كأنه أفرغ في قالب واحد، فخرج من ذكر الأصـنام وتنفير أبيه وقومه من عبادتهم إياها مع ماهي فيه من التعري عن صـفات الألوهية حيث لا تضر ولا تنفع ولا تبصر ولا تسمع إلى ذكر الله تعالى، فوصفه بصفات الألوهية فعظم شأنه وعدد نعمه، ليعلم بذلك أن العبادة لا تصح إلا له، ثم خرج من هذا إلى دعائه إياه وخضوعه له، ثم حرج منه إلى ذكر يوم القيامة وثواب الله وعقابه، فتدبر هذه التخليصات اللطيفة المودعة في أثناء هذا الكلام. "(1)

فضـياء الدين أبدى إعجابه أبدى إعجابه في أول هذا الكتاب معتمدا على ذوقه الذي صـقلته الممارسة والثقافة الواسعة، ثم بدأ يحلل كلام الله، ويربط بعضه ببعض، وانتهى إلى أن الوحدة الموضوعية تشد الآيات وتجمعها، وأن هذا التخلص معجز لا يقدر عليه العباد.

(1) – المثل السائر. ج1.ص:364

آلات علم البيان وأدواته

بعد توضيح مفهوم البيان عند ابن الأثير وأصوله لا بد من توضيح آلات هذا العلم وأدواته والتي تصدرت مقدمة كتابه المثل السائر. وقد أدرجها في ثنايا حرصه على البناء الفكري والمعرفي للكاتب بالدرجة الأولى، والسر في اهتمامه بالكتابة والكاتب يعود لكونها السبيل للوصول إلى المراتب العليا كالوزارة وديوان الإنشاء، لكن هذه الأدوات تخرج عن هذا السياق لتصبح مسعفة لعالم البيان.

يقول: «اعلم أن صناعة الكلام من المنظوم والمنثور تفتقر إلى آلات كثيرة، وقد قيل ينبغي للكاتب أن يتعلق بكل علم، حتى قيل: كل ذي علم يسوغ له أن ينسب نفسه إليه، فيقال فلان النحوي وفلان الفقيه، وفلان المتكلم، ولا يسوغ له أن ينسب نفسه إلى الكتابة، فيقال فلان الكاتب، وذلك لما يفتقر إليه من الخوض في كل فن. "(1)

ويحصر ابن الأثير آلات علم البيان في ثمانية أنواع:

أولها: معرفة علم العربية من النحو والصرف

يقول: «أما علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخط، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي، ليأمن معرة اللحن، ومع هذا وإن احتيج إليه في بعض الكلام دون البعض لضرورة الإفهام، فإن الواضع لم يخص به شيئا بالوضع، بل جعل الوضع عاما. "(2)

ويقلل ابن الأثير من أهمية علم النحو البيانية إلا فيما أشكل فهمه أحيانا وذلك لا يقع إلا في حالات تستدعي ضبط أواخر الكلمات، أما الباقي فيمكن الاستغناء عنه دون أن يقع لبس في الفهم. يقول: «فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المختلفة وجدنا أكثرها عير محتاج إليه في إفهام المعاني، ألا ترى أنك لو أمرت رجلا بالقيام فقلت له "قوم" بإثبات الواو ولم تجزم لما اختل من فهم ذلك

(1) – المصدر السابق.ص: 137

(2) – م . ن.ص: 237

شـــيئا؟. . . والفضـــلات كلها تجري هذا المجرى كالحال والتمييز والاســـتثناء فإذا قلت: «جاء زيد راكب"، "وما في السماء قدر راحة سحاب" و "قام القوم إلا زيد "فلزمت السكون في كل ذلك، ولم تبين إعرابا لما توقف الفهم على نصـــب الراكب و الســـحاب ولا على نصـــب زيد. وهكذا يقال في المجرورات وفي المفعول فيه والمفعول له و المفعول معه، وفي المبتدأ والخبر، وغير ذلك من أقســـام أخر لا حاجة إلى ذكرها، لكن قد خرج عن هذه الأمثلة ما لا يفهم إلا بقيود تقيده، وإنما يقع ذلك في الذي تدل صـيغته على معاني مختلفة، ولنضـرب لذلك مثالا يوضـحه فنقول: اعلم أن من أقسـام الفاعل والمفعول ما لا يفهم إلا بعلامة، كتقديم المفعول على الفاعل، كقولك: ضـرب زيد عمرو، ويكون زيد هو المضـروب، وكذلك لو قال قائل: ما أحسـن زيد، ولم يبين الإعراب في ذلك لما علمنا الغرض منه، إذ يحتمل أن يريد منه التعجب من حسنه، أو الاستفهام عن أي شيء منه أحسن، ويحتمل أن يريد به الإخبار بنفي الإحسان عنه. "(1)

وقد جلبت جرأة ابن الأثير هذه على علم النحو واســتخفافه ببعض قضــاياه وأحكامه الكثير من الانتقادات والســـخط من علماء البلاغة والنحاة، على الرغم من إقراره بحتمية المعرفة بهذا العلم في قوله: «أن الكاتب أو الشاعر إذا كان عارفا بالمعاني مختارا لها، قادرا على الألفاظ مجيدا فيها، ولم يكن عارفا بعلم النحو، فإنه يفسد ما يصوغه من الكلام، ويختل عليه ما يقصده من المعاني"(2)

وأما علم التصريف فيرى ابن الأثير أن جهله لا يضر بالمعاني وإنما يضر مواضعها في حال التصغير أو الجمع أو النسبة وغيرها من أحوال التصريف، وينشأ من ذلك مجال للعائب والطاعن، يقول: «ألا ترى أنه إذا قيل للنحوي-وكان جاهلا بعلم الصـرف-كيف تصـغر لفظة "اضـطراب «؟فإنه يقول: «ضـطيرب"ولا يلام على جهله بذلك، لأن الذي تقتضـيه صـناعة النحو قد أتى به، لأنه لا يخلو إما أن يحذف من لفظة "اضـطراب «الألف أو الضـاد أو الطاء أو الراء أو الباء، وهذا الحروف المذكورة-غير الألف-ليســـت من حروف الزيادة فلا تحذف، بل الأولى أن يحذف الحرف الزائد، ويترك الحرف

(1) - المصدر السابق . ص : 42

(2) - م. ن . ص :44

الذي ليس بزائد، فإذا قلنا: إن النحوي يصغر لفظة "اضطراب"على "ضطيرب" فيحذف الألف التي هي حرف زائد دون غيرها مما ليس من حروف الزيادة، وإما أن يعلم أن الطاء في اضطراب مبدلة من التاء، وأنه إذا أريد تصغيرها تعاد إلى الأصل الذي كانت عليه وهو التاء، فيقال: "ضتيرب"، فإن هذا لا يعلمه إلا التصـــريفي، وتكليف النحوي الجاهل بعلم التصـــريف معرفة كتكليفه علم مالا يعلمه، فثبت بما ذكرناه أنه يحتاج إلى علم التصريف لئلا يغلط في مثل هذا. "(1)

ويستطرد ابن الأثير في شرح بعض قضايا الصرف، مبينا عن مقدرة وباع طويل فيه، وأن الجهل به قد يكون مجلبة للمآخذ، يقول: «ومن العجب أن يقال لا يحتاج إلى علم التصريف، ألم تعلم أن نافع بن أبي نعيم وهو من أكبر القراء السبعة قدرا، وأفحمهم شأنا، قال في "معايش" "معائش" بالهمز، ولم يعلم الأصل في ذلك فأوخذ عليه وكثيرا ما يقع أولو العلم في هذه المواضع، فكيف بالجهال الذين لا معرفة لهم بها. "(2)

ثانيها: معرفة ما يحتاج إليه من اللغة

ويلح ابن الأثير في هذا الموضوع على وجوب الإحاطة بألفاظ اللغة وخواصها، من اشتراك وترادف وغيرها، واســـتعمال المألوف من اللغة، لا الوحشـــي الغريب ولا المســـتكره المعيب، فالثقافة اللغوية للمؤلف تفتح له مغالق المعاني وتكشف له أسرارها ودفائنها، يقول: «ويفتقر أيضا مؤلف الكلام إلى معرفة عدة أسماء لما يقع استعماله في النظم والنثر-إذا ضاق به موضع في كلامه بإيراد بعض الألفاظ فيه-العدول عنه إلى غيره ومما هو في معناه، وهذه الأسماء تســـمى "المترادفة"، وهي اتحاد المســـمى واختلاف أسمائه، كقولنا: الخمر والراح والمدام، فإن المســـمى بهذه الأسماء شـــيء واحد وأسماؤه كثيرة، وكذلك يحتاج إلى معرفة الأسماء المشـتركة ليسـتعين بها على اسـتعمال التجنيس في كلامه، وهي اتحاد

(1) – المصدر السابق .ص :46

(2) – م.ن .ص:48

الاسم واختلاف المسميات، كالعين فإنها تطلق على العين الناظرة وعلى ينبوع الماء وعلى المطر وغيره، إلا أن المشتركة تحتاج إلى قرينة تخصصها كي لا تكون مبهمة. "(1)

ثالثها: معرفة أمثال العرب وأيامهم

يرى ضياء الدين ابن الأثير أن معرفة الناظم والناثر بأمثال العرب وأيامهم تشكل له مخزونا دلاليا وأسلوبيا يستعين به في بناء نصه، ذلك أن الأمثال لها مقاصد ومضارب، وقد صاغتها العرب صياغة دقيقة وبديعة، تجعل مؤلف الكلام يستعين بها في سد حاجاته الدلالية والأسلوبية، شرط أن يكون على علم بمصدر هذا المثل وأصله حتى يوفق في توظيفه، يقول ابن الأثير موضحا ذلك: «قد جاء عن العرب من جملة أمثالهم" إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر" وهو مثل يضرب للأمر الظاهر المشهور والأصل فيه- كما قال المفضل بن محمد-أنه بلغنا أن بني ثعلبة بن سعد بن ضبة في الجاهلية تراهنوا على الشمس والقمر ليلة أربع عشرة من الشهر، فقالت طائفة تطلع الشمس والقمر يرى، وقالت طائفة يغيب القمر قبل أن تطلع الشمس، فتراضوا برجل جعلوه حكما، فقال واحد منهم: إن قومي يبغون علي، فقال الحكم: إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر، فذهبت مثلا، ومن المعلوم أن قول القائل: «إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر" إذا أخذ على حقيقته، من غير النظر إلى القرائن المنوطة به والأسباب التي قيل من أجلها لا يعطي من المعنى ما أعطاه المثل، فلما كانت الأمثال كالرموز والإشارات التي يلوح بها على المعاني تلويحا صارت من أوجز الكلام وأكثره اختصارا، ومن أجل ذلك قيل في حد المثل: إنه القول الوجيز المرسل ليعمل عليه، وحيث هي بهذه المثابة فلا ينبغي الإخلال بمعرفتها. "(2)

وما ينطبق على المثل من رمزية وكثافة دلالية ينطبق على أيام العرب كذلك، ذلك أن تنوعها بين فخر وحرب وتنافر وغيرها يوفر للمؤلف مساحات إبداعية ويفتح له أفق جديدة، خاصة إذا توافقت أحداث هذه الأيام مع حالته النفسية، يقول ابن الأثير: «لا يخلو الناظم أو الناثر من الانتصاب

(1) –المصدر السابق.ص :15

(2) - م . ن .ص :25

لوصف يوم يمر به في بعض الأحوال شبيه بيوم من تلك الأيام ومماثلا له، فإذا جاء بذكر بعض تلك الأيام المناسبة لمراده، الموافقة له، وقاس عليه يومه، فإنه يكون في غاية الحسن والرونق. "(1)

ويدلل ابن الأثير على ذلك بقوله: «وأما الوقائع التي وردت في حوادث خاصة بأقوام، فإنها كالأمثال في الاستشهاد بها، وسأبين لك نبذة منها حتى تعلم مقدار الفائدة بها، فمن ذلك أنه ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث بيعة الحديبية تحت الشجرة، وكان أرسل عثمان رضي الله عنه في حاجة عرضت له، ولم يحضر البيعة، فضرب الرسول صلى الله عليه وسلم بيده الشمال على اليمين، وقال هذه عن عثمان وشمالي خير من يمينه، وقد استعملت هذا في جملة كتاب فقلت: ولا يعد البر برا حتي يلحق الغيث بالحصور، ويصل من لم يصله بجزاء ولا شكور، فزنة الغائب بالشاهد من كرم الإحسان، ولهذا نابت شمال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يمين عثمان. "(2)

فالأمثال والأيام تستحيل بعد معرفة حقيقتها وسبل توظيفها رموزا وعلامات، يشع النص من خلالها رونقا وجمالا، وتعكس المستوى الثقافي والمعرفي للمؤلف، وهذا ما نلحظه في شواهد ابن الأثير الدالة على اطلاعه الواسع بماضي وتاريخ أمته.

رابعها: الاطلاع على المنظوم والمنثور

يرى ابن الأثير أن الاطلاع على كلام المتقدمين شعرا ونثرا شرط أساسي في بلوغ مؤلف الكلام مراتب عليا، ذلك أن تجارب السابقين من الكتاب والشعراء تشحذ القريحة وتذكي الفطنة لدى المؤلف، وخلاصة معانيهم وأفكارهم تفتق الأذهان وتسعف على توليد المعاني وابتكارها، ولا يخلو كاتب من السلامة من عدوى النصوص السابقة وهذا مؤشر صحة وقوة، يقول ابن الأثير: «وأما الاطلاع على كلام المتقدمين من المنظوم والمنثور فإن في ذلك فوائد جمة، لأنه يعلم منه أغراض الناس ونتائج أفكارهم، ويعرف به مقاصد كل فريق منهم، وإلى أين ترامت به صنعته في ذلك، فإن هذه

(1) – المصدر السابق.ص:55

(2) - م . ن . ص:57

الأشياء مما تشحذ القريحة وتذكي الفطنة، وإذا كان صاحب هذه الصناعة عارفا بها تصير المعاني التي ذكرت وتعب في استخراجها، تصيركالشيء الملقى بين يديه يأخذ منه ما أراد، ويترك ما أراد.

وأيضا فأنه إذا كان مطلعا على المعاني المسبوق إليها قد ينقدح له من بينها معنى غريب لم يسبق له. "(1)

خامسها: معرفة الأحكام السلطانية

ويقصد به معرفة الأحكام السلطانية من الإمامة والأمارة والقضاء والحسبة وغيرها، وعليه الإحاطه أيضا بشروطها وظروفها، وربما ارتبط هذا النوع بالكاتب في ديوان الإنشاء لأنه يدخل في ضمن ممارساته الرسمية التي تقتضي معرفته بهذه الأحكام وعدم الإخلال بها، فضلا عن معرفته بالأحكام الشرعية، لكن ابن الأثير لا يكتفي بشرط المعرفة والإحاطة فقط، وإنما يتجاوز ذلك إلى طريقة صياغة هذه الأحكام كتابة، وإفراغها في قالب لغوي بديع وحسن، يقول: «ولسنا نعني بهذا القول أن يكون الكاتب مقصورا على فقه محض فقط، لأن لو أردنا ذلك لما كنا تحتاج في ذلك إلى كتب كتاب بلاغي، بل كنا نقتصر على إرسال مصنف من مصنفات الفقه، عوضا عن الكتاب، وإنما قصدنا أن الكتاب الذي يكتب في هذا المعنى مشتملا على الترغيب والترهيب، والمسامحة في موضع والمحاققة في موضع، مشونا ذلك بالنكت الشرعية، المبرزة في قوالب البلاغة والفصاحة. "(2)

سادسها: حفظ القرآن الكريم

لا عجب أن يدعو ابن الأثير مؤلف الكلام إلى حفظ القرآن، وهو العارف بفوائده الجمة ومنافعه التي لا تحصى، بل يدعوه إلى تدبر مواطن الفصاحة والبلاغة فيه، لأنه متى أدركها واستيقن إعجازها كانت له ذخرا وبحرا لا قرار له من الدرر والجواهر التي يوشي بها نصوصه، يقول: «وأما صاحب هذه الصناعة ينبغي أن يكون عارفا بذلك-يقصد حفظ القرآن-لان فيه فوائد كثيرة، منها

(1) - المصدر السابق.ص : 59

(2) - م ،.ص:60

أنه يضمن كلامه بالآيات في أماكنها اللائقة بها ومواضعها المناسبة لها، ولا شبهة فيما يصير للكلام بذلك من الفخامة والجزالة والرونق، ومنا أنه إذا عرف مواقع البلاغة وأسرار الفصاحة المودعة في تأليف القرآن اتخذه بحرا يستخرج منه الدرر والجواهر، ويدعها مطاوي كلامه. . . فعليك أيها المترشح لهذه الصناعة بحفظه، والفحص عن سره وغامض رموزه وإشاراته، فإنه تجارة لن تبور، ومنبع لا يغور، وكنز يرجع إليه، وذخر يعول عليه. "(1)

سابعها: حفظ الأخبار النبوية

والأمر فيه يجري مجرى القرآن الكريم، من الحفظ وحسن الاستعمال.

ثامنها: معرفة علمي العروض والقوافي

وهو نوع يخص الناظم دون الناثر، ولا يقصد ابن الأثير ههنا معرفة الشاعر بعلم العروض تلك المعرفة العلمية التي توجب عليه استحضار البحر وتتبع تفعيلاته، فيأتي شعره متكلفا، فعماد النظم الذوق والطبع السليم، وإنما يركز الرجل على أمر آخر وهو معرفة الشاعر بالعروض تجعله يتجنب بعض الزحافات التي ينبو عنها الذوق، فليس كل ما تجيزه العروض يقبله الذوق، فالشاعر المجيد يراعي ما يقبله الذوق لا ما تجيزه العروض، وهو محتاج أيضا لعلم القوافي والحركات ليعلم ما يجوز وما لا يجوز.

يقول: «إن الشاعر محتاج إليه-أي علم العروض-ولسنا نوجب عليه المعرفة بذلك لينظم بعلمه، لأن النظم مبني على الذوق، ولو نظم بتقطيع الأفاعيل لجاء شعره متكلف غير مرضي، وإنما أريد من الشاعر معرفة العروض، لأن الذوق قد ينبو عن بعض الزحافات، ويكون ذلك جائزا في العروض، فإن كان الشاعر غير عالم به لم يفرق بين ما يجوز من ذلك وما لا يجوز، وكذلك يحتاج إلى العلم بالقوافي والحركات، ليعلم الروي والردف وما يصح من ذلك وما لا يصح. "(2)

(1) - المصدر السابق.ص:62

(2)- المصدر السابق.ص :65

وبذا تنتهي آلات علم البيان عند ابن الأثير، وهي في جملتها دعوة لصاحب الصناعة من النظم أو النثر أن يأخذ من كل علم بنصيب يسعفه في صناعته، وأن يستغل كل ما من شأنه أن يزيد في أفكاره ومعانيه، يقول: «وبالجملة فإن صاحب هذه الصناعة محتاج إلى التشبث بكل فن من الفنون، حتى إنه محتاج إلى ما تقوله النادبة بين النساء، والماشطة عند جلوة العروس، وإلى ما يقوله المنادي في السوق على السلعة، فما ظنك بما فوق هذا؟

والسبب في ذلك انه مؤهل إلى أن يهيم في كل واد، فيحتاج أن يتعلق بكل فن"(1)

والملاحظ أن كلام ابن الأثير كان موجها للمؤلف إن كان شاعرا أو ناثرا، ولم يكن موجها لعالم البلاغة والبيان، أي أنه يصب في بلاغة النص والإبداع، لكنه يحمل في طياته فكرة تعاضد البلاغة مع العلوم الأخرى لاسيما علوم العربية، ونجد لهذا صدى عند معاصره السكاكي الذي ألف كتاب مفتاح العلوم، فالعنوان يوحي بأن الرجل لم يكن يقصد التأليف في البلاغة بشكل خاص، يقول الدكتور محمد العمري: «والواقع هو أن السكاكي لم يقصد في البداية إلى تأليف كتاب في البلاغة بمفهومها الخاص المتداول، وأول شاهد لذلك عنوان كتابه، غير أن هناك حصرا وتحديدا يلزمنا المؤلف بأخذه بعين الاعتبار منذ السطور الأولى من الكتاب، وهو أن الكتاب ليس مفتاحا لكل العلوم، بل هو مفتاح لعلم واحد، سماه علم الأدب، وعلم الأدب على الإطلاق، أو علم الأدب العام هو حصيلة عدة أنواع أو علوم أدبية، تبدأ من علمي الصرف والنحو، ثم تتوسع إلى علمي المعاني والبيان، وما يقتضيانه من مباحث الاستدلال والشعر كما سيتضح تدريجيا من كلامه التالي: «وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون أنواع اللغة، مارأيته لا بد منه وهي عدة أنواع متآخذة، فأودعته علم الصرف بتمامه. . . وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان,"(2)

ويورد نصا آخر لابن الأنباري يتطابق إلى حد بعيد مع ما ذهب إليه ابن الأثير، يقول: «لفهم ما قصده-يقصد السكاكي-نورد هنا نصا لابن الأنباري يحصي فيه علوم الأدب "علوم الأدب ثمانية:

(1) – م.ن .ص:69

(2) البلاغة العربية أصولها وامتداداتها.د محمد العمري.الطبعة الثانية 2010.إفريقيا الشرق.المغرب .الدار البيضاء.ص468.467.

النحو واللغة والتصـريف والعروض والقوافي وصـنعة الشـعر وأخبار العرب وأنسـابهم وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو. "(1)

وواضـح أن شـغف ابن الأثير بالكتابة هو الذي قاده إلى دعوة المتصـدي لها أن يلم بكثير من المعارف، وأن يتدرب وأن يمارس الكتابة طويلا، وأول ذلك هو معرفة علم البيان، ويتضح ذلك كله في النص، يقول: «والكاتب من إذا كلفته أن يكتب عنك كتابا في أمر من الأمور، وأفضـيت إليه معنى جملة واحدة، أخذه وفصـله، وأتى به على وجه إذا تأملته قلت: هكذا كان في نفسـي ولكن لم أقدر أن أعبر عنه، فهو ينطق على خاطرك بما لا تقدر أن تنطق به، فهذا هو الكاتب الذي يطلق عليه اسـم الكاتب. "(2) والكاتب يحتاج إلى النظر في كل علم، وإرصـاد السـمع لمحاورات الناس، فإن الحكمة هي ضـالة المؤمن حيث وجدها فهو أولى بها، وقد تتبع ضـياء الدين أقوال الناس في محاوراتهم فاستفاد من ذلك فوائد كثيرة حتى من أكار وفلاح وأعجمي من الأعاجم الأغتام، ومن يجري مجراهم، وقد تصـدر الحكمة من الجاهل بمكانها، ورب رمية من غير رام، وقال في الفصـل الذي عقده للحكمة التي هي ضـالة المؤمن: «ومنـذ سمعـت هـذا الخبر النبوي، جعلـت كـدي في تتبع أقوال النـاس في مفاوضـاتهم ومحاوراتهم، فإنه قد تصـدر الأقوال البليغة والحكم والأمثال ممن لا يعلم مقدار ما يقوله، فاستفدت من ذلك فوائد كثيرة لا أحصرها عددا. "(3)

الفصاحة والبلاغة عند ابن الأثير

تناول ابن الأثير في كتبه مفهومي الفصـاحة والبلاغة، وأسـهب القول فيهما إسـهابا، والظاهر أنه لم يكن في منأى عن آراء سـابقيه، إما متأثرا أو مجادلا أو رادا ورافضـا، ومبعث اهتمامه بهما أنهما أدوات الكاتب الذي لا يمكنه الاستغناء عنهما، حتى يستقيم كلامه وتنسبك صنعته، وقد فهم ابن

(1) –المرجع نفسه.ص:468

(2) – الوشي المرقوم في حل المنظوم.ضياء الدين بن الأثير. ص:278

(3) – المثل السائر.ج1.ص:354

الأثير أن ثمة فرقا بين الفصاحة والبلاغة، وأن لكل منهما موصوفات خاصة بها، كما فهم أن البلاغة أعم وأشمل من الفصاحة

كما يؤكد أن البحث في الفصـــاحة والبلاغة أمر ليس هينا أو متيســـرا لكل طارق، فيراه بابا غامضـــا متعذر الولوج، ومســـلكا صـــعبا وعرا، والناس أمامه حيارى يحاولون الولوج فتقعدهم قوتهم وتخذلهم همتهم.

يقول: «اعلم أن هذا الباب متعذر على الوالج، ومســـلك متوعر على الناهج، ولم يزل العلماء من قـديم الوقـت وحـديثـه يكثرون القول فيـه، والبحـث عنـه، ولم أجـد من ذلـك مـا يعول عليـه إلا القليل"(1)

ويمضي ابن الأثير في استقصاء مفهوم الفصاحة وضبطه منطلقا كبعض سالفيه من المدلول اللغوي وصـــولا المعنى الاصـــطلاحي، محاولا كعادته جلب القاريء بحججه وآرائه، متحاملا في الوقت نفســـه على آراء أترابه من العلماء، وأول اعتراض نســـجله له هو اعتراضـــه على من عرف الفصـــاحة بأنها الظهور والبيان يقول: وغاية ما يقال في هذا الباب أن"الفصـاحة"هي الظهور والبيان في أصـل الوضـع اللغوي، يقال: «أفصح الصبح"إذا ظهر، ثم أنهم يقفون عند ذلك، ولا يكشفون عن السر فيه.

وبهذا القول لا تتبين حقيقة الفصاحة، لأنه يعترض عليه بوجوه من الاعتراضات

أحدهما: أنه إذا لم يكن اللفظ ظاهرا بينا لم يكن فصيحا، ثم إذا ظهر وتبين صار فصيحا.

والوجه الآخر: أنه إذا كان اللفظ الصحيح هو الظاهر البين، فقد صار ذلك بالنسب والإضافة إلى الأشخاص، فإن اللفظ قد يكون ظاهرا لزيد، ولا يكون ظاهرا لعمرو، فهو إذا فصيح عند هذا، وغير فصـــيح عند هذا، وليس كذلك، فالفصـــيح هو الفصـــيح عند الجميع، لا خلاف فيه بأي حال من الأحوال، لأنه إذا تحقق حد الفصاحة، وعرف ماهي، لم يبق في اللفظ الذي يختص به خلاف

(1) - المثل السائر، ج1،ص:19

الوجه الثالث: أنه إذا جيء بلفظ قبيح ينبو عن السمع، وهو مع ذلك ظاهر بين، ينبغي أن يكون فصيحا، وليس كذلك، لأن الفصاحة وصف حسن اللفظ لا وصف قبح.

فهذه الاعتراضات الثلاثة واردة على قول القائل: إن اللفظ الفصيح هو الظاهر البين من غير تفصيل.

وبعد هذا يورد تعريفه الخاص محاولا جعل القاريء يطمئن لمفهومه ويقتنع برأيه مستدرجا إياه تارة باستدلالاته المنطقية، أو بثقافته وذوقه المرهف ورسوخه العميق في هذا المضمار، يقول: ولما وقفت على أقوال الناس في هذا الباب ملكتني الحيرة فيها، ولم يثبت عندي فيها ما أعول عليه، ولكثرة ملابستي هذا الفن ومعاركتي إياه، انكشف لي السر فيه، وسأوضحه في كتابي هذا، وأحقق القول فيه فأقول: «إن الكلام الفصيح هو الظاهر البين، وأعني بالظاهر البين هو أن تكون ألفاظه مفهومة، لا يحتاج في فهمها إلى استخراج من كتاب لغة، وإنما كانت بهذه الصفة، لأنها تكون مألوفة الاستعمال بين أرباب النظم والنثر، دائرة في كلامهم، وإنما كانت مألوفة الاستعمال دائرة في الكلام دون غيرها من الألفاظ لمكان حسنها، وذلك أن أرباب النظم والنثر غربلوا اللغة باعتبار ألفاظها، وسبروا وقسموا، فاختاروا الحسن من الألفاظ فاستعملوه، ونفوا القبيح منها فلم يستعملوه، فحسن الألفاظ سبب استعمالها دون غيرها، واستعمالها دون غيرها سبب ظهورها وبيانها، فالفصيح إذا من الألفاظ هو الحسن.

فإن قيل: من أي وجه علم أرباب النظم والنثر الحسن من الألفاظ حتى استعملوه، وعلموا القبيح منها فنفوه ولم يستعملوه؟

قلت في الجواب: إن هذا من الأمور المحسوسة، التي شاهدها من نفسها، لأن الألفاظ داخلة في حيز الأصوات، فالذي يستلذه السمع منها، ويميل إليه هو الحسن، والذي يكرهه وينفر منه هو القبيح، ألا ترى أن السمع يستلذ صوت البلبل من الطير وصوت الشحرور ويميل إليهما، ويكره صوت الغراب وينفر عنه، وكذلك يكره نهيق الحمار ولا يجد ذلك في صهيل الفرس؟والألفاظ جارية

هذا المجرى، فإنه لا خلاف في أن لفظة"المزنة"و"الديمة"حسنة يستلذها السمع، وأن لفظه "البعاق"قبيحة يكرهها السمع، وهذه اللفظات الثلاث من صفة المطر، وهي تدل على معنى واحد، ومع هذا فإنك ترى لفظتي"المزنة والديمة"وما جرى مجراهما مألوفة الاستعمال، وترى لفظة "البعاق"وما جرى مجراه متروكا لا يستعمل. "(1)

والملاحظ أن ابن الأثير قد نحا منحا استدلاليا في إثباته مفهوم الفصاحة، فالفصيح من الألفاظ هو الظاهر البين، وإنما كان ظاهرا بينا لأنه مألوف الاستعمال، وإنما كان مألوف الاستعمال لمكان حسنه، وحسنه مدرك بالسمع، والذي يدرك بالسمع إنما هو اللفظ، لأنه صوت يأتلف من مخارج حروف، فما استلذه السمع فهو حسن، وما كرهه السمع فهو قبيح، والحسن هو الموصوف بالفصاحة، والقبيح غير موصوف بفصاحة لأنه ضدها لمكان قبحه، وقد مثل لذلك بألفاظ"المزنة والديمة والبعاق"ولو كانت الفصاحة لأمر يرجع إلى المعنى لكانت هذه الألفاظ في الدلالة عليه سواء، ليس منها حسن ومنها قبيح، ولما لم يكن كذلك علمنا أنها تخص اللفظ دون المعنى.

ويستدل ابن الأثير على ارتباط الفصاحة باللفظ لا المعنى من وجهة أخرى حيث يقول: «إن وزن فعيل هو اسم فاعل من فعل بفتح الفاء وضم العين، نحو كرم فهو كريم وشرف فهو شريف، ولطف فهو لطيف، وهذا مطرد في بابه، وعلى هذا فأن اللفظ الفصيح هو اسم فاعل من فصح فهو فصيح، واللفظ هو الفاعل للإبانة عن المعنى، فكانت الفصاحة مختصة به. "[2]

وفي نفس السياق يتحامل الرجل على شروط ابن سنان الخفاجي لفصاحة اللفظة المفردة، ويحاول كعادته نسفها من الداخل، وهو أمر ليس بالغريب عن ابن الأثير المشهور باعتداده برأيه ورفضه آراء غيره. يقول: «وقد ذكر ابن سنان الخفاجي ما يتعلق باللفظة الواحدة من الأوصاف، وقسمها إلى عدة أقسام: كتباعد مخارج الحروف، وأن تكون الكلمة جارية على العرف العربي غير

(1) - المصدر السابق. ص:19

شاذة، وأن تكون مصغرة في موضع يعبر عن شيء لطيف أو خفي أو ما جرى مجراه، وأن لا تكون مبتذلة بين العامة، وغير ذلك من الأوصاف، وفي الذي ذكره ما لا حاجة إليه.

أما تباعد المخارج فإن معظم اللغة العربية دائر عليه، وعلى هذا التقدير فإن أكثر اللغة مستعمل على غير مكروه، ولا تقتضي حكمة هذه اللغة الشريفة التي هي سيدة اللغات إلا ذلك، ولذلك أسقط الواضع حروفا كثيرة في تأليف بعضها مع بعض استثقالا واستكراها، فلم يؤلف بين حروف الحلق كالحاء والخاء والعين، وكذلك لم يؤلف بين الجيم والقاف ولا بين اللام والراء ولا بين الزاء والسين، وكل (1) هذا دليل على عنايته بتأليف المتباعد المخارج دون المتقارب، على أنه لو أراد الناظم أو الناثر أن يعتبر مخارج الحروف عند استعمال الألفاظ، وهل هي متباعدة أو متقاربة، لطال الخطب في ذلك وعسر. . . ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك، فإن حاسة السمع هي الحاكمة في هذا المقام بحسن ما يحسن وقبح ما يقبح، وسأضرب لك في هذا مثالا فأقول: إذا سئلت عن لفظة من الألفاظ، وقيل لك ما تقول في هذه اللفظة أحسنة أم قبيحة؟فإني لا أراك في ذلك إلا تفتي بحسنها أو بقبحها على الفور، ولو كنت لا تفتي بذلك حتى تقول للسائل: أصبر إلى أن اعتبر مخارج حروفها ثم أفتيك بعد ذلك بحسنها أو قبحها لصح لابن سنان ما ذهب إليه من جعل مخارج الحروف المتباعدة شرطا في اختيار الألفاظ، وإنما شذ عنه الأصل في ذلك، وهو أن الحسن من الألفاظ يكون متباعد المخارج. (2)

إلى هذا الحد يكون ابن الأثير قد رسخ في ذهن القارئ تبعية الفصاحة للحسن الصوتي للمفردة، وهو منطلق ألفتها وإجماع الناس على حسنها، شاقا بذلك سبيلا مخالفا لسالفيه ومعاصريه فهو لا يقف في صف ابن سنان بشروطه المشهورة في فصاحة اللفظة المفردة. وقد رأيناه سابقا كيف نسف هذه الشروط وبرهن على بطلانها بما يكفي من الاستدلالات. ولا يميل إلى رأي الجرجاني الذي

(1) – المصدر السابق .ص:92

(2) م . ن .ص:93

لا يعترف بفصـــاحة اللفظة المفردة إلا في التركيب بل من الجهل-في رأيه- ادعاء ذلك، ومن الطبيعي أن نجد هذا التفرد عند ابن الأثير تبعا لشخصيته التي لا تطمئن إلى آراء الآخرين.

وينتقل إلى تحديد مفهوم البلاغة منطلقا ككثير من سالفيه ومعاصريه من المعنى اللغوي للكلمة معتبرا إياه مدخلا لتحديد المفهوم وضـبط المصـطلح، يقول: «وأما البلاغة فإن أصـلها في الوضـع اللغوي من الوصول والانتهاء، يقال بلغت المكان إذا انتهيت إليه، ومبلغ الشيء منتهاه، وسمي الكلام بليغا من ذلك، أي أنه بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية.

والبلاغة شـاملة للألفاظ والمعاني، وهي أخص من الفصـاحة كالإنسـان من الحيوان، فكل إنسـان حيوان وليس كل حيوان إنسان، وكذلك يقال كل كلام بليغ فصيح وليس كل كلام فصيح بليغ.

ويفرق بينها وبين الفصـــاحة من وجه آخر غير الخاص والعام، وهو أنها لا تكون ‘لا في اللفظ والمعنى بشرط التركيب، فإن اللفظة الواحدة لا يطلق عليها اسم البلاغة، ويطلق عليها اسم الفصاحة، إذ يوجد فيها الوصف المختص بالفصاحة وهو الحسن، وأما وصف البلاغة فلا يوجد فيها لا لخلوها من المعنى المعنى المفيد الذي ينتظم كلاما. "(1)

ويضـــيف ابن الأثير كلاما آخر في كتابه الجامع الكبير نراه من الدقة بمكان في هذا الســياق وأكثر انسجاما يقول: «اعلم أن اللفظة قبل دخولها في سياق التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي تســـمى كلاما دالا على معنى من المعاني، لا يكون لها مزية على أختها التي في معناها إلا أن تكون هذه أشرف من هذه بعلامات توجد فيها، إما أن تكون إحداهما مستعملة مألوفة، والأخرى وحشية متوعرة، وإما أن تكون حروف هذه أخف حركة أو أحسن امتزاجا مع صواحبها. . . ولا يتصور بين اللفظتين تفاضـل في الدلالة على المعنى الذي اشـتركا فيه حتى تكون إحداهما أحسـن في الدلالة على ذلك المعنى من الأخرى. "[2]

(1) المصدر السابق.ص:93

(1) -الجامع الكبير.ص:264

ومعنى ما يريده ابن الأثير في هذه العبارة هو العلاقة بين المعنى الحقيقي الذي وضعت له اللفظة أساسا وبين المعنى المجازي الذي استعيرت له فإذا كانت علاقة المشابهة قريبة ومفهومة بالإضافة إلى حسن مخارج حروفها كانت الكلمة بذلك أحسن في الدلالة على المعنى الجديد الذي وضعت أو نقلت له.

ومما يحسب لابن الأثير كلامه عن اللفظة المفردة، وانتباهه إلى أن هذه اللفظة لا يمكن الحكم لها أو عليها حتى تدخل في سياق ويظهر التوافق والتواؤم بينها وبين سابقتها ولاحقتها، وهذا نفسه ما عناه عبد القاهر الجرجاني عندما تكلم عن الفصاحة والبلاغة، فذهب إلى أنه لا يمكن أن تتفاضل الكلمتان المفردتان قبل أن تدخلا في سياق من التأليف والنظم. لكن ابن الأثير لم يجهد نفسه في البحث عن سر هذا التواؤم مثل ما فعل سابقيه، فيما اصطلح عليه بالنظم، أو بصورة أدق نظم القرآن

وهو مفهوم قد تواردت عليه مقاربات مختلفة في بيئات فكرية مختلفة، فالنظم له مفهوم عند القاضي عبد الجبار وله مفهوم عند الرماني وله مفهوم عند الباقلاني.

ثم إن الأمام عبد القاهر بسط درسه بسطا علميا دقيقا، بعد أن أفاد من جهود سابقيه، كالخطابي الذي يقول: «وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل ومعنى قائم ورباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة، حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظما أحسن تأليفا وأشد تلازما وتشاكلا من نظمه. 1"

ثم يأتي القاضي عبد الجبار الذي يعتبر كلامه مرحلة ثانية في تطور النظم بمفهومه عند عبد القاهر الجرجاني بعد المرحلة التي ذكرناها عند الخطابي، وإن كان عبد الجبار متكلما معتزليا والخطابي محدثا فقيها.

(1)-البيان في إعجاز القرآن،الخطابي .دار المعارف.ص:88

يقول عبد الجبار: «اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولابد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع. ثم يقول أن المعاني وإن كان لابد منها فلا تظهر فيها المزية وإن كانت تظهر في الكلام لأجلها، ولذلك نجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق. . . على أنا نعلم أن المعاني لا يقع فيها تزايد فإذن يجب الذي يعتبر التزايد عند الالفاظ التي يعبر بها. . . ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره. "[1]

وتتكرر في دراسة عبد القاهر كلمة الضم الواردة هنا، كما تتكرر كلمة المزية، والنظر فغي الكلمة من حيث إعرابها، وموقعها وإبدالها جزء هام من في دراسة عبد القاهر، وقول عبد الجبار على أنا نعلم على أن المعانية لا يقع فيها تزايد، فإذن يجب أنة يكون الذي يعتبر التزايد عند الألفاظ، من الكلام المشهور في دلائل الإعجاز، وقول عبد الجبار ولايمتنع في الكلمة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره، يقول مثله عبد القاهر أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر. [2]

ومع اعتماد الجرجاني في ضبط مفهوم النظم على من سبقوه، إلا أنه يحسب له ضبطه الدقيق لهذا العلم، مع البسط والشرح المستفيض، حتى نسب له، وأضحت مؤلفاته في هذا الشأن محطة مفصليه في تاريخ البلاغة العربية، وكان لها الدور الأكبر في توجيه البحث البلاغي بعده، يقول: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه

(2)- البلاغة القرآنية في تفسير الكشاف وأثرها في الدراسات البلاغية.محمد حسنين أبو موسى.ط1.دار الفكر العربي.ص:94

(2)- دلائل الإعجاز.ص:33

وأصـوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسـوم التي رسمت لك فلا تخل بشـيء منها. "[1]

ونجد الزمخشـري من أوائل الذين تمثلوا منهج الجرجاني على نحو تطبيقي من خلال الكشـاف، ويظهر ذلك جليا في تبني مفهوم النظم بالصيغة الجرجانية، فنظم الكلام كما يتصوره يعني بيان الروابط والعلاقات بين الجمل، وكيف يدعو الكلام بعضه بعضا، وكيف يأخذ بعضه بأسباب بعض.

وعلم النظم-غي رأيه-هو الذي يبرز الأسـرار والنكت في أسـلوب القرآن، ويكشـف الفروق المعنوية الدقيقة بين خصوصيات التراكيب، ويربط هذه الخصوصيات بالسياق والغرض العام.

وعلى هذا النهج يمضي الزمخشري في كشف أسرار الإعجاز القرآني، مستدلا وشارحا ومفسرا مجسدا بذلك الامتداد المنهجي لنظم الجرجاني.

وقد آثرنا أن نبين هذا التطور لمفهوم النظم وصـولا عند الزمخشـري، لنقف عند انقطاع خطه المنهجي في مباحث ابن الأثير البلاغية، إلا ما ورد من ملاحظات في ثنايا ضبطه لبعض المفاهيم ذات الصـلة بالنظم كالفصـل والوصـل والتقديم والتأخير وغيره، ولم يفرده بالدرس والتحليل كما رأينا عند سابقيه، بل عند أقربهم إليه وهو الزمخشري. مع توفر كل الأدوات لديه لمقاربة هذا الموضوع بما يكفي من ذوق مرهف، وسـعة ثقافة، وقوة اسـتدلال، وفوق ذلك شـغفه بالقرآن الكريم الذي يمثل مبعث الاهتمام بالنظم كسبيل للوقوف على إعجازه.

وأغلب الظن-في رأينا-أن السـبب في عدم نضـج علم النظم عند ابن الأثير هو موقفه من النحو والنحاة، حيث نراه في كل مرة مسـتبعدا إياهم من دائرة البيان، محتقرا دورهم وذوقهم، محاولا كلما أتيحت له الفرصة أن يقيم فوارق منهجية ومعرفية بين العلمين، يقول في إحدى المسائل طارحا السؤال التالي: «هل علم البيان من الفصاحة والبلاغة جار مجرى علم النحو أم لا ؟

(1)- دلائل الإعجاز.ص:55

الجواب عن ذلك أنا نقول: الفرق بينهما ظاهر، وذلك أن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية فيها لجاز له ذلك، ولما كان العقل يأباه ولا ينكره فإنه لو جعل الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا قلد في ذلك كما قلد في رفع الفاعل ونصب المفعول. وأما علم البيان من الفصاحة والبلاغة فليس كذلك لأنه استنبط بالنظر وقضية العقل، من غير واضع اللغة، ولم يفتقر فيه إلى التوقيف منه، بل أخذت ألفاظ ومعاني على هيئة مخصوصة وحكم لها العقل بمزية من الحسن لا يشاركها فيها غيرها، فإن كل عارف بأسرار الكلام من أي لغة كانت يعلم أن إخراج المعاني في ألفاظ حسنة رائقة يلذها السمع ولا ينبو عنها الطبع، خير من إخراجها في ألفاظ قبيحة مستكرهة ينبو عنها السمع، ولو أراد واضع اللغة غير ذلك ما قلدناه.

فإن قيل: لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت الأدلة عليها، وعلم بقضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعا والمفعول منصوب.

فالجواب عن ذلك أنا نقول: هذه الأدلة واهية، لا تثبت على محك الجدل، فإن هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا من واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداه لهم فاستخرجوا لذلك أدلة وعللا، وإلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التي دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هي التي ذكروها. "(1)

فهذا كلام لا مدعاة له في هذا السياق إلا سعي ابن الأثير لسوق الأدلة على تباين العلمين في كل الجوانب، ودليل ذلك أنه كان بالإمكان الاستغناء عنه، حيث أنه ينتقل مباشرة بعده إلى الكلام عن الكناية وأركانها

بينما لا نجد عند سابقيه وحتى معاصريه ممن تكلموا في النظم هذا فصل بين العلمين، بل أقاموا علم النظم على الترابط الوثيق بين النحو والبلاغة، وذاك سر نضوج هذا الموضوع في مباحثهم، عكس ما وقع فيه ابن الأثير من فصل بين العلمين حال دون ذلك.

(1) -المثل السائر.ج1.ص:95

هذا من جهة ومن جهة أخرى اعتداد ابن الأثير برأيه واستئثاره بمواقفه دون سواه، نعتقد أنه كان سببا في انصرافه عن هذه المسألة وعدم الخوض فيها، لأن سابقوه-كما رأينا-قد أحاطوها شرحا وتفصيلا.

كما أن مسألة النظم مسألة فهم وشرح واستدلال في العموم، والغالب في كتب ابن الأثير تقديم ذوقه وإبراز تأثره الشخصي، أضف إلى ذلك انشغاله الكبير بالكتابة فنا ونقدا، بحكم وظيفته أحيانا، وظروف العصر أحيانا أخرى، والتي اقتضت أن ينحو نقد النثر(الكتابة) منحا تعليميا يقدم للناشئة طرق ومعايير الصياغة الصحيحة لهذا الفن، وقد برز ابن الأثير كأحد أقطاب هذا التيار، مقدما نصوصه في كثير من الأحيان على أنها الأنموذج الأمثل، وعلى هذا النحو جاء عنوان أشهر كتبه"المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. "

الحقيقة والمجاز

بحث الحقيقة والمجاز أول ما يقابلنا من بحوث بيانية عند ابن الأثير، وهو يشيد بهذا المبحث، ويعده من أهم مباحث علم البيان، بل إنه ليغالي في ذلك ويجعله علم البيان نفسه لما تمتاز به التغييرات المجازية من فوائد كثيرة.

ويعرف الحقيقة بأنها اللفظ الدال على موضوعه الأصلي، والمجاز بأنه ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وبهذا نعلم من خلال تحديده لمعنى الحقيقة والمجاز أنه يقصد بهما اللغويين، بدليل ما استعمله في ضبط المجاز والحقيقة من اللفظ، والوضع الأصلي اللغوي.

والملاحظ أن تعريف ابن الأثير ناقص بعض الشيء عن التعريف الاصطلاحي للمجاز، إذ قد عرفه علماء البلاغة: بأنه استخدام اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.

وأحيانا تكون العلاقة مقيدة بالمشابهة فيكون مجازا بالاستعارة، وأحيانا تكون العلاقة مطلقة تحدد من سياق الكلام فهذا هو المجاز المرسل، كل هذا مع وجود قرينة إما لفظية أو معنوية، تمنع السامع

من فهم اللفظ على حقيقته، إذ لو أردنا اللفظ على الحقيقة لما كان ذلك مجازا البتة، ومهما يكن من أمر فإن ابن الأثير في تحليله للفظ المجاز قارب من التعريف الاصطلاحي سالف الذكر له.

فيرى أن المجاز اسم مكان يقصد به الانتقال من مكان لآخر، فاستعير لنقل الألفاظ من محل إلى محل لوجود صلة بينهما"كقولنا زيد أسد فإن زيدا إنسان، والأسد هو هذا الحيوان المعروف، وقد جزنا من الإنسانية إلى الأسدية أي عبرنا من هذه إلى هذه لوصلة بينهما، وتلك الوصلة هي صفة الشجاعة، وقد يكون العبور بغير وصلة وذلك هو الاتساع. "(1)

وسمي المجاز بهذا الاسم لأنه جيز به المعنى أو الغرض المقصود في نفس السامع عن طريق التخييل، ومن ثم فإن لكل مجاز حقيقة وليس العكس، ولذا صار المجاز أولى من الحقيقة في الاستعمال في باب الفصاحة والبلاغة لأنه يثبت المعنى أو الغرض المقصود في نفس السامع عن طريق التخييل والتصوير، حتى ليكاد يتجسم هذا المعنى أمامه محسوسا، ومن ناحية أخرى فإن التعبير المجازي له فعل السحر في نفس السامع، ويجد له نشوة لا يجدها في التعبير الحقيقي، فتجعل الجبان جاعا والبخيل كريما وإذا لم تتحقق هذه الفوائد المرجوة من المجاز وجب على المتكلم إن يعدل إلى الحقيقة لأنها أصل والأصل أولى في التعبير من الفرع.

ويخرج ابن الأثير إلى أن المتكلم إذا عدل عن الحقيقة إلى المجاز لمشاركته بين المنقول والمنقول إليه كان ذلك التعبير استعارة، أما إذا كان العدول عن الحقيقة إلى المجاز لغير المشاركة بين المنقول والمنقول إليه فيكون ذلك بطلب التوسع في الكلام وذلك بتعدد العلاقات، وينتهي إلى أن أقسامه ثلاثة، إما توسع أو تشبيه أو استعارة، ويقصد بالتوسع المجاز المرسل.

وأثناء كلامه عن الاستعارة اعترض على الغزالي في كتابه أصول الفقه فيما كتبه عن المجاز وأقسامه، تبعا لتنوع علاقاته المعروفة في المجاز المرسل، مع أن ما ذهب إليه الغزالي هو المعروف لدى البلاغيين، غير أن شهوة المناقضة والانتقاص تقود ابن الأثير في كل مرة لهكذا مواقف.

(1) - المثل السائر.ج1.ص:185

يقول: «وكنت قد اطلعت في كتاب من مصـــنفات أبي حامد الغزالي-رحمه الله-ألفه في أصـــول الفقه، ووجدته قد ذكر الحقيقة والمجاز، وقسـم المجاز إلى أربعة عشـر قسـما، وتلك الأربعة عشـر ترجع إلى الثلاثة التي أشرت إليها، وهي التوسع والتشبيه والاستعارة، ولاتخرج عنها، والتقسيم لا يصح في شيء من الأشياء إلا إذا اختص كل قسم بصفة لا يختص بها غيره، وإلا كان التقسيم لغوا لا فائدة فيه وسأورد ما ذكره وأبين فساده. "(1)

وسنورد ههنا بعض اعتراضات ابن الأثير على تقسيمات الغزالي، ومنها اعتراضه على القسم الثاني وهو تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، كقوله تعالى: «**إنى أراني أعصر خمرا**

"وإنما كان يعصر عنبا.

يقول: وهذا القسم داخل في القسم الأول لصفة المشابهة بين المنقول والمنقول إليه، وهو من باب الاستعارة، لا بل أوغل في المشابهة منه. "(2)

والصحيح ما ذهب إليه الغزالي، لأن الخمر وإن كانت من العنب لا وجه للشبه بينهما في الشكل أو في الهيئة أو في الأثر أو غير ذلك، وإنما الخمر منه، فصح كلام الإمام الغزالي، وبقي مثل كلامه في البلاغة العربية حتى اليوم التي تجعل هذا المثل من باب المجاز المرسل.

اعتراضه على القسم الثالث وهو تسمية الشيء باسم فرعه، كقول الشاعر:

وَمَا العَيْشُ إِلَّا نَوْمَةٌ وَتَشَوُّقٌ وَتَمُرُّ عَلَى رَأْسِ النَّخِيلِ وَمَاءٍ[3]

يقول: وهذا القسم والذي قبله سواء، لأن هناك سمي العنب خمرا، ةوههنا سمي الرطب تمرا، فالعنب أصل والخمر فرع، وكذلك الرطب أصل والتمر فرع، وكلا هذين القسمين داخل في القسم الـــأول،

(1)- المصدر السابق. ج2.ص:88

(2)- م.ن. ص:88

- ينظر المثل السائر .ج1 . ص:91 . وفي رواية أخرى وما العيش إلا نومة وتبطح 3

وهب أن الغزالي لم يحقق أمر المجاز وانقسامه إلى تلك الأقسام الثلاثة، ألم ينظر إلى هذين القسمين الذين هما العنب والخمر والرطب والتمر، ويعلم أنهما شيء واحد لا فرق بينهما"(1)

اعتراضه على القسم الرابع وهو تسمية الشيء باسم أصله، كقولهم للآدمي مضغة، يقول: «وهذا ضد القسم الذي قبله، لأن ذاك جعل فيه الأصل فرعا، وهذا جعل الفرع فيه أصلا، وهو داخل في القسم الأول أيضا. "

ومنه اعترضه أيضا على القسم السادس وهو تسمية الشيء باسم مكانه، كقولهم للمطر سماء لأنه ينزل منها، يقول: «وهذا القسم داخل في القسم الأول لصفة المناسبة بين المنقول والمنقول إليه، وهو النزول من عال، وكل من علاك فأظلك فهو سماء. على أن الأغلب على ظني أن هذا القسم من الأسماء المشتركة وتسمية المطر بالسماء حقيقة فيه، وليس من المجاز في شيء. "(2)

اعتراضه على القسم الثامن وهو تسمية الشيء باسم جزئه، كقولهم لمن تبغضه: «أبعد الله وجهه عني"وإنما تريد سائر جثته. يقول: «وهذا القسم داخل في القسم الأول، وهو شبيه بتسية الشيء باسم فرعه"(3)

كما اعترض على القسم الرابع عشر والأخير، وهو النقصان الذي لا يبطل به المعنى، كحذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، كقوله تعالى: **قوله تعالى:** {وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿١١٢﴾} [سورة النساء:112].(4) "أي شخصا بريئا. وكحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: «**واسأل القرية**"[5]أي أهل القرية. يقول: «وهذا القسم داخل في القسم الأول، أما حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فلأن الصفة لازمة

(1) – المصدر السابق.ص: 19

(2) – م.ن.ص:91

(3) – المصدر السابق.ص:392

(4)- م.ن.ص:92

3)- سورة يوسف.الآية:82

للموصوف، وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فلأنه دل بالمسكون على الساكن وتلك مقارنة قريبة. "[1]

هذه بعض اعتراضات ابن الأثير على الغزالي، وقد أوردنا البين منها والواضح، وهي اعتراضات لا يهدف ابن الأثير منها لإثبات غلط الغزالي وصحة ما ذهب إليه فحسب بل يحاول إخراجه من دائرة الدرس البلاغي جملة، كما رأيناه في سابقا مع النحاة، فباب الفقه والفلسفة غير باب البلاغة، دليل ذلك قوله: «وأما الغزالي-رحمه الله تعالى-فإنه معذور عندي في ألا يعرف ذلك لأنه ليس فنه. "[2]

(4)-المثل السائر. ج2.ص:95

(5) – م.ن:ص:96

الباب الثاني: حدود المصطلح البلاغي عند ضياء الدين بن الأثير

الفصل الأول: مصطلحات الصناعة المعنوية

- **التشبيه**
- **الإستعارة**
- **الكناية**
- **الإيجاز**
- **الالتفات**

الفصل الثاني: مصطلحات الصناعة اللفظية

- **السجع**
- **التصريع**
- **الترصيع**
- **التجنيس**
- **لزوم ما لا يلزم**
- **الموازنة**
- **اختلاف صيغ الألفاظ**
- **تكرير الحروف**

الفصل الأول: مصطلحات الصناعة المعنوية

- التشبيه
- الاستعارة
- الكناية
- الإيجاز
- الالتفات

التشبيه عند ابن الأثير

المعنى اللغوي للتشبيه:

شبه شبه و الشبيه: المثل، والجمع أشباه، وأشبه الشيء الشيء ماثله، واشتبهت فلانا وشابهته واشتبه علي، وتشابه الشيئان واشتبها أي أشبه كل واحد منهما صاحبه، والتشبيه التمثيل، وبينهم أشباه أي أشياء يتشابهون فيها

والظاهر أن اللغويين لم يفرقوا بين التشبيه والتمثيل، وإلى ذلك ذهب بعض البلاغيين كالزمخشري وابن الأثير.

وكان القدماء قد أكثروا من استعمال كلمة التشبيه من غير أن يعرفوه، فبشار ابن برد يقول: " ونظرت إلى مغارس الفطن ومعادن الحقائق ولطائف التشبيهات، فسرت إليها بفكر جيد وغريزة قوية، فأحكمت سبرها وانتقيت حرها. "[1]

ويقول: " لم أزل منذ سمعت قول امريء القيس في تشبيه شيئين بشيئين في بيت واحد حيث يقول:

كَانَ قُلُوبُ الطَّيْرِ رُطْبًا وَيَابِسًا ۚ لدَى وَكْرِهَا العُنَّابَ وَالحَشَفَ البَالِيَ[2]

أعمل على نفسي في تشبيه شيئين بشيئينفي بيت واحد حتى قلت:

كَأَنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تُهَاوَى كَوَاكِبُهُ [3]

وقال سيبويه: " تقول: مررت برجل أسد أبوه. إذا كنت تريد أن تجعله شديدا، ومررت بركل مثل الأسد أبوه. إذا كنت تشبهه. " [4]

(1)- الأغاني . أبو فرج الأصفهاني. دار الكتب المصرية. القاهرة. تحقيق على محمد البجاوي. 1980 ج 3 . ص :196

) 2(- الديوان .امروء القيس .ص:139

(3)- الديوان . بشار بن برد.جمعه وشرحه وعلق عليه الشيخ محمد طاهر بن عاشور.طبعة الجزائر عاصمة الثقافة العربية.2007.ج 1ص.:335

4- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلاّم الجُمَحي، المتوفَّى سنة 231هـ، قَرَأَهُ وَشَرَحَهُ، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة.. ج2 . ص :455

المعنى الاصطلاحي:

للتشبيه في اصطلاح البلاغيين تعاريف كثيرة، وهذه التعاريف وإن اختلفت لفظا فإنها متفقة معنى، فقد ذكر في تعريفه: " أنه اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء الواحد.

كالشجاعة في الأسد والنور في الشمس، وهو ركن من أركان البلاغة، لإخراجه الخفي إلى الجلي، وإدنائه البعيد من القريب. [1]

ويستحسن العلوي حد التشبيه بأنه: " الجمع بين الشيئين أو الأشياء بمعنى ما، بواسطة الكاف أو نحوها. " [2] " وهذا الحد يشمل نوعي التشبيه المفرد و المركب، ويشمل جميع الأوصاف العقلية والحسية.

وقال ابن سلام (232 هـ) يتحدث عن امريء القيس: " وشبه النساء بالظباء، و البيض، وشبه الخيل بالعقبان والعصي، وقيد الأوابد، وأجاد في التشبيه وفصل بين النسيب وبين المعنى. "[3]

وقال عن ذي الرمة: "كان أحسن أهل طبقته تشبيها، وأحسن الإسلاميين ذو الرمة. " [4]

وذكر الجاحظ (ت 255 هـ) التشبيه كثيرا في كتبه، وقال في موازنته بين قول النبي صلى الله عليه وسلم: " الناس سواء كأسنان المشط. " وقول كثير عزة

سَوَاءً كَأَسْنَانِ الحِمَارِ فَلَا تَرَى لِذِي شَيْبَةٍ مِنْهُمْ عَلَى نَاشِيءٍ فَضْلًا[5]

" وإذا حصلت تشبيه الشاعر وحقيقته، وتشبيه النبي صلى الله عليه وسلم وحقيقته، عرفت فضل ما بين الكلامين [6]

1-. حسن التوسل إلى صناعة الترسل . الحلبي شهاب الدين محمود .تحقيق ودراسة أكرم عثمان يوسف . دار الرشيد للنشر . ص : 1106

2-. الطراز . العلوي ج1 . ص : 2264

3- ا . طبقات فحول الشعراء . لجمحي .ج 2 . ص : 3255

4- م . ن . ص : 4270

5 - الديوان .كثير عزة.قدم له وشرحه مجيد طراد.دار الكتاب العربي.بيروت.ط1 .ج1.ص:79

(1)- . البيان والتبيين . الجاحظ. ج2 . ص : 619

وحق للجاحظ أن يفضل التشبيه النبوي، لأنه من ابتكارات النبي صلى الله عليه وسلم أولا ولأن منه لونا من الأدب العفيف، واختيار دقيق للنظير الملائم ثانيا. وإذا كان قد شاع في الاستعمال العربي التشبيه بأسنان الحمار للدلالة على المساواة التامة وغيرها، فإن بلاغة النبوة تضرب صفحا عن هذه الصورة إلى صورة أخرى أليق بالسياق، حيث ابتعدت عن إيحاءات لفظ الحمار التي لا يحتملها مقتضى الحال.

ومن أبرز ما للجاحظ في الدفاع عن التشبيهات القرآنية وتنزيهه عن مطاعن الطاعنين، فيما يتعلق بقوله تعالى في وصف شجرة الزقوم: «إنها شجرة تخرج في أصل الجحيم. طلعها كأنه رؤوس الشياطين "[1]، فقد قال بشيء أهل الطعن والخلاف كيف أن يضرب المثل بشيء لم نره ولا وصف لنا صورته في كتاب ناطق، أو خبر صادق ؟

فيبين الجاحظ " أن القرآن الكريم حين استخدم رؤوس الشياطين اعتمد على عقيدة موروثة، ثبتت في نفوس الخلق أجمعين، وبين أن من التشبيهات البليغة ما ينبني على العرف والعادة، فلا تتطلب الصور الواقعية المحسوسة، فكون المشبه به وهميا لم يخرج التشبيه عما ينبغي له من كونه وسيلة للإيضاح والبيان والتأثير"[2]

ومما يمثل آراء ابن قتيبة(ت 276 هـ) في الدفاع عن أغراض ومقاصد التشبيه القرآني ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى: قوله تعالى: {وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءًۚ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ١٧١} [سورة البقرة:171].

قوله تعالى: {وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءًۚ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ١٧١} [سورة البقرة:171] "[3]

2)- سورة الصافات . الآيتان . 64 . 65

(3)-ا . الحيوان . لجاحظ.تحقيق وشرح عبد السلام هارون . مطبعة مصطفى البابي بمصر . ط2 . ص: 46 2

(1) - سورة البقرة . الآية : 317

فهو يجري في تفسير هذا التشبيه التمثيلي المركز على أن الأمر جرى فيه على نوع من الاختصار والحذف اعتمادا على فهم السامع أو القارئ، ولا يقبل هذا من التشبيه المعكوس كما يذهب إليه بعض اللغويين، لأن التشبيه في الآية الكريمة وقع في ظاهر الكلام بالراعي، والمعنى للمنعوق به وهو الغنم، ولا يرضى ابن قتيبة أن يصل مثل هذا التنظير في تفسير كلام رب العالمين قياسا على ما يقع في كلام الشعراء، لأن الشعراء تقلب اللفظ وتزيل الكلام على الغلط، أو على طريق الضرورة للقافية أو لاستقامة وزن البيت. . . والله تعالى لا يغلط ولا يضطر [1]

ومن تحليله الدقيق لوجه الشبه ما ذكره في قوله تعالى: " والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ". يقول: " يقول وإذا صار القمر في آخر منازله دق حتى يعود كالعرجون القديم وهو العذق اليابس، والعرجون إذا يبس دق واستقوس، حتى صار كالقوس انحناء، ى فشبه القمر به ليلة ثمان وعشرين [2]

وقد اعتمد مبدأ الأصالة في التشبيه في ملاحظاته لتشبيهات الشعراء، حيث يقول: «وليس كل الشعر يختار على جودة اللفظ والمعنى، ولكنه قد يختار ويحفظ على أسباب منها الإصابة في التشبيه "[3]، ويمثل لذلك بشواهد شعرية يسخر فيها صاحبها من مغني قبيح الصوت متكلفه إذ يقول:

كَانَ أَبَا الشُّمُوسِ إِذَا تَغَنَّى يُحَاكِي عَاطِسًا فِي عَيْنِ شَمْسٍ

يَلُوكُ بِلَحْيِهِ طَوْرًا وَطَوْرًا كَأَنّ بِلَحْيّهِ ضَرْبَانِ ضِرْس[4]

ويثير ابن قتيبة قصية ابتكار الصور في تشبيهات الشعراء، ويعد من الصور المبتكرة قول امريء القيس يصف امرأة:

(2)- ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري ، تأويل مشكل القرآن ،شرح وتحقيق السيد أحمد صقر. ص : 200 ، 203

'3)- ابن فتيبة . تأويل مشكل القرآن . ص : 317

(4)-المصدر نفسه ، ص : 340

- المصدر السابق.ص:341 4

كَأَنَّ المُدَّامَ وَصَوبَ الغَمَامِ وَرِيحِ الخُزَامَى وَنَشْرُ القَطَرْ

يُعِلُّ بِهِ بِرَدُ أَنْيـــــــــَابِهَا إِذَا طَرِبَ الطَّائِرُ المُسْتَحِرُّ [1]

يقول ابن قتيبة: " وكل ما قيل في هذا المعنى فمنه أخذ. " [2]

ولعل المبرد (ت 285هـ) كان من أوائل الذين فتحوا باب دراســـة هذا الفن، يقول: «واعلم أن للتشبيه حدا، فالأشياء تتشابه من وجوه وتتباينمن وجوه. وإنما ينظر إلى التشبيه من حيث وقع. "[3] وقد ساق كثيرا من الشواهد منها قول امريء القيس:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَابَ وَالحَشَفَ البَالِيَ[4]

ونجد أن المبرد يطلق التشـــبيه على التمثيل، إذ يذكر أن من تمثيل امريء القيس الحســـن العجيب قوله:

كَأَنَّ عُيُونَ الوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِنَا وَأَرْحَلْنَا الجَزَعَ الَّذِي لَمْ يُثْقَبْ[5]

ومن أعجب التشبيهات عنده قول النابغة:

فَإِنَّك كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خَلَتْ أَنَّ المُنْتَأَى عَنْك وَاسِعٌ [6]

أما ابن المعتز (ت 296هـ) فإنه لم يذكر التشـبيه بين ألوان البديع التي ذكرها في كتابه البديع وذكره بين محاسـن الشـعر والكلام، إلا أنه لا يرى مانعا من إضـافة محاسـن الكلام ومنها التشـبيه إلى ألوان البديع الخمســـة التي ذكرها، يقول: " فمن أحب أن يقتدي بنا ويقتصـــر بالبديع على تلك

(2) – الديوان .امريء القيس شرح عبد الرحمان المصطاوي.دار المعرفة .بيروت لبنان.ط2. 2004: ص : 132

(3)– تأويل مشكل القرآن. ابن قتيبة .. ص : 340

(4)– الكامل. أبو العباس المبرد. تحقيق الدكتور زكي مبارك ج 2 . ص . 766

4 -الديوان.امورء القيس.ص:139

5(- الكامل . ج 2 . ص: 928 . 940 . 947

(1)– الديوان.النابغة.مطبعة الهلال الفجالة مصر.11 19 .ص:5

الخمسة [1]فليفعل، ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيئا إلى البديع ولم يأتي رأينا فله اختيا"[2]وفي كتاب البديع يكثر ابن المعتز من ذكر الشـــواهد التي تثري درس التشـــبيه مكتفيا بإطلاق الأحكام العامة كقوله: «ومن التشبيهات العجيبة كذا أو " ومن حسن التشبيه كذا. . . "

ولابن طباطبا(ت 322هـ) في إرساء فن التشبيه ما ذكره عن الأدوات اللازمة للشاعر، وألوان المعارف التي لا بد له من استيعابها لإنضاج ملكته الشعرية، فيطلب منه أن يتجنب سخيف الألفاظ ومستبرد المعاني والتشبيهات الكاذبة، ويوجه الشاعر حين يشرع في بناء قصيدته إلى الوقوف على مراتب القول، والوصف في فن بعد فن، ويتعمد الصدق والوفق في تشبيهاته. [3]، وقد رصد ابن طباطبا ألوان العلاقة بين طرفي التشبيه في صوره المتكاثرة في أشعار العرب، فقد تكون هذه العلاقة الصورة والهيئة وقد تكون معنى من المعاني، وقد تكون الحركة واختلاف أحوالها بين البطء والسرعة، وقد تكون اللون أو الصوت، فإذا اتفق في الشيء المشبه بالشيء معنيان أو ثلاثة من معاني هذه الأوصاف قوي التشبيه وتؤكد الصدق فيه، وحسن الشعر به.

ومن الشواهد التي ساقها ابن طباطبا تأكيدا لصحة وجهته قول النابغة:

وَإِنَّك كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَأَنْ خَلَتْ أَنَّ المُنْتَأَى عَنْك وَاسِعٌ [4]

يرى ابن طباطبا أن الشاعر قد وفق عاية التوفيق في اختيار الليل دون النهار أو الصبح، لما يبرزه الليل من خوف ومن شعور بالقلق، وتراكم الهموم والوساوس بسبب غضب النعمان عليه، وطلبه إياه، فهو قد وصف النعمان في حال سخطه عليه فشبهه بالليل وهوله، فهي كلمة جامعة لمعان كثيرة. [5] جامعة للمقصد الأصلي من التشبيه وهو بسطة السلطان وعمومه، وأنه مدركه لا

2)- الكامل . ج 2 . ص: 928 . 940 . 947

3 . البديع . ابن المعتز ص : 126

4 – عيار الشعر . تأليف، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا، الحسني العلوي ، تحقيق، عبد العزيز بن ناصر .ص :22. 23

5- ديوان. النابغة الذبياني . ص : 27

(1)- ابن طباطبا . عيار الشعر . ص 63

محالة، وهذا ما يبدو في سياق البيت، ومضيفة لمعاني نفسية دقيقة مما لايموج به الشعور وما وراءه من السخط والفزع والرهبة.

وتحدث قدامة ابن جعفر (ت 337) عن التشبيه عندما تحدث عن نعوت ائتلاف اللفظ مع المعنى، وهو أن تكون رغبة الشـــاعر إلى معنى، فيقوم بوضـــع كلام يدل على معنى آخر، والكلام الموضوع والمعنى الآخر يخبران عما أراد الشاعر أن يشير إليه. [1]

وقد ذكر قدامة أن التشبيه يقع بين شيئين يكون بينهما اشتراك في معان تعمهما ويوصفان بهما، وأحسن التشبيه ما وقع بين شيئين اشتراكهما في الصفات أكثر من انفرادهما فيها، حتى يدني بهما إلى حال الاتحاد، ثم يشير إلى أن التشبيهات تقع على أضرب: منها أن يشبه شيئا واحدا بأشياء ومنها أن يشبه شيئا في تصرف أحواله بأشياء تشبهه في تلك الأحوال، ويرى كذلك أن للشاعر التصرف أن في تشبيهاته، وأن يجدد في صوره بالخروج عن مألوف الشعراء في تشبيهاتهم. [2]

أما الرماني علي بن عيس(ت 386هـ) فقد عرف التشبيه بأنه: " العقد على أن أحد الشيئين يسد مسد الآخر في حس أو عقل" [3]وبذلك قسم التشبيه إلى حسي وعقلي، وسمى الحسي تشبيه حقيقة، والعقلي تشبيه بلاغة، وأخذ يفصل القول في تشبيه البلاغة، مبينا طبقاته، فذكر أنه يأتي على وجوه:

أولها: إخراج ما لا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه الحاسة، فمن ذلك قوله تعالى في أعمال الكافرين الباطلة الثواب والأجر مهما تكن، لأنها لم تقترن بالإيمان الذي هو أساس الجزاء: قوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ٣٩} [سورة النور:39].

(2)- قدامة بن جعفر . نقد الشعر . ص : 1160

3) - م . ن . ص : 263

(4) - الرماني . النكت في إعجاز القرآن الكريم. تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام. دار المعارف . مصر . ط 2. ص : 374

قوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ٣٩} [سورة النور:39[1]

فقد اجتمعا في بطلان المتوهم مع شدة الحاجة وعظم الفاقة [2]

وثانيها: إخاج ما لم تجر به عادة إلى ما جرت به عادة، كقوله تعالى في شأن بني إسرائيل حين كلفهم الله تعالى ببعض التكاليف التي استصعبوها، فرفع فوقهم الجبل حتى ظنوا وقوعه بهم وهلاكهم، فاستجابوا صاغرين: قوله تعالى: {* وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٞ } [سورة الأعراف:171][3]

وثالثها إخراج ما لا يعلم بالبديهة إلى ما يعلم بالبديهة، كقوله تعالى في وصـــف الجنة: " وجنة عرضها كعرض السماوات والأرض "[4] ففيه بيان عجيب وتشويق إلى الجنة بحسن الصفة، مع ما لها من حسن السعة، وفي هذا التشبيه تقريب إلى جانب الإيضاح[5].

رابعها: إخراج ما لا قوة له في الصفة إلى ما له قوة فيها: كقوله تعالى: {وَلَهُ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡمُنشَـَٔاتُ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ ٢٤} [سورة الرحمن:24]. "[6] وقد اجتمعا في العظم، إلا أن الجبال أعظم، وفيه عبرة من جهة القدرة فيما سخر من الفلك الجارية مع عظمها، وما في ذلك من الانتفاع بها وهذا القسم من التشبيه يقصد به المبالغة في إثبات الصفة إلى جانب الإيضاح. [7]

(1) –سورة النور . الآية 39

2)–الرماني . النكت في إعجاز القرآن . ص : 214

3)– سورة الأعراف . الآية :171

4)– سورة الحديد . الآية :21

5)– الرماني . النكت في إعجاز القرآن . ص : 82. 85

6)– سورة الرحمن . الآية : 624

1) – الرماني . النكت في إعجاز القرآن . ص : 782،85

أما أبو هلال العسكري (ت 395هـ) فقد عقد للتشبيه بابا من فصلين في كتابه الصناعتين تحدث في الأول عن حد التشبيه، وعرفه بقوله: " التشبيه: الوصف بأن أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر بأداة التشبيه. "[1]، وقد ذكر وجوه التشبيه المختلفة، وأدواته وطرقه على طريقة الرماني، وفي الفصل الثاني تحدث عن قبح التشبيه، والتشبيه الرديء اللفظ، والتشبيه المتنافر والبعيد.

ويعرف ابن رشيق القيرواني التشبيه بأنه: «صفة الشيء بما قاربه أو شاكله، من جهة واحدة أو جهات كثيرة لا من جميع جهاته، لأنه لو ناسبه مناسبة كلية لكان إياه، ألا ترى أن قولهم خد كالورد إنما أرادوا حمرة أوراق الورد وطراوتها، لا ما سوى ذلك، من صفرة وسطه وخضرة كمائمه، وكذلك قولهم فلان كالبحر أو كالليث إنما يريدون كالبحر سماحة وعلما وكالليث شجاعة وقرما، وليس يريدون ملوحة البحر وزعوقته، ولا شتامة الليث وزهوقته[2]

ويكثر ابن رشيق من الأمثلة الشعرية عن صنوف التشبيهات من حيث البعد أو القرب أو من حيث أداة التشبيه أو من حيث الإفراد والتعدد، ويبدو أنه كان ميالا لاستعمال المقياس الحضاري في في نقد بعض التشبيهات، إذ لا يصح في رأيه أن تكون عناصر الصورة التشبيهية من بيئة غير بيئتها، يقول: «وقد أتت القدماء بتشبيهات رغب المولدون إلا القليل عن مثلها استبشاعا لها، وإن كانت بديعة في ذاتها، مثل قول امريء القيس:

وَتَعْطُو بِرُخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ كَأَنَّهُ أَسَارِيعُ ظَبْيٍ أَوْ مَسَاوِيكَ إِسْحِلُ[3]

فالبنانة لا محالة شبيه بالأسروعة، وهي دودة تكون في الرمل، وتسمى جماعتها بنات النقا، إلا أن نفس الحضري المولد، إذا سمعت قول أبي نواس في صفة الكأس:

تَعَاطِيكَهَا كَفٌّ كَأَنَّ بَنَانَهَا إِذَا اعْتَرَضَتْهَا العَيْنُ صَفٌّ مَدَارِي[4]

(2)- العسكري . الصناعتين . ص : 238،259

(3)- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. لـ أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني.. ص: 174

)- الديوان . امريء القيس.ص:141 3

4 - الديوان.أبو نواس.تح محمد أنيس مهرات.دار مهرات للعلوم. دط . دت ص:145

أو كقول علي بن العباس الرومي:

سَقَى اللَّهُ قَصْرًا بِالرُّصَافَةِ شَاقَنِي بِأَعْلَاهُ قَصْرِي الدَّلَّالِ رَصَافِي

أَشَارَ بِقُضْبَانَ مِنْ الدُّرِّ قَمَعْتْ يُوَاقِيتَ حُمُرًا فَاسْتَبَاحَ عَفَافِي [1]

ويبدوا أن عبد القاهر الجرجاني قد وضع منهجا خاصا لبحث فن التشبيه، وعلاقته بصور البيان الأخرى، وأول ما يلاحظ على دراسته أن يعتبر التشبيه حقيقة لا مجازا، ولذلك يقول: «وهكذا كل متعاط لتشبيه صريح لا يكون نقل اللفظ من شأنه ولا من مقتضى غرضه، فإذا قلت: "زيد كالأسد " و " وهذا الخبر كالشمس في الشهرة " و" له رأي كالسيف في المضاء " لم يكن منك نقل اللفظ عن موضوعه، ولو كان الأمر على خلاف ذلك لوجب أن لا يكون في الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز، وهذا محال لأن التشبيه معنى من المعاني وله حروف وأسماء تدل عليه، فإذا صرح بذكر ما هو موضوع للدلالة عليه كان الكلام حقيقة كالحكم في سائر المعاني فاعرفه " [2]والناظر في بحوث عبد القاهر يرى أن التشبيه ولاسيما التمثيل لا يمكن أن يكون حقيقة وإنما هو تخيل في أغلب صوره البديعة، ويتضح ذلك في تقسيمه للتشبيه إلى ضربين: أحدهما أن يكون من جهة أمر بين لا يحتاج فيه إلى تأول، والآخر أن يكون الشبه محصلا بضرب من التأول، وإذا أمكن أن ندرك الأول بسهولة ويسر، فإن الثاني وهو التمثيل لا يحصل إلا بضرب من إطالة النظر وإجالة الفكر، وأحرى بهذا اللون أن يكون من المجاز القائم على الربط بين الأشياء ربطا ذهنيا والانتقال من معنى إلى آخر. والتشبيه البين يقع عنده من حيث الصورة والشكل نحو أن يشبه الشيء إذا استدار بالكرة في وجه وبالحلقة في وجه آخر، وكالتشبيه من جهة اللون كتشبيه الخدود بالورد والشعر بالليل، والوجه بالنهار، أو جمع الصورة واللون معا كتتشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور كقول الشاعر:

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثُّرَيَّا لِمَنْ رَأَى كَعُنْقُودٍ مُلَاحِيَةً حِينَ تَنُّورَا[3]

(2)- ينظر المثل السائر. ج1 ص : 182 ، 183

(3) – عبد القاهر الجرجاني . أسرار البلاغة . ص : 222.221

3- المصدر السابق ص:222

وتشبيه نرجس بمداهن در حشوهن عقيق في قول ابن المعتز:

كَأَنَّ عُيُونَ النَّرْجِسِ الغَضِّ حَوْلَهَا مُدَاهِنٌ دُرٌّ حَشْوُهُنَّ عَقِيقٌ[1]

وكذلك التشبيه من حيث الهيئة كتشبيه قامة الرجل بالرمح والقد اللطيف بالغصن، ويدخل في الهيئة حال الحركات في أجسامها، كتشبيه الذاهب على الاستقامة بالسهم السديد.

ويرى أن التشبيه يقتضي شيئين: مشبها ومشبها به، فإذا ذكر هذان الطرفان كان التشبيه صريحا، وإذا حذف المشبه به كان غير صريح. وكلما كان التباعد بين الشيئين في الصفة كان أحسن، يقول: «وهكذا إذا استقريت التشبيهات وجدت التباعد بين الشيئين كلما كان أشد كان إلى النفوس أعجب وكانت النفوس لها أطرب وكان مكانها إلى أن تحدث الأريحية أقرب، وذلك أن موضع الاستحسان ومكان الاستطراف والمثير للدفين من الارتياح والمتألف للنافر من المسرة والمؤلف لأطراف البهجة أنك ترى بها الشيئين مثلين متباينين ومؤتلفين مختلفين وترى الصورة الواحدة في السماء والأرض وفي خلقة الإنسان وخلال الروض، وهكذا طرائف تنثال عليك إذا فصلت هذه الجملة وتتبعت هذه اللمحة، ولذلك تجد تشبيه البنفسج في قوله:

وَلازُورَدِيَّةٌ تَزْهُتُو بِزَرْقِهَا بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى حُمُرِ اليَوَاقِيتِ

كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعَّفْن بِهَا أَوَائِلَ النَّارِ فِي أَطْرَافِ الكِبْرِيتِ[2]

أغرب وأعجب وأحق بالولوع وأجدر من تشبيه النرجس بمداهن در حشوهن عقيق، لأنه أراك شبها لنبات غض يرف وأوراقه رطبة ترى الماء منها يشف من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس وباد فيه الكلف، ومبنى الطباع وموضوع الجبلة على أن الشيء إذا ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه، وخرج من موضع ليس بمعدن له كانت صبابة النفوس به أكثر وكان بالشغف منها أجدر. . .

1-الديوان.ابن المعتز.دار صادر. بيروت.دط .دت.ص:343

2- أسرار البلاغة.عبد القاهر الجرجاني .ص:79

وإذا ثبت هذا الأصل وهو أن تصوير الشبه بين المختلفين في الجنس مما يحرك قوى الاستحسان ويثير الكامن من الاستظراف فإن التمثيل أخص شيء بهذا الشأن وأسبق جار في هذا الرهان "[1].

وتحدث عبد القاهر عن ضروب التشبيه وأنواعه كتشبيه المحسوس بالمعقول والمحسوس بالمحسوس وتشبيه شيئين بشيئين، وتكلم عن التشبيه المركب وضروبه، والتشبيه المقلوب وهو جعل الأصل فرعا والفرع أصلا، وذكر أمثلة كثيرة قارن بينها وميز خصائصها وحللها أروع تحليل

ولا يفصل عبد القاهر بين نظرية النظم والتشبيه، فهو يرى أن بعض التشبيهات إذا غيرت أو أصابها التقديم والتأخير فقدت الكثير من مزاياها، وخير مثال على ذلك تعليقه على بيت بشار:

كَأَنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تُهَاوَى كَوَاكِبُهُ[2]

فهو يرى أن النظم بين كلمات هذا البيت هو الذي أخرجه هذا المخرج، ولو غيرت الألفاظ عن مواضعها لفسد التشبيه، لأنه لم يرد أن يشبه النقع بالليل على حدة، والأسياف بالكواكب على حدة، ولكنه أراد لأن يشبه النقع والأسياف تجول فيه بالليل في حال ما تتساقط الكواكب وتتهاوى فيه، فكان للبيت ما كان من الحسن حين توخى فيه هذا النظم ووضعت أجزاء هذا التشبيه هذا الموضع الدقيق. [3]. "

وتحدث الجرجاني مطولا عن التمثيل، واستطاع بما أوتي من ذوق رفيع وعلم واسع أن يفرق بينهما، ويضع حدودا تفصل بين لون وآخر، قال إن الشيئين إذا شبه أحدهما بالآخر كان على ضربين:

أحدهما: أن يكون من جهة أمر بين لا يحتاج فيه إلى تأول.

والآخر: أن يكون الشبه محصلا بضرب من التأول.

(1)- عبد القاهر الجرجاني . أسرار البلاغة . ص: 88

2)- الديوان . بشار بن برد.ص:335

(3)- عبدالقاهر الجرجاني . دلائل الإعجاز. ص : 314،318

والنوع الأول هو التشـــبيه والثاني هو التمثيل، ولعل الذي دعاه إلى هذا التقســـيم أنه وجد بعض أنواع التشـبيه يمتاز بالدقة واللطف والحاجة إلى شـيء من الترفق وحسـن التأتي، وبعضـها ليس بهذه المثابة، وأن الأول ما كان وجه الشـــبه فيه عقليا ليس حقيقي، والثاني ما كان وجهه حســيا أو عقليا حقيقيا، فأراد أن يفرق بين الضـــربين، ليخص هذا الضـــرب باســـم التمثيل، ويبين ضـــروبه ومزاياه وخصائصه، وأسباب امتيازه وتأثيره في النفوس. [1]

ويتفاوت التمثيل عنده قربا وبعدا فمنه ما يقرب مأخذه ويسهل الوصول إليه، ويعطى المقادة حتى كأنه يداخل الضـــرب الأول الذي ليس من التأول في شـــيء، ومنه ما يحتاج فيه إلى قدر من التأمل، ومنه ما يدق ويغمض حتى يحتاج في استخراجه إلى فضل روية ولطف فكرة. [2]

ويتناول الســـكاكي (ت626هـ) مباحث التشـــبيه في أربعة موضـــوعات هي: طرفاه، ووجهه، والغرض منه، وأحواله في القرب والغرابة والقبول والرفض، فطرفا التشـــبيه إما أن يدركا بالخيال كقول امريء القيس:

أَيَقْتُلُنِي وَالمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَة زُرْقٍ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ [3]

وإما أن يدركا بالحس، كتشـــبيه الوجه بالقمر، وإما أن يدركا طرفاه بالوهم، كتقدير صـــورة وهمية للموت وتشـــبيهها بالمخلب أو الناب، وإما أن يدركا بالعقل كتشـــبيه العلم بالحياة، وإما أن يدركا بالوجدان كاللذة والألم والشبع والجوع، وهذه التقسيمات استحدثها السكاكي متأثر بكلام الفلاسفة وعلماء الكلام في صور الإدراك، وأقسام وجه بالشبه عند السكاكي كثيرة، فهو إما أن يكون واحدا أو غير واحد، وغير الواحد إما أن يكون في حكم الواحد لكونه هيئة مركبة، أو لا يكون، والواحد إما أن يكون حســيا أو عقليا، ولابد في الحســي من أن يكون طرفاه حســيين. أما وجه الشــبه العقلي

(1)- عبد القاهر الجرجاني .بلاغته ونقده .أحمد مطلوب.وكالة المطبوعات . 28شارع فهد السالم – الكويت . ط 1 . 1973 م .بيروت. ص 133:

(2)- ينظر المصدر نفسه . ص 155 وما بعدها 2

(3)- الديوان. مريء القيس . ص : 333

فيجري في جميع صور التشبيه، فقد يكون طرفاه حسيين كتشبيه الشجاع بالأسد في الجرأة، وقد يكون طرفاه عقليين كتشبيه الجهل بالموت في عدم النفع والفائدة[1]

ثم يتحدث السكاكي عن أغراض التشبيه، ومسوغات قلب التشبيه الخالص، وتشبيه المحسوس بالمعقول وقد وافق الإمام عبد القاهر في المركب من التشـــبيه التمثيلي، وخالفه فيما عداه، وبحث أسباب قرب التشبيه وبعده، وقبوله أو رده، وتعرض لمراتب التشبيه من جهة أحوال أركانه في الذكر والحذف [2]

ولا يعد ما أعطاه الســـكاكي لعلوم البلاغة ابتكارا خاصـــا له، وإنما هو تلخيص دقيق يجمع بين أفكاره الخاصة وأفكار البلاغيين من قبله، كفخر الرازي وعبد القاهر الجرجاني والزمخشري.

حد التشبيه عند ابن الأثير:

يختلف تعريف ابن الأثير للتشبيه في كتاب "المثل السائر" عن تعريفه له في كتابه "الجامع" الكبير في صـــناعة المنظوم والمنثور، ففي الأول لم يتجاوز أن عرفه بقوله: " حد التشـــبيه هو أن يثبت للمشـــبه حكم من أحكام المشبه به. "[3]، وهو –كما نرى – تعريف قاصر لأنه لم يتناول الطريقة التي يتم بها هذا الإثبات، ويفتقد إلى القيمة البلاغية والجمالية والتخييلية، أما في كتاب "الجامع الكبير "فيعرفه بقوله: «وحده أن يثبت للمشبه حكم من أحكام المشبه به، ويقال: هو الدلالة على اشتراك شيئين في معنى من المعاني وأن أحدهما يسد مسد الآخر، وينوب منابه سواء كان ذلك حقيقة أم مجازا. . . واعلم أن التشـــبيه يكون بأداته كالكاف أو كأن، وما جرى هذا المجرى، ويكون بغير أداته، وهوأن يجعل الكلام خلوا منها صالحا لتقديرهافيه. "[4]

1- مفتاح العلوم، .يوسف بن محمد بن علي السكاكي، تعليق، نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1407هـ ص : 155 – 156
2-المصدر نفسه. ص : 157 - 2169
(3)-. المثل السائر . ابن الأثير .ج 1 . ص :317
(3)-. الجامع الكبير. ابن الأثير .ص : 90.91

وهذا التعريف كما نرى يتطابق إلى حد كبير مع تعريف البلاغيين للتشـــبيه بل زاد عليه تعريفه للتشبيه البليغ عندما تحذف الأداة ووجه الشبه، ومما زاده أيضا أن التشبيه إما أن يكون على الحقيقة كتشبيه أبيض بآخر أبيض مثله، أو شيء أسود بآخر أسود مثله، وإما أن يكون على المجاز، كقولنا: زيد أسـد. فليس زيد ذاك الحيوان المفترس لكنه شبيه به في بعض أوصافه، وذلك يكون على سبيل المبالغة والبيان والإيجاز. [1]، ومع أنه يقر بوجود تشبيه الحقيقة إلا أنه يخرجه من دائرة البحث البلاغي، مخالفا في ذلك عبد القاهر الجرجاني، الذي سمى التشبيه البين أو الحقيقي تشبيها. أما التشبيه البعيد المأخذ فقد سماه تمثيلا كما رأينا ذلك سابقا. ويخالفه أيضا في إخراجه التشبيه من دائرة المجاز، حيث ينطلق ابن الأثير من قاعدة عامة مفادها أن المجاز ينقسم إلى قسمين: توسع في الكلام وتشبيه.

كما يعيب على علماء البلاغة تفريقهم بين التشـــبيه والتمثيل حيث يقول: «وجدت علماء البيان قد فرقوا بين التشبيه والتمثيل، وجعلوا لهذا بابا مفردا ولهذا بابا مفردا، وهما شيء واحد لا فرق بينهما في أصل الوضع، يقال: شبهت هذا الشيء بهذا الشيء، كما يقال: مثلته به. "[2]

والتشبيه عنده يجمع صفات ثلاثة وهي: المبالغة والبيان والإيجاز، وهو من بين أنواع البيان المستوعر المذهب وهو مقتل من مقاتل البلاغة.

وأما فائدته من الكلام فهي إنك إذا مثلت الشـــيء بالشـــيء فإنما تقصـــد إثبات الخيال في النفس بصورة المشبه به أو بمعناه، وذلك أوكد في طرفي الترغيب فيه أو التنفير عنه. ألا ترى أنك إذا شبهت صورة بصورة هي أحسن منها كان ذلك مثبتا في النفس خيالا حسنا يدعوا إلى الترغيب فيها، وكذلك إذا شـبهتها بصـورة شـيء أقبح منها كان ذلك مثبتا في النفس خيالا يدعوا إلى التنفير عنها، ومثال ذلك ما ورد عن أحدهم في مدح العسل وذمه في بيت من الشعر حيث يقول:

(1- المثل السائر . ابن الأثير .ج1 . ص :394

(2)- م.ن. ج 2 . ص : 115

تَقُولُ هَذَا مَجَاجُ النَّحْلِ تَمْدَحُهُ وَإِنَّ تَعَبَ قُلْتَ ذَا قَيْءَ الزَّنَابِيرِ [1]

ويرد ابن الأثير على الذين يشترطون في بلاغة التشبيه أن يشبه الشيء بما هو أكبر منه وأعظم قائلا: " والقول السديد في بلاغة التشبيه ما أذكره: وهو أن إطلاق من أطلق قوله في أن من شرط في بلاغة التشبيه أن يشبه الأصغر بالأكبر غير سديد "

وقد قسم التشبيه كغيره من علماء البلاغة إلى عدة أقسام، سواء كان ذلك من حيث الأداة أو من حيث الطرفين، أو من حيث وجه الشبه.

أولا من حيث الأداة: ينقسم إلى قسمين: مظهرا ومضمرا

وفي المضمر إشكال في تقدير أداة التشبيه فيه في بعض المواضع وهو ينقسم إلى أقسام خمسة وهي:

الأول: يقع موقع المبتدأ والخبر مفردين، كقولنا: «زيد أسد " فهذا مبتدأ وحبره، وإذا قدرت أداة التشبيه فيه كان ذلك ببديهة النظر على الفور فقبل: " زيد كالأسد "

الثاني: يقع موقع المبتدأ المفرد وخبره جملة مركبة من مضاف ومضاف إليه، كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الكمأة جدري الأرض " وهذا يتنوع نوعين، فإذا كان المضاف إليه معرفة كهذا الحديث لا يحتاج في تقدير أداة التشبيه إلى تقديم المضاف إليه، بل إذا شئنا قدمناه وإذا شئنا أخرناه فقلنا: «الكمأة للأرض كالجدري " أو " الكمأة كالجدري للأرض "، وإذا كان المضاف إليه نكرة، فلابد من تقديمه عند تقدير أداة التشبيه، فمن ذلك قول البحتري:

غَمَامٌ سَمَاحٌ لَا يَغِبّ لَهُ حَيًّا وَمِسْعَرِ حَرْبٍ لَا يَضِيعُ لَهُ وَتْرٌ [2]

فإذا قدرنا أداة التشبيه ههنا قلنا: «سماح كالغمام " والمبتدأ في هذا البيت محذوف، وهوالإشارة إلى الممدوح، كأنه قال: "هو غمام سماح "

(3)- المصدر السابق ص : 123

2- الديوان. البحتري.تح. حسن كامل صيرفي.دار المعارف مصر.المجلد الأول. ط3. ص:845

الثالث: يقع موقع المبتدأ والخبر جملتين، كقول النبي صلى الله عليه وسلم: «وهل يكب الناس على مناخرهم في النار إلا حصائد ألسنتهم. "كأنه قال: «كلام الألسنة كحصائد المناجل. " وهذا القسم لا يكون المشبه به مذكورا فيه بل تذكر صفته، ألا ترى أن المنجل لم يذكر ههنا، وإنما ذكرت صفته وهي الحصد، وكل ما يجيء من هذا القسم فإنه لا يرد إلا كذلك.

الرابع: يرد على وجه الفعل والفاعل

الخامس: يرد على وجه المثل المضروب

وفي رأي ابن الأثير أن القسمين الأخيرين هما أشكل الأقسام الخمسة في تقدير أداة التشبيه، فمما جاء من القسم الرابع قوله تعالى: «**والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم**

[1]"وتقدير أداة التشبيه في هذا الموضع أن يقال: هم في إيمانهم كالتبوئ دارا، أي أنهم قد اتخذوا الإيمان مسكنا يسكنونه. يصف بذلك تمكنهم منه.

وأما ما جاء من القسم الخامس فكقول الفرزدق يهجو جريرا.

مَا ضَرَّ تَغَلُّبَ وَائِلٍ أَهْجَوْتِهَا أَمْ بَلَّتْ حَيْثُ تَنَاطَحَ البَحْرَانُ[2]

فشبه هجاء جرير تغلب وائل ببوله في مجمع البحرين [3]كما أن البول في مجمع البحرين لا يؤثر شيئا، فكذلك هجاؤك هؤلاء القوم لا يؤثر شيئا.

ويبدو أن ابن الأثير قد أفرط في تقسيماته للتشبيه المضمر الأداة حتى وقع في الخلط أحيانا بينه وبين الاستعارة، وقد شعر بذلك وحاول أن يوضح الفرق قائلا: " وهذا الموضع يشكل على كثير من علماء البيان ويخلطونه بالاستعارة. . . وأن التشبيه المضمر الأداة يحسن تقدير الأداة فيه أي لا

(2) – سورة الحشر . الآية :109

- الديوان . الفرزدق. شرح وضبط علي فاعور.دار الكتب العلمية بيروت . لبنان.ط1 .1987 . ص:639
2

(4) –المثل السائر . ج2 . ص :119.118.117

يتغير بتقديرها فيه عن صفته التي اتصف بها من الفصاحة والبلاغة وليس كذلك الاستعارة، فإنها إذا قدرت أداة التشبيه فيها تغيرت عن صفتها التي اتصفت بها من فصاحة وبلاغة. "[1]

ثانيا من حيث الطرفين (طبيعة المشبه والمشبه به)

وينقسم إلى أربعة أقسام: يقول ابن الأثير: «واعلم أنه لا يخلو تشبيه الشيئين أحدهما بالآخر من أربعة أقسام

- إما تشبيه معنى بمعنى كقولنا: " زيد كالأسد "

قوله تعالى: {وإما تشبيه صورة بصورة كقوله تعالى: قوله تعالى: {وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴿٤٨﴾} [سورة الصافات:48]

- وإما تشبيه معنى بصورة كقوله تعالى: قوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ﴿٣٩﴾} [سورة النور:39].

" وهذا القسم أبلغ الأقسام الأربعة لتمثيله المعاني الموهومة بالصور المشاهدة

- وإما تشبيه صورة بمعنى كقول الشاعر:

وَفَتِّكَتْ بِالمَالِ الجَزِيلِ وَبِالعَدَا فَتْكُ الصَّبَابَةِ بِالمَحِبِّ المَغْرَمِ[2]

فشبه فتكه بالمال وبالعدا – وذلك صورة مرئية – بفتك الصبابة وهو فتك معنوي وهذا القسم ألطف الأقسام الأربعة لأنه نقل صورة إلى غير صورة [3]

(1) - المصدر السابق .ص:112

2 - م.ن. ص122

(1)- المصدر السابق .. ص : 128

ثالثا من حيث الإفراد والتركيب، وفي رأي ابن الأثير هذا التقسيم مرتبط عضويا بالتقسيم الأول والثاني، وقد أورده على النحو التالي:

- تشبيه مفرد بمفرد
- تشبيه مركب بمركب
- تشبيه مفرد بمركب
- تشبيه مركب بمفرد

ويوضح ذلك بقوله: «والمراد بقولنا مفر ومركب: أن المفرد يكون تشبيه شيء واحد بشيء واحد، والمركب تشبيه شيئين اثنين بشيئين اثنين. . . ولست أعني بقولي "تشبيه شيئين" أن لا يكون إلا كذلك بل أردت تشبيه شيئين بشيئين فما فوقهما كقول بعضهم في الخمر:

وَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّ حَامِلَ كَـــــــأْسَهَا إِذَا قَامَ يَجْلُوهَا عَلَى النُّدْمَـــاءِ

شَمْسُ الضّحَا رَقَصَتْ فَنَــقَطَ وَجْهُهَا بَدْرُ الدّجَىّ بِكَوَاكِبِ الجَوْزَاءِ[1]

فشبه ثلاثة أشياء بثلاثة أشياء، فإنه شبه الساقي بالبدر، وشبه الخمر بالشمس، وشبه الحبب الذي فوقها بالكواكب "[2]

وعليه فإن الأقسام الأربعة للتشبيه من حيث الإفراد والتركيب ترتبط بالأقسام الأربعة للتشبيه من حيث طبيعه الطرفين أي أن:

-تشبيه معنى بمعنى قد يرد بصيغة تشبيه مفرد بمفرد أو بصيغة تشبيه مركب بمركب، أو بصيغة تشبيه مفرد بمركب، أو بصيغة مركب بمفرد، ونفس الأمر يجري على الأقسام الأخرى، أي " تشبيه صورة بصورة"و"تشبيه معنى بصورة "أو " تشبيه صورة بمعنى"

1 - م.ن. ص : 129

(3)- م.ن.129

وترتبط كذلك بالأقسام الخمسة للتشبيه المضمر الأداة، ويوضح ذلك ابن الأثير بقوله: «وإذ بينت أن التشبيه ينقسم إلى تلك الأقسام الأربعة، فإني أقول أن التشبيه المضمر الأداة قد قدمت القول فيه أنه ينقسم إلى خمسة أقسام.

فالقسم الأول لا يرد إلا في تشبيه مفرد بمفرد

والقسم الثاني لا يرد إلا في تشبيه مفرد بمركب

والقسم الثالث لا يرد إلا في تشبيه مركب بمركب

والقسم الرابع والخامس لا يردان إلا في تشبيه مركب بمركب " [1]

وآخر الألوان التي أوردها ابن الأثير لأقسام التشبيه ما عرف لدى البلاغيين بالتشبيه المقلوب أو المنعكس، وذلك عندما يراد تشبيه الزائد بالناقص، ويلحق الأصل بالفرع بقصد المبالغة، وهو جار على خلاف العادة في التشبيه، وقد عرفه ابن الأثير بقوله: «واعلم أن من التشبيه ضربا يسمى غلبة الفروع على الأصول وهو ضرب من الكلام ظريف ولا تكاد تجد شيئا منه إلا والغرض به المبالغة. "[2]

وسماه أيضا " الطرد والعكس " وسماه ابن جني كذلك " غلبة الفروع على الأصول " وكل هذه الألقاب دالة على خروجه عن المقياس المطرد، والشرط في استعماله أن لا يرد إلا فيما كان متعارفا حتى تظهر فيه صورة الانعكاس، لأنه لو ورد في غير المتعارف لكان قبيحا.

وعلى نحو من هذا جاء قول البحتري

(1)- المصدر السابق. ص : 131

(2) - م . ن : ص : 150

فِي طَلْعَةِ البَدْرِ شَيْءٌ مِنْ مَحَاسِنِهَا وَلِلْقَضِيبِ نَصِيبُ مَنْ تَثْنَيَهَا[1]

يقول ابن الأثير: «ولما نظرت أنا في ذلك، وأمعنت نظري فيه تبين لي ما أذكره، وهو أنه قد تقرر في أصل الفائدة المستنتجة من التشبيه أن يشبه الشيء بما يطلق عليه لفظة "أفعل " أي يشبه بما هو أبين وأوضح، أو بما هو أحسن منه أو أقبح، وكذلك يشبه الأقل بالأكثر، والأدنى بالأعلى، وهذا الموضع لا ينقض هذه القاعدة، لأن الذي قدمنا ذكره مطرد في بابه، وعليه مدار الاستعمال، وهذا غير مطرد، وإنما يحسن في عكس المعنى المتعارف. وذاك أن يجعل المشبه به مشبها والمشبه مشبها به، ولا يحسن في غير ذلك مما ليس بمتعارف. ألا ترى من العادة والعرف أن تشبه الأعجاز بالكثبان فلما عكس ذو الرمة هذه القضية في شعره جاء حسنا لائقا، وكذلك فعل البحتري، فإن من العادة والعرف أن يشبه الوجه الحسن بالبدر والقد الحسن بالقضيب فلما عكس البحتري القضية جاء ذلك حسنا لائقا، ولو شبه ذو الرمة الكثبان بما هو أصغر منها غير الأعجاز لما حسن ذلك، وهكذا لو شبه البحتري طلعة البدر بغير طلعة الحسناء. والقضيب بغير قدها لما حسن ذلك أيضا. " [2]

ويستطرد ابن الأثير في شرح أقسام التشبيه التي أوردها والتمثيل لها بشواهد من القرآن الكريم تارة ومن الشعر تارة أخرى، يسعفه في ذلك ثقافته المتشعبة وقدرته الفائقة على التحليل والاستدلال

من ذلك قوله: «ومن محاسن التشبيهات قوله تعالى: قوله تعالى: {نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴿٢٢٣﴾} [سورة البقرة:223]. "[3]وهذا يكاد ينقله تناسبه عن درجة المجاز إلى الحقيقة، والحرث هو الأرض التي تحرث للزرع، وكذلك الرحم يزدرع فيه الولد ازدراعا كما يزرع البذر في الأرض. "[4]

1- الديوان. البحتري.ص:610

(2) – المصدر السابق . ص : 157

(1) – سورة البقرة الآية:223

(2) – المثل السائر .ج 2 . ص : 432

ويضيف قائلا: «ومن هذا الأسلوب قوله تعالىّ : قوله تعالى: {وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴿٣٧﴾} [سورة يس:37]. "[1]فشبه تبرأ الليل من النهار بانسلاخ الجلد من الجسم المسلوخ، وذلك أنه لما كانت هوادي الصبح عند طلوعه ملتحمة بأعجاز الليل أجرى عليهما اسم السلخ، وكان ذلك أولى من أن لو قيل "يخرج" لأن السلخ أدل على الالتحام من الإخراج، وهذا تشبيه في غاية المناسبة "[2]

والظاهر أن الآية من قبيل الاستعارة وليس التشبيه. كما شرح ذلك الكثير من البلاغيين. ويبدو أن ابن الأثير قد نقل شرح هذه الصورة بلفظه ومعناه عن أبي هلال العسكري، يقول صاحب الصناعتين: «والسلخ يكون في الشيء الملتحم بعضه ببعض، فلما كانت هوادي الصبح عند طلوعه كالملتحمة بأعجاز الليل أجرى عليها اسم السلخ، فكان أفصح من قوله يخرج لأن السلخ أدل على الالتحام المتوهم فيهما من الإخراج. "[3]

ولم يسلم ابن الأثير من الوقوع في الخلط بين التشبيه المضمر الأداة والاستعارة مرة أحرى في شرحه لقوله تعالى: «واشتعل الرأس شيبا

قوله تعالى: { وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴿٤﴾} [سورة مريم:4]."[4]، يقول: «فشبه انتشار الشيب باشتعال النار، ولما كان الشيب يأخذ في الرأس، ويسعى فيه شيئا فشيئا حتى يحيله إلى غير لونه الأول كان بمنزلة النار التي تشتعل في الجسم، وتسري فيه حتى تحيله إلى غير حاله الأولى. . . وأحسن من هذا أن يقال أنه شبه انتشار الشيب باشتعال النار في سرعة التهابه وتعذر تلافيه، وفي عظم الألم في

(3)- سورة يس الآية : 7 3

(4) – المثل السائر .ج2 . .ص:132

(5) – الصناعتين ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري المتوفى سنة 395هـ، تحقيق علي بن محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، نشر مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1391هـ = 1971م. ص : 273

(1) – سورة مريم . الآية :4 4

القلب به، وانه لم يبق بعده إلا الخمود. فهذه أوصاف أربعة جامعة بين المشبه والمشبه به، وذلك في الغاية القصوى من التناسب والتلاؤم. "[1]

وهذه الآية أيضا من قبيل الاستعارة لأن المشبه به مطوي الذكر، ويجمع الكثير من البلاغيين على كونه استعارة لا تشبيها، يقول أبو هلال العسكري: «حقيقته كثر الشيب في الرأس وظهر، والاستعارة أبلغ لفضل ضياء النار على ضياء الشيب، فهو إخراج الظاهر إلى ما هو

أظهر منه. "[2]

كما تناول ابن الأثير الحسن والرديء من التشبيه، فعرف الرديء من التشبيه بأنه الذي يكون فيه بين المشبه والمشبه به تباين وبعد وقد كان العربي يمدح بأنه إذا شبه قارب[3] ولذا عيب من باعد بين المشبه و المشبه به كقول الشاعر:

مَلّا حَاجِبَيْكَ الشّعْرَ كَأَنّهُ ظِبَاءٌ جَرَتْ مِنْهَا سُنِيحٌ وَبَارِحٌ[4]

فشبه شعرات بيضاء في حاجبيه بالضباء السانحة والبارحة، وفرق بعيد بين هذه الشعيرات وبين الظباء أما الحسن منه فهو ما قارب فيه المتكلم بين المشبه والمشبه به، أو أن يمثل الأستر بالأظهر، أو تمثيل الشيء بما هو أعظم منه، كل ذلك من أجل بيان المقصود وإيضاح المعنى، أو بهدف المبالغة أو التحسين والتزيين، أو التقبيح والتنفير ومثلوا لهذا بقول الشاعر في مدح العسل وذمه:

تَقُولُ هَذَا مَجَاجُ النَّحْلِ تَمْدَحُهُ وَإِنْ تَعَبَ تَقُولُ ذَا قَيْءُ الزّنَابِيرِ[5]

(2) – المثل السائر . ج 2 . ص :133

(3) – الصناعتين . ص : 222

(4) – الجامع الكبير . ص : 39

4 - م.ن.ص :95

5(- المثل السائر. ابن الأثير .ج1 . ص:198

وقد أتى ابن الأثير على كثير من الأبيات الشعرية التي رأى فيها عيوبا للتشبيه لاسيما من جهة التناسب بين طرفيه.

وبعد فهذا هو التشبيه عند ضياء الدين بن الأثير، وهذه دراسته له، وهي في كثير من جوانبها لا تخرج عما قدمه علماء البلاغة لهذا اللون من ألوان البيان بأقسامه وأنواعه، وإن كان يؤخذ عليه أنه أتى بألوان من الاستعارة واعتبرها من التشبيه مضمر الأداة، وقد أحس ابن الأثير بهذا الخلط في شرحه لأقسام التشبيه المضمر الأداة، لكنه استدرك ذلك دون أن يخل بالنظام الذي وضعه للتمييز بين أقسام التشبيه، وهو نظام يستند-كما رأينا-إلى القواعد النحوية. وسبب الخلط الذي وقع فيه هو إدراجه بعض التشبيهات المضمرة الأداة والتي حذف أحد طرفيها ضمن أقسام التشبيه، ولم يبق له في التمييز بينها وبين الاستعارة إلا تقدير أداة التشبيه، فالتشبيه المضمر الأداة يحسن تقدير أداة التشبيه فيه بينما الاستعارة لا يحسن تقدير أداة التشبيه فيها. يقول موضحا ذلك: «إن التشبيه المضمر الأداة يحسن تقدير الأداة فيه، أي لا يتغير بتقديرها فيه عن صفته التي اتصف بها من فصاحة وبلاغة، وليس كذلك الاستعارة فإنها إذا قدرت أداة التشبيه فيها تغيرت عن صفتها التي اتصفت بها من فصاحة وبلاغة. "[1]

الاستعارة عند ابن الأثير

المعنى اللغوي للاستعارة:

الاستعارة مأخوذة من العارية أي نقل الشيء من شخص إلى آخر، حتى تصبح تلك العارية من خصائص المعار إليه، والعارية والعارة ما تداولوه بينهم، وقد أعاره الشيء وأعاره منه وعاوره إياه، والمعاورة والتعاور شبه المداولة والتداول يكون بين اثنين، وتعور واستعار: طلب العارية، واستعاره الشيء واستعاره منه: طلب منه أن يعيره إياه[2]

(2)-م.ن . ص : 110

(1)- اللسان . عور2

والاستعارة عند البلاغيين هي استخدام اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي كقولنا: «رأيت أسدا يخطب في الناس "فقد استعرنا كلمة الأسد لتدل على رجل بينه وبين الأسد صلة أو صفة اشتركا فيها سويا وهي الشجاعة، وجاءت كلمة يخطب في الناس لتمنع إرادة لفظ الأسد على حقيقته، فتعين أن يكون رجلا موصوفا بالشجاعة كالأسد، وهي قائمة أساسا على التشبيه، إلا أننا نحذف المشبه والأداة ووجه الشبه، وبذا تسمى الاستعارة بالتشبيه الناقص، كما تفترق عن التشبيه المرسل من ناحية العلاقة، فهي في الاستعارة مقيدة بالمشابهة، أما في المجاز المرسل فلم تقيد بهذا القيد، لتنوع العلاقات.

وأركان الاستعارة على هذا أربعة:

-اللفظ المستعار

- المعنى المستعار منه، وهو المشبه به

- المعنى المستعار له، وهو المشبه

- القرينة الصارفة عن إرادة ما وضع له اللفظ في اصطلاح به التخاطب، والقرينة دليل من المقال، أو الحال، أو عقلي صرف

ولم يذكر معظم البيانيين هذا الركن، مع أنه إذا فقد لم تصح الاستعارة

وإذا شئنا التعرف على المسار التاريخي لنمو هذا المصطلح فإننا نجد الجاحظ (ت 255هـ) من أوائل الذين التفتوا إليها وعرفوها، وسموها، وأفاضوا في الحديث عنها، والاستعارة عنده: «هي تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه. "[1] وسماها مثلا وبديعا عند تعليقه على بيت الأشهب بن رميلة:

(1)- البيان والتبيين الجاحظ . . ج 1 . ص : 153

هُمْ سَاعِدُ الدَّهْرِ الَّذِي يُتَّقَى بِهِ وَمَا خَيْرُ كَفٍّ لَا تَنُوءُ بِسَاعِدِهِ[1]

قال: «قوله: «هم ساعد الدهر " إنما هو مثل وهذا الذي تسميه الرواة بديعا. "[2]

وسماه أيضا بدلا عند تعليقه على قوله تعالى: «فإذا هي حية تسعى " وقال: «ولو كانوا لا يسمون انسيابها وانسياحها مشيا وسعيا لكان ذلك مما يجوز على التشبيه والبدل، وإن قام الشيء مقام الشيء أو مقام صاحبه"[3]وكثيرا ما يستعمل الجاحظ في تعليقاته مع النصوص عبارات: «على التشبيه"و" على التمثيل"و"على الاشتقاق"وهو يعني به الاستعارة، أو المجاز بمعناه العام الذي تندرج تحته الاستعارة، وليس في ذلك من غرابة، فالاستعارة مجاز علاقته المشابهة، وكلمة التشبيه ترد عند تحليل الاستعارة أو إجرائها، وهي في حقيقتها تشبيه حذف أحد طرفيه.

وقال ابن قتيبة(276هـ) : «العرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها بسبب من الآخر، أو مجاورا لها، أو مشاكلا، [4]وهذا التعريف ينطبق على المجاز كله. ولا سيما المرسل الذي علاقته السببية والمجاورة. ويؤكد هذا المعنى الأمثلة التي ذكرها كقول الشاعر:

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

وذكر المبرد (ت 285هـ) الاستعارة وقال: " إن العرب تستعير من بعض لبعض. "[5]

ويذكر ثعلب أبو العباس: «(ت 291هـ) : «أن الاستعارة هو أن يستعار للشيء اسم غيرهأو معنى سواه. " [6]

1- هوالأشهب بن ثور بن أبي الحارثة النهشلي الدارمي التميمي شاعر مخضرم من سادات العرب

(3)- البيان والتبيين. الجاحظ ج 4 ص :255

(4)- . الحيوان.ج 4 . ص : 323

5)- تأويل مشكل القرآن. ص :102

(1) - . الكامل .ج 1 . ص 524

(2)-. قواعد الشعر . ، تأليف/ أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى/ 291هـ) ، تحقيق/ رمضان عبد التواب الناشر/ مكتبة الخانجي – القاهرة الطبعة/ الثانية، 1995م .ص :647

وجاء ابن المعتز (ت 296هـ) فتحدث عن الاســـتعارة وعدها أول باب في كتابه " البديع " وقال: «إنها استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء عرف بها. "[1]وقد أورد ابن المعتز للاستعارة أمثلـة من الكلام البـديع، كقولـه تعـالى: {وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ٢٤} [سورة الإسراء:24]."[2].

وقد عقد قدامة ابن جعفر (ت337هـ) في كتابه نقد النثر بابا للاســـتعارة تحدث فيه عن الحاجة إليها في كلام العرب لأن ألفاظهم أكثر من معانيهم. وليس هذا في لسـان غير لسـانهم، فهم يعبرون عن المعنى الواحد بعبارات كثيرة، ربما كانت مفردة له، وربما كانت مشـتركة بينه وبين غيره، وربما استعاروا بعض ذلك في موضع بعض على التوسع والمجاز.[3]

فالاسـتعارة في نظر قدامة تتمثل في اسـتعارة بعض الألفاظ في نوضـع بعض على سـبيل التوسـع والمجاز. كقوله تعالى"فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه

قوله تعالى:{ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ٧٧} [سورة الكهف:77].

"[4]، لما كانت الإرادة من أسباب الفعل، وكان وقوع الفعل يتلوها، جاز لما قد كاد أن يقع وقرب وقوعه، أراد أن يقع.

يقول الحسن بن بشر الآمدي(ت370هـ) : «وإنما تستعار اللفظة لغير ما هي له إذا احتملت معنى يصلح لذلك الشيء الذي استعيرت له ويليق به. "[5]ويرى أن العرب إنما استعارت المعنى لما ليس

(3)- . البديع . ج 2 . ص : 277

(4)- سورة الإسراء. الآية :24

(5)-. نقد النثر. قدامة ابن جعفر .ص :365.6

(1) – سورة الكهف. الآية 77

(2)-. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري . الآمدي ج1 . ص :191

له إذا كان يقاربه أو يناسبه أو يشبهه في بعض أحواله، أو كان سببا من أسبابه، فتكون اللفظة حينئذ لائقة بالشيء الذي استعيرت له، وملائمة لمعناه. [1]

ويرى الرماني توفي(386هـ) أن الاستعارة "تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة "

والحاتمي (ت 288هـ) يعرفها على أنها: «نقل كلمة من شيء قد جعلت له إلى شيء لم تجعل له. [2]"

أما أبو هلال العسكري فيرى أن: «الاستعارة نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض. "[3] فقوله: «الغرض "أي أنه اشترط في الاستعارة أن يكون وراءها هدف، وإلا فاستعمال اللفظ بمعناه الأصلي أولى.

وعرفها عبد القاهر الجرجاني (ت470هـ) بقوله: «الاستعارة في الجملة أن يكون لفظ الأصل في الاستعمال اللغوي معروفا، تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلا غير لازم، فيكون هناك كالعارية. " [4]

كما يرى أن مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه، وادعاء أن المشبه من جنس المشبه به، وفرد من أفراده، مبالغة في اتصاف المشبه بوجه الشبه، فلا يذكر وجه الشبه ولا أداته لا لفظا ولا تقديرا، فإن ذكرا أو أحدهما كان تشبيها لا استعارة، ولا يجمع في الاستعارة بين المشبه والمشبه به على وجه ينبيء عن التشبيه، بأن يكون المشبه به خبرا عن المشبه أو في حكم الخبر عنه، كالخبر في باب "كان"و"إن" والمفعول الثاني لباب "علمت"أو حالا أو صفة أو مضافا للمشبه كلجين الماء في قول ابن حفاجة الأندلسي:

---

(3)- م . ن . ص :250

(4) – . الرسالة الموضحة . الحاتمي. ص : 229

(5)- الصناعتين. العسكري . ص : 268

(6) –. أسرار البلاغة في علم البيان . عبد القاهر الجرجاني ص : 422

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبَ الأَصِيلِ عَلَى لِجِينِ المَاءِ[1]

أو بين المشبه به بالمشبه صريحا أو ضمنا كقوله تعالى: «حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر

"[2]فإنه قد بين الخيط الأبيض بالفجر صريحا، وفي ضمنه تبين الخيط الأسود بسواد الليل.

أما في دلائل الإعجاز فقد جاء الفرق بين التشبيه والاستعارة في تعريفه للاستعارة، حيث قال: «الاستعارة أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه. تريد أن تقول: رأيت رجلا هو كالأسد في شجاعته، وقوة بطشه سواء، فتدع ذلك وتقول: رأيت أسدا. [3]

يعني الشيخ بقوله: «فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء إلى اسم المشبه به فتجريه عليه": عدم التصريح في الاستعارة بالمشبه، ويطوى ذكره، ويعار له اسم المشبه به، هذا في الاستعارة التصريحية، وهي التي صرح فيها بالمشبه به دون المشبه.

ويقول السكاكي في تعريفه للاستعارة: «هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به، دالا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به. كما تقول: «في الحمام أسد" وأنت تريد به الشجاع مدعيا أنه من جنس الأسود، فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بإفراده في الذكر، أو كما تقول: إن المنية أنشبت أظافرها"، وأنت تريد بالمنية: السبع، بادعاء السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئا غير سبع، فتثبت لها ما يخص المشبه به وهو "الأظافر "[4]

1- الديوان. ابن خفاجة الأندلسي.المطبعة الخاصة لجمعية مصر. دط . دت. ص:17

(2) – سورة البقرة . الآية :187

(3) – عبد القاهر الجرجاني . دلائل الإعجاز . ص :67

(1) – السكاكي . مفتاح العلوم . ص 414

وقال: «اعلم أن الاستعارة تنقسم إلى مصرح بها، و مكنى عنها، والمراد بالأول هو أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به، والمراد بالثاني أن يكون الطرف المذكور هو المشبه"[1]

فقد أراد السكاكي بتعريف الاستعارة في كلامه الأول: الاستعارة مطلقا الشاملة للتصريحية والمكنية، وقوله: «مع سد طريق التشبيه في إفراده في الذكر" يعني أن الاستعارة يفرد يفرد فيها أحد الطرفين، ولا يجمع فيها بينهما، ولو جمع بينهما على وجه ينبئ عن التشبيه لكان الكلام تشبيها لا استعارة، وتقسيمه الاستعارة في كلامه الأخير إلى مصرحة ومكنية صريح في أن الاستعارة يطوى فيها ذكر أحد الطرفين.

حد الاستعارة عند ابن الأثير:

عرف ابن الأثير الاستعارة فقال: «إن الاستعارة جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما، يكسب بيان أحدهما بالآخر"[2].

ويعرفها أيضا في كتابه "كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب "بأنها: «استعمال العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة، كقول الحجاج: «إني لأرى رءوسا قد أينعت، وحان قطافها. "وإذا وقعت موقعها، ونزلت موضعها، كانت من أحسن الكلام، والناس فيها مختلفون، فبعضها يخرجها مخرج التشبيه كقول غيلان:

أَقَامَتْ بِهَا حَتَّى ذَوِى العَوْدُ وَالهَوَى وَسَاقَ الثُّرَيَّا فِي مُلاَءَتِهِ الفَجْرَ[3]

فاستعار للفجر ملاءة، وأخرج لفظه مخرج التشبيه

ومنهم من يستعير للشيء ما ليس منه، ولا إليه، كقول لبيد:

---

(2)- م . ن . ص : 116

3 - الجامع الكبير . ابن الأثير.ص :83

3(- المصدر السابق. ص: 84

وَغَدَاةَ رِيحٍ قَدْ وُزِعَتْ وَقْرَةً إِذَا أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشِّمَالِ زِمَامُهُا[1]

فاستعار للشمال يدا، وللغداة زماما، وجعل زمام الغداة بيد الشمال، وليست اليد من الشمال ولا الزمام من الغداة

وبعضهم يفضل ما كان من نوع بيت لبيد على ما تقدم، ويقول خير الاستعارة ما بعد، وعلم من أول وهلة أنه مستعار، فلم يدخله لبس، والصواب ما ذكر أولا، ولو كان البعيد أفضل لما استهجن قول بشار:

وَجَذَّتْ رِقَابُ الوَصْلِ أَسْيَافُ هَجْرِنَا وَقَدْت لِرَجُلٍ البَيْنِ نَعْلَيْنِ مِنْ خَدِي[2]

وقيل: ما أهجن"رقاب الوصل"و"رجل البين"وأقبح استعارتهما ولو كانت الفصاحة بإسرها فيهما"[3]

أما في كتابه المفتاح المنشا فلم يعرفها واكتفى بأن دلل عليها بأشياء تنم عن فهمه لها فقال: «وأما الاستعارة فهو أن تقول: خرت الجبال للرجال، واستغنى النهار بشعاع البيض عن الشمس، وجرى نهر الصباح حتى ملأ الأفق، ولقد أحسن ابن الطثرية في قوله:

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنًى كُلَّ حَـــاجَةٍ وَمَسَحَ بِالأَرْكَانِ مِنْهُ هُوَ مَاسِحٌ

وَشَدَّتْ عَلَى دُهْمِ المَهْرِيِّ رِحَالَنَا وَلَمْ يَنْظُرْ الغَادِيَ الَّذِي هُوَ رَائِحٌ

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الحَدِيثِ بَيْنَـــنَا وَسالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيّ الأَبَاطِحِ[4]

أما في كتابه المثل السائر فيبدوا أكثر إثراءا لموضوع الاستعارة، خاصة بعد مناقشته للفرق بنها وبين التشبيه، يقول فأما حد الاستعارة فقيل: «إنه نقل المعنى من لفظ إلى لفظ بسببمشاركة بينهما. " وهذا الحد فاسد لأن التشبيه يشارك الاستعارة فيه. والذي عندي من ذلك أن يقال: حد الاستعارة

1(- الديوان. لبيد بن ربيعة .دار صادر . بيروت. دط . دت. ص:151

2(-الديوان. بشار بن برد. ج2.ص:214

(4)- ابن الأثير. كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب. ص:14،3183

4 - المفتاح المنشا . ابن الأثير. ص:73

نقل معنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما، مع طي ذكر المنقول إليه. لأنه إذا احترز فيه هذا الاحتراز احتص بالاستعارة، وكان حدا لها دون التشبيه، وطريقه أنك تريد أن تشبه الشيء بالشيء مظهرا أو مضمرا، وتجيء إلى المشبه فتعيره اسم المشبه به، وتجريه عليه، مثال ذلك أن تقول: رأيت أسدا، وهذا كقول الشاعر:

فَرْعَاءٍ إِذَا نَهَضَتْ لِحَاجَتِهَا عَجِلَ القَضِيبُ وَأَبْطَأَ الدَّعْص[1]

فإن هذا الشاعر أراد تشبيه القد بالقضيب والردف بالدعص الذي هو كثيب الرمل، فترك ذكر التشبيه مظهرا ومضمرا وجاء إلى المشبه الذي هو "القد "و"الردف "فأعاره المشبه به وهو القضيب والدعص وأجراه عليه"[2]

ويركز ابن الأثير في تحديده للاستعارة على أمرين:

أولهما: المشاركة بين طرفي الاستعارة، أو العلاقة بينهما، وهي علاقة المشابهة القائمة على التناسب أو التقارب لا التباعد كما رأينا في بيت لبيد سابقا، يقول: «وإنما سمي هذا الكلام استعارة لأن الأصل في الاستعارة المجازية، مأخوذ من العارية الحقيقية التي هي ضرب من المعاملة، وهي أن يستعير بعض الناس من بعض شيئا من الأشياء، ولا يقع ذلك إلا من شخصين بينهما سبب معرفة ما يقتضي استعارة أحدهما من الآخر شيئا، وإذا لم يكن بينهما سبب معرفة بوجه من الوجوه فلا يستعير أحدهما من الآخر شيئا، إذ لا يعرفه حتى يستعير منه، وهذا الحكم جار في استعارة الألفاظ بعضها من بعض، فالمشاركة بين اللفظين في نقل المعنى من أخدهما إلى الآخر كالمعرفة بين الشخصين في نقل الشيء المستعار من أحدهما إلى الآخر. "[3]

1 -المصدر السابق. ص:183

(3)- المثل السائر . ج 2 . ص: 28

(1)- المصدر السابق . ص : 77

والآخر: القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وقد غاب ذكرها في معظم مؤلفات البلاغيين، بينما نجد ابن الأثير يدقق في شرحها وتوضيح أهميتها في تقريب الصورة الاستعارية للقاريء ودرء اللبس عنه.

يقول: «إلا أن هذا الموضع لا بد له من قرينة تفهم من فحوى اللفظ، لأنه إذا قال القائل: «رأيت أسدا، وهو يريد رجلا شجاعا، فإن هذا القول لا يفهم منه ما أراد، وإنما يفهم منه أراد الحيوان المعروف بالأسد، لكن إذا اقترن بقوله هذا قرينة تدل على أنه أراد رجلا شجاعا اختص الكلام بما أراد، ألا ترى إلى قول الشاعر "عجل القضيب وأبطأ الدعص "فإنه دل عليه من نفس البيت، لأن قوله: «فرعاء إذا نهضت" دليل على أن المراد هو القد والردف، لأن القضيب والدعص لا يكونان لأمرأة فرعاء تنهض لحاجتها، وكذلك كل ما يجيء على هذا الأسلوب، لأن المستعار له، وهو المنقول إليه مطوي الذكر "[1]

وبذلك يكون قد تم لابن الأثير الحد المعروف للاستعارة عند البلاغيين وهو: استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة بين ما وضع له وما استعمل فيه، مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له.

الفرق بين الاستعارة والتشبيه عند ابن الأثير

ولما كانت الاستعارة قائمة على التشبيه فإن ابن الأثير آلى عن نفسه إلا أن يبين الفرق بينها وبين التشبيه عموما، والتشبيه المضمر الأداة خصوصا

يرى أن الفرق بين التشبيه والاستعارة هو أن التشبيه يجمع فيه بين المشبه والمشبه به، والاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له ولا يصرح به، يقول: «وبيان ذلك أنه قد ثبت أن المجاز فرع عن الحقيقة، وأن الحقيقة هي الأصل، وإنما يعدل عن الأصل إلى الفرع لسبب اقتضاه.

(2)- م . ن.ص : 84

وذلك السبب الذي يعدل فيه عن الحقيقة إلى المجاز إما أن يكون لمشاركة بين المنقول والمنقول إليه في وصف من الأوصاف، وإما أن يكون لغير مشاركة، فإن كان لمشاركة فإما أن يذكر المنقول والمنقول إليه معا، وإما أن يذكر المنقول إليه دون المنقول.

فإن ذكر المنقول والمنقول إليه معا كان ذلك تشبيها، والتشبيه تشبيهان، تشبيه مظهر الأداة وتشبيه مضمر الأداة. "[1]

ويقول أيضا: «إن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المنقول إليه ويكتفى بذكر المستعار الذي هو المنقول. "[2]وهو بهذا يلتقي مع البلاغيين ويوافق كلامه في بيان هذا الفرق بين التشبيه والاستعارة كلامهم.

أما في تفريقه بين التشبيه المضمر الأداة والاستعارة فإنه يرى أن التشبيه المضمر الأداة يحسن إظهار أداة التشبيه فيه، والاستعارة لا يحسن إظهار أداة التشبيه فيها. يقول: «وهذا التشبيه المضمر الأداة قد خلطه قوم بالاستعارة، ولم يفرقوا بينهما وذلك خلط محض، . . . وسأوضح وجه الخطأ فيه، وأحقق القول في الفرق بينهما تحقيقا جليا فأقول: أن التشبيه المضمر الأداة يحسن إظهار أداة التشبيه فيه، والاستعارة لا يحسن فيها ذلك. "[3]

ويمضي ابن الأثير في مجادلة من يعترض على هذا الرأي بقوله: «فإن قيل: لا نسلم أن الفرق بين الاستعارة والتشبيه ما ذهبت إليه، بل الفرق بينهما أن التشبيه إنما يكون بأداته، كالكاف وكأن وما جرى مجراهما فما لم يظهر فيه أداة التشبيه لا يكون تشبيها، وإنما يكون استعارة، فإذا قلنا "زيد أسد" كان ذلك استعارة، وإذا قلنا "زيد كالأسد" كان ذلك تشبيها.

(1) – المصدر السابق.ص : 72

(2)- م،ن .ص: :74

(2) كفاية الطالب. ابن الأثير ص :75

قلت في الجواب عن ذلك: إذا لم نجعل قولنا: «زيد أسد"تشبيها مضمر الأداة استحال المعنى، لأن زيد ليس أسدا، وإنما هو كالأسد في شجاعته. فأداة التشبيه تقد ههنا ضرورة كي لا يستحيل المعنى.

فإن قيل: وكذلك أيضا إذا لم تقدر أداة التشبيه في الاستعارة استحال المعنى

قلت في الجواب: تقدير أداة التشبيه لا بد منه في الموضعين، لكن يحسن إظهارها في التشبيه دون الاستعارة. . . وإنما فعلنا ذلك لأن تسمية ما يحسن إظهار أداة التشبيه فيه بـــ"التشبيه"أليق، وتسمية ما لا يحسن إظهار أداة التشبيه بـــ"الاستعارة"أليق، فإذا قلنا: «زيد أسد"حسن إظهار أداة التشبيه فيه بأن نقول: «زيد كالأسد"، وإذا قلنا كما قال الشاعر:

فَرْعَاءٍ إِذَا نَهَضَتْ لِحَاجَتِهَا عَجِلَ القَضِيبُ وَأَبْطَأَ الدَّعْص[1]

لا يحسن إظهار أداة التشبيه فيه على ما تقدم أولا

فإن قيل: إذا أجزت إضـمار أداة التشـبيه، وقدرت إظهارها في قولك: «زيد أسـد"أي كالأسـد، فنحن أيضـا نضـمر المسـتعار له ونقدر إظهاره، فإنه لما قال الشـاعر: «عجل القضـيب وأبطأ الدعص"أضـمر المسـتعار له وهو القد والردف، وإذا أظهر قيل: «عجل قد كالقضـيب وأبطأ ردف كالدعص"ولا فرق بين الإضمارين، فكما يسعك إضمار أداة التشبيه في قولك: «زيد أسد" فكذلك يسعنا نحن إضمار المستعار له في قول الشاعر.

فالجواب عن ذلك أني أقول: نحن في هذا المقام واقفون مع الاستحسـان لا مع الجواز، ولو تأملت ما أوردته في أول كلامي بالعين الصـحيحة ما أوردت على هذا الاعتراض ههنا، وقد علم وتحقق أن من الواجب في حكم الفصـاحة والبلاغة ألا يظهر المسـتعار له، وإذا أظهر ذهب ما على الكلام من الحسن والرونق. ألا ترى إذا أوردنا هذا البيت الذي هو:

فَأَمْطِرَتْ لُؤْلُؤًا مِنْ نَرْجِسٍ وَسُقْتْ وَرْدًا وَعَضَّتْ عَلَى العُنَّابِ بِالبُرَدِ[2]

1-م.ن.ص: 183

(2- لمصدر السابق . ص : .77

وجد على الحسن والرونق ما لا خفاء به، وهو من باب الاستعارة، فإذا أظهرنا المستعار له صرنا إلى كلام غث، وذلك أن نقول: «فأمطرت دمعا كاللؤلؤ من عين كالنرجس، وسقت خدا كالورد، وعضت على أنامل مخضوبة كالعناب بأسنان كالبرد، وفرق بين هذين الكلامين للمتأمل واسع. وليس كذلك التشبيه المضمر الأداة، فإنا إذا أظهرنا أداة التشبيه أو أضمرناها كان ذلك سواء

والمعول عليه في تأليف الكلام من المنظوم والمنثور إنما هو حسنه وطلاوته، فإذا ذهب ذلك عنه فليس بشيء. "[1]

لكن مع هذا التمسك الواضح لابن الأثير برأيه، وتسخيفه للرأي الآخر إلا أنه وقع في الخلط بين التشبيه المضمر الأداة والاستعارة في شرحه للعديد من الشواهد. من ذلك تعرضه لبيت أبي تمام:

لَا تَسْقِنِي مَاءَ المَلَامِ فَإِنَّنِي صَبٌ قَدْ اسْتَعْذَبْتُ مَاءَ بُكَائِي[2]

بقوله: «وقيل إنه جعل للملام ماء، وذلك تشبيه بعيد، وما بهذا التشبيه عندي من بأس، بل هو من التشبيهات المتوسطة التي لا تحمد ولا تذم، وهو قريب من وجه، بعيد من وجه.

أما سبب قربه فهو أن الملام هو القول الذي يعنف به الملوم لأمر جناه، وذاك مختص بالسمع، فنقله أبو تمام إلى السقيا التي هي مختصة بالحلق، كأنه قال: لا تذقني الملام، ولو تهيأ له ذلك مع وزن الشعر لكان تشبيها حسنا، لكنه جاء بذكر الماء، فحط من درجته شيئا، ولما كان السمع يتجرع الملام أولا بأول كتجرع الحلق الماء صار كأنه شبيه به

وأما سبب بعد هذا التشبيه فهو أن الماء مستلذ، والملام مستكره، فحصل بينهما مخالفة من هذا الوجه فهذا التشبيه إن بعد من وجه فقد قرب من وجه، فينفر هذا لهذا، ولذلك جعلته من التشبيهات المتوسطة التي لا تحمد ولا تذم. "[3]

(2)-م.ن . ص : 177.6

2(- الديوان . أبو تمام . ص98

(1)- المثل السائر . ج 2 . ص :313

كما يعيب على الشـاعر رده على من بعث إليه يطلب منه شـيئا من ماء الملام قائلا: «وما كان ليذهب عليه الفرق بين هذين التشبيهين، فإنه ليس جعل الجناح للذل كجعل الماء للملام، فإن الجناح للذل مناسـب، وذاك أن الطائر إذا وهن أو تعب بسـط جناحه وخفضـه، وألقى نفسـه على الأرض، وللإنسـان أيضـا جناح، فإن يديه جناحاه، وإذا خضـع واسـتكان طأطأ من رأسـه وخفض من يديه، فحسن عند ذلك جعل الجناح للذل وصـار تشبيها مناسبا، وأما الماء للملام فليس كذلك في مناسبة التشبيه. "[1]

والبيت كما هو واضح استعارة وليس تشبيها، والأمر نفسه ينطبق على الاستعارة الواردة في الآية الكريمة. وليس هذا هو التخليط الوحيد عنده، بل ما عده من التشـبيه المضـمر الأداة عنوة وقهرا في كتابه المثل عاد واعتبره من أجود الاستعارات في كتابه الجامع.

فيقول: «ومن محاسن التشبيهات قوله تعاى: «وآية لهم الليل نسلخ منه النهار"وهذا تشبيه في غاية الحسن، وكذلك ورد قوله تعالى: «واشتعل الرأس شيبا"فهذه أوصاف جامعة بين المشبه والمشبه به. "[2]

ويقول أيضـا: «ومما أورده ابن سـنان في كتابه الموسـوم بسـر الفصـاحة قول امريء القيس في صفة الليل:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصَلْبِهِ وَأَرْدِفَ إِعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكِلِ[3]

وهذا البيت من التشبيه المضمر الأداة

وكل هذه الامثلة من الاستعارة وليست من التشبيه في شيء، والدليل على ذلك اعترافه هو نفسه في كتابه الجامع الكبير، فقال عن قوله تعالى: «واشـتعل الرأس شـيبا"، فهذا مسـتعار ومسـتعار منه،

(2) – م . ن . ص :54

(3) – تطرقنا لهذه الأمثلة ضمن مبحث التشبيه

3- الديوان. امريء القيس . ص:48

ومستعار له، فالمستعار هو الاشتعال، وأما المستعار منه فهو النار، والاشتعال لها حقيقة، وأما المستعار له فهو الشيب والاشتعال مجاز"[21]

وعن قوله تعالى: «وآية لهم الليل نسلخ منه النهار «فبع أن أجرى الاستعارة علق قائلا: «فانظر أيها المتأمل لهذه الاستعارة شدة التناسب بينها وبين ما استعيرت له، ومشابهتها إياه، فإنها من الاستعارات التي لا أمد فوقها من الحسن"[3] أما بيت امريء القيس، فبعد أن أورد رأي الآمدي وابن سنان الخفاجي، وأكد أنها استعارة علق قائلا: «وذلك من الاستعارات المناسبة التي لا أمد فوقها فاعرفها. "[4]

ولم يتطرق ابن الأثير إلى تحديد أنواع الاستعارات وضبطها بالتوضيح والشرح والتمثيل مثلما فعل سابقوه، بل أخذ منه حديثه عن الفرق بين الاستعارة والتشبيه المضمر الأداة حيزا كبيرا، إلا ما قد نلمسه من تفريقه بين الاستعارة الحسنة المرضية والاستعارة الرديئة المطرحة، وأساس التفريق ههنا هو التناسب أو التقارب بين طرفي الاستعارة، فالحسنة ما كان طرفاها أقرب –وهذا في رأيه – أدعي إلى طي ذكر المستعار له. يقول: «وإذ قد بينت أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له، فإنها لا تجيء إلا ملائمة مناسبة، ولا يوجد فيها مباينة ولا تباعد، لأنها لا تذكر مطوية إلا لبيان المناسبة بين المستعار منه والمستعار له، ولو طويت ولم يكن هناك مناسبة بين المستعار منه والمستعار له لعسر فهمها، ولم يبن المراد منها. "[5]

كما تحدث عن الاستعارة المبنية على استعارة في سياق اعتراضه على نقد ابن سنان الخفاجي للآمدي في شرحه لبيت امريء القيس:

---

(1) – الجامع الكبير . ص : 14

2 -الديوان .امريء القيس ص:48

3) – الجامع الكبير . ص : 8 3

(4) – مثل السائر .. ص : 48

(1) – م . ن الج 2 . ص : 518

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصَلْبِهِ وَأَرْدِفَ إِعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكِلَ[1]

يقول: «قد ثبت لنا أصل نقيس عليه في الفرق بين الاستعارة المرضية والاستعارة المطرحة، كما أريناك، ولا يمنع ذلك أن تجيء استعارة مبنية على استعارة أخرى، وتوجد فيها المناسبة المطلوبة في الاستعارة المرضية، فإنه قد ورد في القرآن الكريم ما هو من هذا الجنس، وهو قوله تعالى: «وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف "[2]. فهذه ثلاث استعارات ينبني بعضها على بعض:

فالأول: استعارة القرية للأهل

والثانية: استعارة الذوق للباس

والثالثة: استعارة اللباس للجوع والخوف

وهذه الاستعارات الثلاث من التناسب على ما لا خفاء به فكيف يذم ابن سنان الاستعارة المبنية على استعارة أخرى. "[3]

وفيما عدا هذه الأنواع الثلاث للاستعارة لم نجد لابن الأثير تحديد ولا حديثا عن أنواع الاستعارات التي درج الكثير من البلاغيين على شرحها وسبر أغوارها: كالتصريحية، والمكنية والمطلقة والمجردة والمرشحة.

ولكن ليس معنى هذا أنه لم يقدم شيئا عن الاستعارة، بل يكفيه ما قدمه من الأمثلة العديدة لها، دالا بذلك على ذوق وبصر عميق بها.

يقول: «وحيث انتهى بي الكلام إلى هنا، وفرغت مما أردت تحقيقه، وبينت ما أردت بيانه، فإني أتبع ذلك بضرب الأمثلة للاستعارة التي يستفيد بها المتعلم ما لا يستفيده بذكر الحد والحقيقة. فمما

(1-الديوان . امريء الرقيس .ص:48

(3)- سورة النحل . الآية 212

4ا لمثل السائر . ج 2 .ص :113،114

جاء من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: قوله تعالى: «والشعراء يتبعم الغاوون. ألم تر أنهم في كل واد يهيمون. وأنهم يقولون ما لا يفعلون. "[1]فاستعار الأودية للفنون والأغراض من المعاني الشعرية التي يقصدونها، وإنما خص الأودية بالاستعارة ولم يستعر الطرق والمسالك أو ما جرى مجراها، لأن معاني الشعر تستخرج بالفكرة والروية، والفكرة والروية فيهنا خفاء وغموض، فكان لاستعارة الأودية لها أشبه وأليق.

ومما ورد من الاستعارة في الأخبار النبوية قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تستضيئوا بنار المشركين. " فاستعار النار للرأي والمشورة، أي لا تهتدوا برأي المشركين، ولا تأخذوا بمشورتهم.

ومما ورد شعرا قول أبي تمام:

لِمَّا غَدَا مُظْلِمُ الأَحْشَاءِ مِنْ أَشَرٍّ أَسْكَنْت جَانِحَتَيْهِ كَوْكَبًا يَقُدُّ[2]

فالكوكب استعارة للرمح.

ومن ذلك قول البحتري:

وَصَاعِقَةٌ فِي كَفِّهِ تَنْكَفِي بِهَا عَلَى أَرْؤُسِ الأَعْدَاءِ خَمْسِ سَحَائِبِ

وهذا من النمط العالي الذي شغلت براعة معناه وحسن سبكه عن النظر إلى استعارته، والمراد بالسحائب الخمس: الأصابع.

ومن ذلك قول أبي الطيب المتنبي في قصيدته التي مطلعها

(1)- سورة الشعراء . الآيات: 224.225.226

2 - الديوان .أبو تمام. طبعة نحي الدين الحياط.دت. ص:99

عقبى اليمين على عقبى الوغى ندم

وَأَصْبَحَتْ بُقْرَى هِنْزِيطٌ جَائِلـــــةٌ تَرْعَى الظَّبَا فِي خَصِيبٍ نَبَتَهُ اللُّمَمُ

فَمـــــــا تَرَكْنَ بِهَا خُلْدًا لَهُ بَصَرٌ تَحْتَ التُّرَابِ وَلَا بَازًا لَهُ قـــــدَمٌ

وَلا هَزْبَرًا لَهُ مِنْ دِرْعِهِ لَبـــــــدَ وَلَا مَهَاةَ لَهَا مِنْ شَبَهـــهَا حُشَمٌ[1]

وهذا من المليح النادر، فالخلد استعارة لمن اختفى تحت التراب خائفا، والباز استعارة لمن طار هاربا، والهزبر والمهاة استعارتان للرجال المقاتلة، والنساء من السبايا"[2]

والظاهر أن ابن الأثير كان يحذوه الذوق السـليم والحس المرهف والعقل الراجح في تحليلة للشواهد القرآنية أو الشعرية التي ترد فيها الاستعارة، وكان البعد الفني والجمالي هو الذي يطبع دراسته لفنون البيان والبديع عموما، والاستعارة خصوصا، ولا يقبل بغير الذوق والراقي، والتحليل الفني الجمالي منهاجا.

لذلك نجده يعيب على ابن جني تحليله لأبيات المتنبي:

كُلُّ جَرِيحٍ تُرْجَى سَلَامَتُهُ إِلَّا جَرِيحًا دِهَتُهُ عَيْنَاهَا

تَبُلّ خَدِّي كُلَّمَا ابْتَسَمْتُ مِنْ مَطَرٍ بِرِقِّهِ ثَنَايَاهَا[3]

يقول: «وبلغني عن أبي الفتح بن جني– رحمه الله – أنه شرح ذلك في كتابه الموسوم بالمفسر الذي ألفه في شرح شعر أبي الطيب، فقال: إنها كانت تبزق في وجهه، فظن أن أبا الطيب أراد أنها كانت تبسم فيخرج الريق من فمها، ويقع على وجهه، فشبهه بالمطر، وما كنت أظن أن أحدا من الناس من يذهب وهمه وخاطره حيث ذهب وهم هذا الرجل وخاطره.

1- الديوان . المتنبي . ص:319

(1)- المثل السائر . ج 2. ص : 107.106.105

3 - ا لديوان. المتنبي .ص:537

وإن كان هذا القول قول إمام من أئمة اللغة العربية تشــد إليه الرحال، فما يقال في غيره، لكن فن الفصاحة والبلاغة غير فن النحو والإعراب. "[1]

(2)-م.ن. ص : 108

الكناية

المعنى اللغوي:

الكناية في اللغة من كنى يكني بمعنى: أن تتكلم بالشـــيء وتريد غيره، وكنى عن الأمر بغيره كناية، وتكنى: تستر من كنى عنه إذا ورى، أو من الكنية [1]واستعمل سيبويه الكناية في علامة المضمر. يقال: كنيته وكنوته وأكنيته وكنيته أبا زيد، وبأبي زيد تكنيه، والكنى جمع كنية. من قولك: كنيت عن الأمر وكنوت عنه إذا وريت عنه بغيره، والكنية على ثلاثة أوجه:

أحدها أن يكنى عن الشـــيء الذي يســـتفحش ذكره، والثاني أن يكنى عن الرجل باســـم توقيرا وتعظيما، والثالث أن تقوم الكنية مقام الاســم فيعرف صــاحبها بها كما يعرف باسمه، كأبي لهب اسمه عبد العزى، عرف بكنيته فسماه الله بها. [2]

المعنى الاصطلاحي:

الكنـاية هي اســـتخدام لفظ ويراد بـه لازم معنـاه الحقيقي لقرينـة غير مـانعـة من إرادة المعنى الحقيقي مع المعنى المراد، وذلك مثل قوله تعالى: «ويوم يعض الظالم على يديه"، نقول أن في هذه الآية كناية، فعض اليدين لم يقصـــد على حقيقته وهو العض، وإنما أريد ما يلازم العض، وهو الندم على فوات محبوب أو مأمول، غير أن عض اليدين على الحقيقة ليس ثمة ما يمنع من جواز إرادته أيضا إذ المعروف أن الإنسان النادم غالبا ما يعض على يديه أسى وحزنا، وهذا معنى قولهم لقرينة غير مانعة من إرادة المعنى الحقيقي مع المعنى المراد، وبهذا تختلف الكناية عن الاســتعارة والمجاز المرســل إذ القرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي [3]

ويقسم البلاغيون الكناية إلى ثلاثة أقسام باعتبار المكنى عنه:

(1) اللسان ، كنى

(2)- م . ن

(3)- دراسة في بلاغة ضياء الدين بن الأثير.ص :176

-كناية صفة: وفيها يصرح المتكلم بالموصوف وصفة ليست هي المرادة بل تستلزم الصفة المرادة، مثل: محمد كثير الرماد رفيع العماد

-كناية عن موصوف: ويصرح فيها بالصفة التي تختص بالموصوف الذي لا يذكر مثل قوله تعالى: «وحملناه على ذات ألواح ودسر"

-كناية عن نسبة: فتذكر نسبة غير مرادة لكنها تستلزم نسبة مرادة، مثل قولهم: المجد يمشي في ركاب علي

وإذا تتبعنا تاريخ الكناية بقصد التعرف إلى مفهومها لدى علماء اللغة والبلاغيين، فإنا نجد أبا عبيدة معمر بن المثنى(ت 209هـ) أول من عرض لها في كتابه مجاز القرآن، وهي عنده ما فهم من الكلام ومن السياق من غير أن يذكر اسمه صريحا في العبارة. [1]

وقد وردت الكناية بمعناها العام عند الجاحظ (ت255هـ) وهو التعبير عن المعنى تلميحا لا تصريحا وإفصاحا كلما اقتضى الحال ذلك. [2]مشيرا إلى الكناية والتعريض، وذكر أنهما لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والكشف، وربطهما بالوحي باللحظ ودلالة الإشارة [3]، وقد خص الجاحظ الكناية بباب مستقل في كتاب سماه "باب الفطن وفهم الكنايات والرطانات"

وخصص ابن قتيبة(276 هـ) بابا للكناية والتعريض في كتابه "تأويل مشكل القرآن"وقال: «الكناية أنواع. ولها مواضع، فمنها أن تكني عن اسم الرجل بالأبوة لتزيد في الدلالة عليه إذا أردت تعظيمه في المخاطبة في الكنية. [4]

(1)-. مجاز القرآن.أبو عبيدة عمر بن المثنى.تحقيق الدكتور محمد فؤاد.ج 2 . ص : 173

(2)- البيان والتبيين. ج 1 . ص : 211

(3) - م . ن . ص :34

(4)- .تأويل مشكل القرآن . ص : 419

وقد وقف المبرد (ت285هـ) عند المفهوم اللغوي للكناية، ولم يعرفها تعريفا اصطلاحيا، وأتى بأمثلة عديدة من القرآن الكريم والشعر لتوضيحها، ورأى أنها ضرب من ضروب الكلام الذي لا يقصد به معاني ألفاظه، وإنما يكنى به عن غيره[1]

وتقع الكناية عند المبرد على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول التعمية والتغطية، وهو أحسنها، والضرب الثاني: الرغبة عن اللفظ الخسيس المفحش إلى ما يدل على معناه من غيره، كقوله تعالى في المسيح وأمه: «كانا يأكلان الطعام [2]"كناية عن قضاء الحاجة، والضرب الثالث التفخيم والتعظيم، ومنه اشتقت الكنية، وهوأن يعظم الرجل أن يدعى باسمه، وقد وقعت في الكلام على ضربين: في الصبي على جهة التفاؤل بأن يكون له ولد، ويدعى بولده كناية عن اسمه، وفي الكبير أن ينادى باسم ولده صيانة لاسمه. [3]

وابن المعتز (ت 296هـ) عد الكناية والتعريض من محاسن البديع، ومثل لهما من منظوم الكلام ومنثوره. [4]

وعرض قدامة بن جعفر(ت326هـ) للكناية في باب المعاني الدال عليها الشعر في كتابه "نقد الشعر"وعدها نوعا من أنواع ائتلاف اللفظ والمعنى، وأطلق عليها اسم "الإرداف" وعرفه بقوله: «الإرداف أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني، فلا يأتي باللفظ على ذلك المعنى، بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه، وتابع له، فإذا دل على التابع أبان عن المتبوع. كقولهم:

بَعِيدَةً مَهْوَى القُرْطِ إِمَّا لِنَوْفَلٍ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدُ الشَّمْسِ وَهَاشِمُ[5]

(1)- الكامل . ج 2. ص :180

(2)- سورة المائدة . الآية :75

(3)- الكامل .ج 2 . ص :674

(4)-. البديع . ص :64

(5- نقد الشعر. قدامة بن جعفر.ص:91

وإنما أراد أن يصف طول الجيد، فلم يذكره بلفظه الخاص، بل أتى بمعنى هو تابع لطول الجيد، وهو بعد مهوى القرط، وذكر قدامة فنا سماه الإشارة وهوأنة يكون اللفظ القليل مشتملا على معان كثيرة بإيماء إليها، أو لمحة تدل عليها، كما قال بعضهم في وصف البلاغة: «هي لمحة دالة[1]

ويلاحظ أن دراسة قدامة للكناية من أهم الدراسات التي انتقلت به من المفهوم اللغوي إلى المصطلح البلاغي، لأنه أول من عرفها باسم الإرداف وذلك في دراسته لأنواع ائتلاف اللفظ مع المعنى.

وقد أفرد ابن عبد ربه الأندلسي (أبو عمر أحمد بن محمد ت 328هـ) بابا في كتاب العقد الفريد للكناية والتعريض، ومن أحسن الكناية اللطيفة عن المعنى الذي يقبح ظاهره. . . من ذلك قوله تعالى: «واضمم يدك إلى جناحك تخرج بيضاء من غير سوء"[2]كنى بالسوء عن البرص[3]وذكر ابن عبد ربه أن معاوية قال للأحنف بن قيس: أخبرني عن قول الشاعر:

إِذَا مَا مَاتَ مَيِّتٌ مِنْ تَمِيمٍ وَسُرَّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِيءَ

بِخُبْزٍ ، أَوَبِتَمْرٍ ، أَوْ بِسَمْنٍ أَوْ الشَّيْءِ المُلَفَّفِ فِي البِجَادِ

تَرَاهُ يَطُوفُ فِي الأَفَاقِ حِرْصًا لِيَأْكُلَ رَأْسَ لُقْمَانِ بْنِ عَادٍ[4]

ما هذا الشيء الملفف في البجاد؟قال الأحنف: السخينة يأ أمير المؤمنين، قال معاوية: واحدة بأخرى والباديء أظلم[5]، وتحدث عن الكناية يورى بها عن الكذب والكفر، والكناية عن الكذب في طريق المدح، والكناية والتعريض في طريق الدعابة، ومن ذلك قوله: سئل ابن سيرين عن رجل فقال: «توفي

(1)- قدامة بن جعفر .نقد الشعر .ص : 178

(2)- سورة طه . الآية :22

(3) - ابن عبد ربه . العقد الفريد . ج 2 . ص : 363

(4 - العقد الفريد . ابن عبد ربه.ج2.ص:240

(5)- م. ن .ص: 267. والسخينة طعام تعمله قريش من الدقيق وهو الحريرة

البارحة، فلما رأى جزع السائل فقال: «الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها"[1] وإنما أردت بالوفاة النوم. [2]

وقد عرض للكناية أبو الحسن أحمد بن فارس (ت 385هـ) في كتابه "الصاحبي" وعقد لها بابا خاصا تكلم فيه أولا عن صورتين من صورها، إحداهما كناية التغطية، وذلك بأن يكنى عن الشيء فيذكر بغير اسمه تحسينا للفظ، أو إكراما للمذكور، و الأخرى كناية التبجيل نحو قولهم: «أبو فلان"صيانة لاسمه عن الابتذال، وأن الكنى مما كان للعرب خصوصا ثم تشبه غيرهم بهم[3]

ثم تكلم ثانيا عن الكناية بمفهومها عند النحاة، فقال: «الاسم يكون ظاهرا مثل: زيد وعمرو، ويكون مكنيا، وبعض النحويين يسميه مضمرا، وذلك مثل: هو وهي وهما. . . وزعم بعض النحويين أن أول أحوال الاسم الكناية ثم يكون ظاهرا، قال: وذلك أن أول حال المتكلم أن يخبر عن نفسه أو مخاطبه فيقول: أنا و أنت، وهذان لا ظاهر لهما، وسائر الأسماء تظهر مرة، ويكنى عنها مرة.

والكناية متصلة ومنفصلة ومستجنة، فالمتصلة كالتاء في حملت وقمت. والمنفصلة كقولنا: إياه أردت، والمستجنة كقولنا: قام زيد فإذا أكنينا عنه قلنا: قام. فتستر الاسم في الفعل، ثم يستطرد فيقول: «ربما لكني عن الشيء لم يجر له ذكر كقوله جل ثناؤه: «يؤفك عنه"[4]أي يؤفك عن الدين أو عن النبي صلى الله عليه وسلم.

واختلط مصطلحا الكناية والتعريض عند العسكري (ت395هـ) وقال: هو أن يكنى عن الشيء ويعرض به، ولا يصرح على حسب ما عملوا باللحن عن الشيء[5]وتحدث عن الإرداف والتوابع وقال: «أن يريد المتكلم الدلالة على معنى فيترك اللفظ الدال عليه، الخاص به، ويأتي بلفظ هو ردفه،

(1)- سورة الزمر. الآية 42

(2)-. العقد الفريد . ابن عبد ربه ج2 . ص : 276

(3) -. الصاحبي . ابن فارس ص :438

(4) - سورة الذاريات . الآية :09

(5) - ا. الصناعتين. لعسكري ص :386

وتابع له، فيجعله عبارة عن المعنى الذي أراده مثل قوله تعالى: «فيهن قاصـرات الطرف[1]"وقصـور الطرف في الأصـل موضـوعه العفاف على جهه التوابع، وذلك إن المرأة إذا عفت قصـرت طرفها على زوجها، فكان قصور الطرف ردفا للعفاف، والعفاف ردف وتابع لقصور الطرف. [2]

وتكلم عن المماثلة وهي: أن يريد المتكلم عبار عن معنى فيأتي بلفظة تكون موضـوعة لمعنى آخر، إلا أنه ينبيء إذا أورده عن المعنى الذي أراده[3]، ومن الأمثلة التي أورده أبو هلال العسـكري قوله: ومن مليح ما جاء في هذا الباب قول أبي العيناء وقيل له: ما تقول في ابني وهب؟قال: «وما يسـتوي االبحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج"[4]سليمان أفضل. قيل: وكيف؟قال: «أفمن يمشي مكبا على وجهه أهدى أم من يمشي سويا على سراط مستقيم [5]

وقد عقد ابن رشيق القيرواني (ت 456هـ) في كتابه العمدة فصلا خاصا بالإشارة، أشاد في مستهله بفضلها وأثرها في الكلام قائلا: والإشارة من محاسن الشعر وملحه، وهي بلاغة مجيبة تدل على بعد المرمى وفرط المقدرة، وليس يأتي بها إلا الشاعر المبرز والحاذق الماهر، وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة، واختصار وتلويح يعرف مجملا، ومعناه بعيد عن ظاهر لفظه[6]، ومن أمواعه التفخيم والإيماء والتعريض والتلويح والكناية والتمثيل والرمز واللمحة واللغز واللحن والتعمية والحذف والتورية والتتبيع، وفي كلامه عن الكناية نراه متأثرا بالمبرد في أنها تظاتي على ثلاثة أوجه هي: كناية التعظيم والتفخيم ممثلة في الكنية، وكناية الرغبة عن اللفظ الخسيس، وكناية التغطية والتعمية، وهي التورية حسب رأيه، يقول ابن رشيق: والعرب يكنون عن المرأة بالشجرة والنخلة والسرجة والبيضة والناقة والمهرة والشاة والنعجة، أو ما شاكل ذلك، وعلى هذا المتعارف في الكناية جاء قوله تعالي في خصم داوود عليه

(1) – سورة الرحمن . الآية :15

(2)–. الصناعتين . العسكري ص :230

(3)– المصدر السابق . ص :335

(4)– سورة فاطر . الآية : 12

(5) – سورة الملك . الآية :22

(6) –. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده . ابن رشيق القيرواني ج 1. ص : 632

السلام: قوله تعالى: {إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿٢٣﴾} [سورة ص:23]. [1] "كناية بالنعجة عن المرأة، ومنها قول أمريء القيس:

وَبَيْضَةُ خَدْرٍ لَا يُرَامُ خِبَاؤُهَا تَمَتَّعَتْ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعَجَّلٍ[2]

كناية بالبيضة عن المرأة

وتحدث ابن ســـنان الحفاجي (ت466هـ) عن الإرداف والتتبع والكناية، ثم أتى بأمثلة عن ذلك وحللها فقال: «ومن نعوت البلاغة والفصـــاحةأن تراد الدلالة على المعنى فلا يســـتعمل اللفظ الخاص الموضــوع له في اللغة بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى، فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع، وهذا يسمى الإرداف والتتبيع، لأنه يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص بذلك المعنى، والأصل في حســـن هذا أن يقع فيه من المبالغة في الوصـــف ما لا يكون في نفس اللفظ المخصـــوص لذلك المعنى[3]

وقد مثل لذلك بقول امريء القيس:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكَانَتْهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيَّدَ الأَوَابِدِ هِيكَلْ[4]

وتحدث عن الكناية بصـريح لفظها، وعدها من حسـن اختيار اللفظ، واسـتخدامها في مواضـعها اللائقة بها فقال: «ومن هذا الجنس حسن الكناية عما يجب أن يكنى عنه، في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح، وذلك أصل من أصول الفصاحة وشرط من شروط البلاغة، وإنما قلنا في الموضع الذي

(1)- سورة ص . الآية :23

2 (- الديوان . انريء القيس. ص:71

(3)- سر الفصاحة، تأليف، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (المتوفى 466هـ) الناشر، دار الكتب العلمية الطبعة، الطبعة الأولى 1402هـ_1982م (ط، 2) 1403هـ ص : 221-323

4 (– الديوان . انريء القيس .ص:48

لا يسحن فيه التصريح لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النوادر يليق بها ذلك ولا تكون فيها الكناية مرضية، فإن لكل مقام مقالا، ولكل غرض فن وأسلوبا"[1]

وقد عرفها عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) بقوله: «الكناية أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيوميء إليه، ويجعله دليلا عليه، مثال ذلك قولهم: «هو طويل النجاد"يريدون طويل القامة، "وكثير الرماد"يريدون كثير القرى، وفي المرأة"نؤوم الضحى"والمراد أنها مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها، فقد أرادوا في كل هذا معنى ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان، أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد، وإذا كثر القرى كثر رماد القدر، وإذا كانت المرأة مترفه لها من يكفيها أمرها ردف ذلك أن تنام إلى الضحى"[2]

وقد ساوى عبد القاهر الجرجاني بين الكناية والتعريض والرمز والإشارة وجعلها عن طريق إثبات الصفة أو طريق الحكم والإسناد، والعلاقة فهي من صور المجاز، وفصاحتها عقلية أو معنوية لا لفظية. قال: «وإذا قد عرفت هذه الجملة، فينبغي أن تنظر إلى هذه المعاني واحدا واحدا، وتعرف محصولها وحقائقها، وان تنظر أولا إلى الكناية، وإذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثبات لمعنى أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ. "[3]وفي رأيه لا يكنى باللفظ عن اللفظ وإنما يكنى بالمعنى عن المعنى، ولذلك ربطها بوجوه النظم كالاستعارة والمجاز العقلي.

ولعبد القاهر الفضل الكبير في دراسة الكناية وتقسيمها والإبانة عن جواهرها، فقد تكلم على الكناية في إثبات الصفة: كقول زياد الأعجم:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالمُرُوءَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضَرَبْتُ عَلَى ابْنِ الحَشْرَمِ[4]

(1) – المصدر السابق. ص :155-116

2)–عبد القاهر الجرجاني . دلائل الإعجاز . ص : 66

3).م.ن. ص : 330

4- م.ن.ص:330

أو كقول أبي نواس:

فَمَا جَازَهُ جُودٌ وَلَا حَلَّ دُونَهُ وَلَكِنْ يَصِيرُ الجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ[1]

يقول الدكتور مصطفى ناصف: «يرجع إليه كشف نوع من الكناية عن النسبة، ولم يكن السابقون يعرفون للكناية ضروبا. "[2].

وفضـــلا عن ذلك تحدث عن التناســـب بين ألفاظ الكناية ومعانيها، ودور النظم في إخراجها في صورة رائقة حسنة.

ولا يمكن تجاهل دور الزمخشــري (ت 538هـ) في كشــف بعض الأســرار البلاغية للكناية، وذلك من خلال تحليلاته للكثير من الشـواهد القرآنية، كما تحدث عن فائدة الكناية وفرق بينها وبين التعريض، يقول في بيان طريقة الكناية وأنها شــعبة من شــعب البلاغة، وأن فائدتها الإيجاز، يقول في قوله تعالى: «فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار"فإن قلت ما معنى اشـتراطه في اتقاء النار إتيانهم بسـورة من مثله؟قلت إنهم إن لم يأتوا بها وتبين عجزهم عن المعارضـة صـح عندهم صـدق رسـول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا صح عندهم صدقه ثم لزموا العناد، ولم ينقادوا ولم يشايعوا استوجبوا العقاب بالنار، فقيل لهم إن استبنتم العجز فاتركوا العناد، فوضع "فاتقوا النار" موضعه، لأن اتقاء النار لصيقة وضــميمة ترك العناد من حيث إنه من نتائجه لأن من اتقى النار ترك المعاندة، ونظيره أن يقول الملك لحشــمه إن أردتم الكرامة عندي فاحذروا ســخطي، يريد فأطيعوني واتبعوا أمري وافعلوا ما هو نتيجة حذر الســخط، وهو من باب الكناية التي هي شــعبة من شــعب البلاغة، وفائدته الإيجاز الذي من حلية القرآن، وبتهويل شــأن العناد بإنابة اتقاء النار منابه، وإبرازه في صــورته، مســتتبعا ذلك بتهويل صفة النار وتفضيع أمرها. "[3]

1- الديوان . أبو مواس .ص:351

2). الصورة الأدبية . مصطفى ناصف ص : 12

3) – الكشاف. جار الله الزمخشري. الطبعة الثانية القاهرة ج1. ص:7

وقد أشـــار الزمخشـــري إلى الكناية عن النســـبة، وبين أنها أبلغ من الدلالة الصـــريحة، يقول في قوله تعالى: «أولئك شر مكانا وأضل سبيلا"جعلت الشرارة للمكان وهي لأهله. وفيه مبالغة ليست في قولك أولئك شر وأضل، لدخوله في باب الكناية التي هي أخت المجاز. [1]

ويذكر الكناية عن الموصـــوف، يقول في قوله تعالى: «ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن"كانت المرأة تلتقط المولود فتقول لزوجها هو ولدي منك، كنى بالبهتان المفترى بين يديها ورجليها عن الولد الذي تلصـــقه بزوجها كذبا، لان بطنها الذي تحمل فيه بين يديها، وفرجها الذي تلد به بين رجليها[2]

وقد كان الزمخشـــري أول دارس يحددالفرق بين الكناية والتعريض، وهو يخالف بذلك عبد القاهر الجرجاني الذي جعل التعريض رديفا للكناية، يقول: «الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، كقولك طويل النجاد والمائل لطويل القامة، وكثير الرماد للمضياف، والتعريض أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جئت لأسلم عليك ولأنظر إلى وجهك الكريم، وكأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على غرض، ويسمى التلويح لأنه يلوح منه ما يريد"[3]

وجاء أســـامة بن منقذ(ت584هـ) بجل أمثلة الكناية تحت موضـــوعات الكناية والإرداف والتتبع والمماثلة والإشارة والتعريض. . . وقال: «اعلم أن الفرق بين الكناية والإشارة أن الإشارة تكون لكل شيء حسن، والكناية عن كل شيء قبيح"[4]

(1)- المصدر السابق . ص :08

(2)- م . ن . ج2 .ص:2415

(3)- م . ن . ج1. ص :3215

(4)- البديع في نقد الشعر.أسامة بن منقذ.تح أحمد بدوي القاهرة .ص:99

وقال الرازي(ت606هـ) : «اعلم أن اللفظة إذا أطلقت وكان الغرض الأصـــلي غير معناها، فلا يخلو إما أن يكون معناها مقصـودا ليكون دالا على ذلك الغرض الأصـلي، وإما أن لا يكون، فالأول الكناية، والثاني المجاز. "[1]

وفرق الســـكاكي(ت626هـ) بين المجاز والكناية بقوله: «أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها، فلا يمتنع في قولك: فلان طويل النجاد، أن تريد طول نجاده من غير ارتكاب تأول مع إرادة طول قامته، والمجاز ينافي ذلك. فلا يصح في نحو: رعينا الغيث، أن تريد معنى الغيث"[2]

واسـتطرد في الحديث عن أقسـام الكناية مقسـما إياها إلى كناية عن موصـوف، وكناية عن صـفة وكناية عن تخصيص الصفة بالموصوف، وأتبع هذه التقسيمات بتفريعات أخرى لكل قسم من حيث البعد والقرب واللطف والتناسـب، يقول: "أن المطلوب في الكناية لا يخرج عن أقسـام ثلاثة: أحدها: طلب نفس الموصـوف، وثانيها: طلب نفس الصـفة، وثالثها: تخصـيص الصـفة بالموصـوف، والمراد بالوصف ههنا: كالجود في الجواد، والكرم في الكريم، والشجاعة في الشجاع وما جرى مجراها. "

الكناية عند ابن الأثير

رأينا فيما سبق مفاهيم موجزة للكناية عند البلاغيين الذين سبقوا ابن الأثير، والسؤال الآن: إلى أي مدى استطاع ابن الأثير أن يضبط مفهوم هذا المصطلح البلاغي مع ما يطرحه من تداخل وتشابك مع بعض المصطلحات الأخرى مثل: التعريض والإرداف والمماثلة والمجاورة ؟

إن من يقرأ كتب الرجل يجد له اختلافا كبيرا مع ســابقيه من البلاغيين، وقد يجد اختلافا حتى بين كتبه، نلمس ذلك في تقســيماته التي كانت بعيدة عما تعارف عليه البلاغيون، كما أن حده لها يدل على فهم عميق بها، فضـــلا عن الشـــواهد التي حللها ودرســـها، ومما يحمد له تفريقه بين الكناية والتعريض، والذي جعله الكثير من البلاغيين غرضا من أغراضها.

(1)- . نهاية الإيجاز في دراسة الأعجاز. فخر الرازي .د ط. دت ص:102

(2)- مفتاح العلوم. ص :240

يقول: «فحد الكناية الجامع لها هو أنها كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز، والدليل على ذلك أن الكناية في أصل الوضع أن تتكلم بشيء وتريد غيره، يقال: كنيت بكذا عن كذا، فهي تدل على ما تكلمت به، وعلى ما أردته في غيره. . . واعلم أن الكناية مشتق من الستر، يقال كنيت الشيء إذا سترته، وأجري هذا الحكم في الألفاظ التي يستر فيها المجاز بالحقيقة، فتكون دالة على الستر والمستور معها، ألا ترى في فوله تعالى: «أو لامستم النساء"فإنه إن حمل على الجماع كان كناية لأنه ستر الجماع بلفظ اللمس الذي حقيقته مصافحة الجسد الجسد، وإن حمل على الملامسة التي مصافحة الجسد الجسد كان حقيقة ولم يكن مجازا وكلاهما يتم بهما المعنى، وقد تأولت الكناية بغير هذا، وهي مأخوذة من الكنية التي يقال فيها أبو فلان، فإذا نادينا رجلا اسمه عبد الله وله ولد اسمه محمد، فقلنا: يا أبا محمد، كان ذلك مثل قولنا يا عبد الله، فإذا شئنا ناديناه بهذا، وإذا شئنا ناديناه بهذا، فكلاهما واقع عليه، وكذلك يجري الحكم في الكناية، فإذا شئنا حملناه على جانب المجاز وإذا شئنا حملناه على جانب الحقيقة، إلا أنهما لابد من الوصف الجامع بينهما لأن لا يلحق بالكناية ما ليس منها، ألا ترى إلى قوله تعالى: «إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة"[1]فكنى بذلك عن النساء، والوصف الجامع بينهما هو التأنيث، ولولا ذلك لقيل في مثل هذا الموضع إن أحي له تسع وتسعون كبشا ولي كبش واحد، وقيل هذه كناية عن النساء، ومن أجل ذلك لم يلتفت إلى تأويل من تأول قوله تعالى: «وثيابك فطهر[2]"أنه أراد بالثياب القلب على حكم الكناية، لأنه ليس بين الثياب والقلب وصف جامع، ولو كان بينها وصف جامع لكان التأويل صحيح. "[3]

ويفرق ابن الأثير بين التشبيه والكناية بقوله: «وكل موضع ترد فيه الكناية فإنه يتجاذبه جانبا الحقيقة والمجاز، ويجوز حمله على كليهما معا، وأما التشبيه فليس كذلك ولا غيره من أقسام المجاز، لأنه

(1)- سورة ص ، الآية :23

(2)- سورة المدثر ،الآية :04

(3)- ابن الأثير . المثل السائر ،ج3 . ص :52- 53

لا يجوز حمله إلا على جانب المجاز خاصة، ولو حمل على جانب الحقيقة لاستحال المعنى، لأن زيدا ليس بالحيوان ذا الأربع والذنب والوبر والأنياب والمخالب. "[1]

ويفرق بين الكناية والاستعارة بقوله: «أما الكناية فهي جزء من الاستعارة، وكذلك الكناية فإنها لا تكون إلا بحيث يطوي المكنى عنه، ونسبتها إلى الاستعارة نسبة خاص إلى عام، فيقال كل كناية استعارة وليس كل استعارة كناية، ويفرق بينهما من وجه آخر، وهو أن الاستعارة لفظها صريح، والصريح هو ما دل عليه ظاهر لفظه، والكناية ضد الصريح، لأنها عدول عن ظاهر اللفظ، وهذه ثلاثة فروق أحدها الخصوص والعموم، والآخر الصريح، والآخر الحمل على جانب الحقيقة والمجاز، وقد تقدم القول في باب الاستعارة أنها جزء من المجاز، وعلى ذلك تكون نسبة الكناية إلى مجاز نسبة جزء الجزء وخاص الخاص"[2].

وله في التفريق بين الكناية والتعريض ما ينم عن دقة نظر وحدة ذكاء، وفيما عدا الزمخشري لم نجد من أفاض في الحديث عن هذا الموضوع أكثر من ابن الأثير، وهو بذلك التفريق يعزز من الدقة في ضبط مصطلح الكناية، بعدما رأى الكثير من سابقيه ومعاصريه قد خلطوا بين المصطلحين، يقول في نقده لبعض علماء البيان الذين تكلموا في هذا الموضوع: «وقد تكلم علماء البيان فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض، ولم يفرقوا بينهما، ولا حدوا كلا منهما بحد يفصله عن صاحبه، بل أوردوا لهما أمثلة من النظم والنثر، وأدخلوا أحدهما في الآخر، فذكروا للكناية أمثلة من التعريض، وللتعريض أمثلة من الكناية، فممن فعل ذلك الغانمي، وابن سنان الخفاجي، والعسكري، ووجدت في كتاب التذكرة لابن حمدون البغدادي، وكان مشار إليه عندهم بفضيلة ومعرفة لا سيما في فن الكتابة، فوجدت في كتابه ذلك بابا مقصورا على الكناية والتعريض وما قيل فيهما نظما ونثرا، وهو محشو بالخلط بين هذين القسمين من غير فصل بينهما، وقد أورد أيضا في بعضه أمثلة غثة باردة"[3]

(1)- المصدر السابق ،ص :51- 52

(2)- م . ن . ص :55

(3)- م.ن. ص : 49 - 50

وفي حده لمصطلح التعريض يقول: «وأما التعريض فهو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم بالوضع الحقيقي والمجازي، فإنك إذا قلت لمن تتوقع صلته ومعروفه من بغير طلب: والله إني لمحتاج، وليس في يدي شيء، وأنا عريان والبرد قد آذاني، فإن هذا وأشباهه تعريض بالطلب، وليس هذا اللفظ موضوعا في مقابلة الطلب لا حقيقة ولا مجازا، وإنما دل عليه من طريق الفهم، بخلاف دلالة اللمس على الجماع"[1]

ويقول أيضا: «والتعريض أخفى من الكناية لأن دلالة الكناية لفظية وضعية من جهة المجاز، ودلالة التعريض من جهة المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي، وإنما سمي التعريض تعريضا، لأن المعنى يفهم فيه من عرضه أي من جانبه، وعرض كل شيء جانبه.

واعلم أن الكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معا، فتأتي على هذا تارة وعلى هذا أخرى، وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب، ولا يأتي في اللفظ المفرد البتة، والدليل على ذلك أنه لا يفهم المعنى فيه من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز، وإنما يفهم من جهة التلويح والإشارة، وذلك لا يستقل به اللفظ المفرد، ولكنه يحتاج في الدلالة عليه إلى اللفظ المركب "[2]

أقسام الكناية عند ابن الأثير

بعد العرض السابق نقول أن ابن الأثير قسم الكناية إلى أقسام لكنها غير أقسام البلاغيين فيقسمها إلى ضربين: أحدهما يحسن استعماله، والآخر ضده أي يقبح استعماله، وقسم ما يحسن استعماله إلى أربعة أقسام، منها الإرداف الذي قسمه إلى خمسة أقسام:

الأول: التمثيل: وهو أن ترد الإشارة إلى معنى، فيوضع لفظ لمعنى آخر، ويكون ذلك مثالا للمعنى الذي أريدت الإشارة إليه، والعبارة عنه، مثل: فلان نقي الثوب، أي منزه عن العيوب، أو كقوله تعالى: «أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا"فإن الأول كناية عن صفة هي الطهر، والثانية عن

(1)- المصدر السابق .ص : 56

(2)- م . ن . ص : 57

الغيبة والنميمة، فإن الكناية في هذه الآية على طريق التمثيل كما يقول ابن الأثير"فانظر أيها المتأمل لهذا التمثيل كيف مطابقته لما مثل به تجده من أبلغ التمثيلات وأندرها مثالا. . . فتمزيق العرض، مثل أكل الإنســـان لحم من يغتابه، لان ذلك تمزيق على الحقيقة، وجعل بمنزلة لحم الأخ لأجل المبالغة في الكراهة، والميت لامتناع الإحساس به، واتصال ما هو مستكره بالمحبة لما في طبع الأنفس من الشهوة للغيبة والميل إليها. "[1]

الثاني: الإرداف: وهو أن ترد الإشارة إلى معنى فيوضع لفظ لمعنى آخر، ويكون ذلك من لوازم – رادفا–المعنى الذي أريدت الإشارة إليه على الحقيقة، وهذا بخلاف القسم السابق في قولنا فلان نقي الثوب أي منزه عن العيوب، لأن نقاء الثوب على الحقيقة لا يلزم النزاهة عن العيوب، بخلاف كناية الإرداف عندما نقول محمد طويل النجاد، فإن طول النجاد هذا لا بد أن يكون حقيقة لمعنى آخر وهو طول القامة، وأقسامه خمسة:

1–فعل المبادهة: ويكنى به عن عدم التثبيت قبل إصـــدار الحكم، كناية عن ســـفاهة الرأي، كما يذهب ويمثل له بقوله تعالى: «ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا وكذب بالحق لما جاءه"فقوله تعالى: «لما جاءه"كناية عن ســـفاهة رأيه، أي أنه لم يتوقف تكذيبه وقت ما سمعه، ولم يتثبت كما يتثبت أولو الرأي والتدبر حتى يتضح الصدق من الكذب[2]

2–النوع الثاني من الإرداف وهو باب "مثل"وكانت العرب تأتي بهذه الصيغة في مثل هذا الموضع توكيدا للكلام وتثبيتا لأمره، يقول الرجل إذا نفي عن نفســه القبيح: «مثلي لا يفعل هذا"، أي أنا لا أفعله فنفى ذلك عن مثله وهو يريد نفيه عن نفسه قصدا للمبالغة فسلك طريق الكناية، لأنه إذا نفاها عمن يماثله أو يشابهه، فقد نفاها عن نفسه لا محالة[3]

(1)- الجامع الكبير، ص :158

(2)- م ،ن،ص :160

(3)- م ، ن ، ص : 161

3-وهوما يأتي في جواب الشـــرط كقوله تعالى: «وقال الذين أتوا العلم والإيمان لقد لبثتم في كتاب الله إلى يوم البعث فهذا يوم البعث "فكنى بقوله "فهذا يوم البعث"عن بطلان كذبهم ونكرانهم لذلك اليوم، وذلك إرداف له، ونظير قولك تنكر حضور زيد: فماهو زيد أي فأنت كاذب، وهذا من دقائق الكناية فاعرفه"[1]

4-وهو الاستثناء غير الموجب كقوله تعالى: «ليس لهم طعام إلا من ضريع"والضريع لا يأكل أصلا، فكنى به عن عدم الإطعام، فذكر الضريع رادف لانتفاء الطعام

5-والنوع الخامس هذا ليس فيه شيء مما تقدم من الأشياء الأربعة المذكورة ويمثل له بقوله تعالى: «عفا الله عنك لما أذنت لهم"، والمعنى المراد من هذا الكلام: أنك أخطأت وبئسما ما فعلت، وقوله أذنت لهم بيان لما كنى عنه بالعفو: أي ما لك أذنت لهم، وهلا استأنيت، فذكر العفو دليل على الذنب ورادف له وإن لم يذكره[2]

القسم الثالث من الكناية: المجاورة: وهو أن يذكر في الكلام شيء، فيترك ذكر هذا الشيء إلى ما جاوره، ويقتصر عليه اكتفاءا بدلالته على المعنى المستهدف كقول الشاعر:

وَشَكَكْت بِالرُّمْحِ الأَصَمِّ ثِيَابَهُ لَيْسَ الكَرِيمُ عَلَى القَنَا بِمُحْرِمِ[3]

فيعلق على هذا البيت قائلا": أراد بالثياب ههنا نفسه لأنه وصف المشكوك بالكرم ولا توصف الثياب به فثبت حينئذ أنه أراد ما تشتمل عليه الثياب وفي ذلك من الحسن ما لا ينكره العارف بهذه الصناعة"[4]

(1)- المصدر السابق ، ص : 162

(2)- م ، ن ،ص: 163

3- م.ن.ص:163

(3)- م ، ن ،ص :163

القســم الرابع: ما ليس بتمثيل ولا إرداف ولا مجاورة: ويضــرب له مثلا قوله تعالى: «أو من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين"فكنى بذلك عن النساء لأنهن ينشأن في الزينة والنعمة، أما في الخصومة والمجادلة والمحاجة فإنهن لا يستطعن المحاجة والخصومة.

ومنه قول أبي نواس:

تَقُولُ الَّتِي خَفَّ مِنْ بَيْتِهَا مَحْمَلَي عَزِيزٌ عَلَيْنَا أَنْ نَرَاكَ تَسِيرُ[1]

ويعلق على ذلك" ألا ترى إلى حســـن هذه الكناية عن ذكر امرأته بقوله: «التي من بيتها خف محملي" فإنه من ألطفها مذهبا[2]

وبعد هذه المناقشة المستفيضة من ابن الأثير لهذه الأقسام في كتابه الجامع، نراه يعترض على هذا التقسيم في كتابه المثل السائر ويكتفي بتقسيمها إلى قسمين حسن وقبيح فيقول: «اعلم أن الكناية تنقسم إلى قسمين: أحدهما ما يحسن استعماله، والآخر ما لا يحسن استعماله، وهو عيب في الكلام فاحش، وقد ذهب قوم إلى أن الكناية تنقسم أقساما ثلاثة: تمثيلا وإردافا ومجاورة، وهذا التقسيم ليس صحيحا لأن من شروط التقسيم أن يكون كل قسم منه مختصا بصفة خاصة به تفصله عن عموم الأصل، وههنا لم يكن التقسيم كذلك، فإن التمثيل على ما ذكر عبارة عن مجموع الكناية، لأن الكناية إنما هي أن تراد الإشارة إلى معنى، فيوضع لفظ لمعنى آخر، ويكون ذلك اللفظ مثالا للمعنى الذي أريد الإشارة إليه، ألا ترى إلى قوله تعالى: قوله تعالى: {إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ ٢٣} [سورة ص:23].[3] فإنه أراد الإشارة إلى النساء فوضع لفظا لمعنى آخر وهو النعاج، ثم مثل به للنساء، وهكذا يجري الحكم في جميع ما يأتي من الكنايات، لكن منها ما يتضح التمثيل فيه، وتكون الشبهية بين الكناية والمكنى عنه شديدة المناسبة، ومنه ما يكون دون ذلك في الشبهية، وقد

1- الديوان. أبو نواس.ص:239

2 -المصدر السابق ، ص : 165

3 -سورة ص ،الآية : 03

تأملت ذلك وحققت النظر فيه فوجدت الكناية إذا وردت على طريق اللفظ المركب كانت شديدة المناسبة واضحة الشبهية، وإذا وردت على طريق اللفظ المفرد لم تكن بتلك الدرجة في قوة المناسبة والمشابهة، ألا ترى إلى قولهم: «فلان نقي الثوب"وقولهم: «اللمس"كناية عن الجماع، فإن نقاء الثوب أشد مناسبة وأوضح شبها، لأن إذا قلنا: نقاء الثوب من الدنس كنزاهة العرض من العيوب اتضحت المشابهة ووجدت المناسبة بين الكناية والمكنى عنه شديدة الملاءمة، وإذا قلنا: اللمس كالجماع، لم يكن بتلك الدرجة في قوة المشابهة، وهذا الذي ذكر في أن من الكناية تمثيلا وهو كذا وكذا غير سائغ ولا وارد بل الكناية كلها ذاك. [1]

ولكن مع تعدد أقسام الكناية عند ابن الأثير واضطرابه أحيانا في تحديدها بين كتابيه الجامع والمثل إلا أنه يظهر براعة فائقة وذكاء حادا في تحليل أمثلتها، منها تحليله لقوله تعالى: قوله تعالى: { أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴿١٢﴾} [سورة الحج[2] يقول: فإنه كنى عن الغيبة بأكل الإنسان لحم إنسان آخر مثله، ثم لم يقتصر على ذلك حتى جعله ميتا، ثم جعل ما هو في الغاية من بالكراهة موصولا بالمحبة، فهذه أربع دلالات واقعة على ما قصدت له مطابقة للمعنى الذي وردت لأجله.

فأما جعل الغيبة كأكل الإنسان لحم إنسان آخر مثله فشديد المناسبة جدا، لأن الغيبة إنما هي ذكر مثالب الناس وتمزيق أعراضهم، وتمزيق العرض مماثل لأكل الإنسان لحم من يغتابه، لأن أكل اللحم تمزيق على الحقيقة، وأما جعله كلحم الأخ فلما في الغيبة من الكراهة، لأن العقل والشرع مجتمعان على استكراهها، آمران بتركها والبعد عنها، ولما كانت كذلك جعلت بمنزلة لحم الأخ في كراهته، ومن المعلوم أن لحم الإنسان مستكره عند إنسان آخر، إلا أنه لا يكون مثل كراهته لحم أخيه، وهذا القول مبالغة في استكراه الغيبة، وأما جعل اللحم ميتا فمن أجل أن المغتاب لا يشعر

(1)- المثل السائر ،ج2 ، ص :59

(2)- سورة الحج ،الآية :12

بغيبته ولا يحس بها، وأما جعله ما هو في الغاية مت الكراهة موصولا بالمحبة، فلما جبلت عليه النفوس من الميل إلى الغيبة والشهوة لها مع العلم بقبحها. [1]

ويضيف أيضا بعض أمثلة العرب كقولهم: «إياك وعقيلة الملح"، وذاك كناية عن المرأة الحسناء في منبت السوء، فإن عقيلة الملح هي اللؤلؤة تكون في البحر، فهي حسنة وموضعها ملح.

وكذلك قولهم: «لبس له جلد النمرك"ناية عن العداوة، وقد يقاس على هذا أن يقال: لبس له جلد الأســـد، ولبس له جلد الذئب، لأن هذا كله مثل لبس له جلد النمر، إذ العداوة محتملة في الجميع، وكذلك قولهم: «قلب له ظهر المجن"كناية عن تغيير المودة"[2]

ويذكر ابن الأثير بعض ما يقبح من الكناية، وقد رآه عيب في الكلام فاحش لا يحســـن استعماله، ومن أمثلته قول الشريف الرضي يرثي امرأة:

"إن لم تكن نصلا فغمد نصال"

يقول معلقا: «وفي هذا من سوء الكناية ما لا خفاء به، فإن الوهم يسبق في هذا الموضع إلى ما يقبح ذكره، وهذا المعنى أخذه من قول الفرزدق، فمسخه وشوه صورته، فإن الفرزدق رثى امرأته فقال:

وَجَفْنُ سِلَاحٍ قَدْ رَزَأْتَ فَلَمْ أُنِحْ عَلَيْهِ وَلَمْ أَبْعَثْ إِلَيْهِ البَوَاكِ

فِي جَوْفِهِ مِنْ دَارِمٍ ذُو حَفِيـــظَةٍ لَوْ أَنَّ المَنَايَا أَمْهَلْتْهُ لَيـــَالِيًا

وهذا حســـن بديع في معناه، وما كنى عن امرأة ماتت بجمع أحســـن من هذه الكناية، ولا أفخم شأنا، فجاء الشريف الرضي وأخذ معناها وفعل به ما ترى، وليس كل من تصرف في المعاني أحسن في تصريفها، وأبقى هذه الرموز في تأليفها.

(1-مثل السائر ،ج 3،ص:65

(1)- المصدر السابق ص:268

وقد عكس هذه القصة مع أبي الطيب المتنبي فأحسن فيما أساء به أبو الطيب طريق الكناية فأخطأ حيث قال:

إِنِّي عَلَى شَغْفِي بِمَا فِي خَمْرِهَا لِأَعُفُّ عَمَّا فِي سَرَابيلَاتِهَا[1]

وهذه كناية عن النزاهة والعفة إلا أن الفجور أحسن منها

وقدأخذ الشريف الرضي هذا المعنى فأبرزه في أحسن صورة حيث قال:

أَحَنْ إِلَى مَا تَضَمَّنَ الخَمْرَ وَالحُلْى وَأَصْدَفَ عَمَّا فِي ضَمَانِ المَآزِرِ [2]

وفي السياق نفسه يسوق ابن الأثير أمثلة عن التعريض ومنه قوله تعالى: قوله تعالى: {فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٢٢﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۖ وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ۖ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٥﴾} [سورة آل عمران:20-25].

1- الديوان.المتنبي .ص:185

2- المصدر السابق ، ص :71،72

«قالو أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون[1]"يقول: «وغرض إبراهيم عليه السلام من هذا الكلام إقامة الحجة عليهم، لأنه قال: فاسألوهم إن كانوا ينطقون، وذلك على سبيل الاستهزاء، وهذا من رموز الكلام، والقول فيه أن قصد إبراهيم عليه السلام لم يرد به نسبة الفعل الصادر عنه إلى الصنم، وإنما قصد به تقديره لنفسه، وإثباته على أسلوب تعريض يبلغ به غرضه من إلزام الحجة عليهم والاستهزاء بهم، وقد يقال في هذا غير ما أشرت إليه، وهو أن كبير الأصنام غضب أن تعبد معه هذه الأصنام الصغار فكسرها، وغرض إبراهيم من ذلك أنه لا يجوز أن يعبد مع الله تعالى من هو دونه، فإن من هو دونه مخلوق من مخلوقاته، فجعل إحالة القول إلى كبير الأصنام مثالا لما أراده[2]

إن المتتبع لأمثلة ابن الأثير عن الكناية يقف على وعي كبير له بهذا المصـــطلح حدا ومفهوما، فقد أبقى –كما عهدناه في المصطلحات السابقة– على خاصية التناسب في المشابهة، وهى ركن من أركان الذوق العربي الأصيل، فالكناية تزداد حسنا كلما تقارب طرفاها، ويتضح ذلك عندما نحولها إلى تشـــبيه، ولذلك كان ورود الكناية في تركيب أقرب إلى هذه المقاربة من ورودها في كلمة مفردة، كما يربط ابن الأثير قبح الكناية أحيانا إلى موقف المتلقي منها، فضلا عن عدم التناسب بين طرفيها، فقد يقود تأويلها إلى ما ينبو عنه الذوق والفطرة السليمة، كما رأينا ذلك في بيتي الشريف الرضي والمتنبي.

الالتفات

يعرف ابن الأثير الالتفات من منطلق لغوي بحث، ليأخذنا بســلاســة إلى حقيقته وبعده الجماعي مفندا كعادته آراء من خاضوا في مفهومه يقول: "وهذا النوع هو خلاصة علم البيان التي حولها يدندن وإليه تســـتند البلاغة وعنها يعنعن، وحقيقة مأخوذة من التفات الإنســـان عن يمينه وشماله فهو يقبل بوجه تارة كذا وتارة كذا، وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصـــة. لأنه ينتقل فيه عن صـــيغة كانتقال من خطاب حاضر إلى غائب، ومن فعل ماضي إلى مستقبل ومن مستقبل إلى ماضي أو غير

(1)- سورة الأنبياء،الآية:63

(2)- المثل السائر ،ج3 ، ص : 73

ذلك مما يأتي ذكره مستقبلا ويسمى أيضا بشجاعة العربي وإنما سمي بذلك لأن الشجاعة هي الإقدام، وذلك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيع غيره ويتورد ما لا يستطيع تورده سواه، وكذلك هذا الالتفات في الكلام فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات "

ويقسمه ابن الالتفات إلى ثلاث أقسام يبدو أنه سار فيها على منوال سابقه ولم يشر إلى ذلك صراحة كعادته .

القسم الأول: في الرجوع من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة، يعلق على هذا القسم بقوله "اعلم أن عامة المنتمين إلى هذا الفن إذا سئلوا عن الانتقال من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة قالوا كذلك كانت عادة العرب في أساليب كلامه، وهذا القول هو عكاز العميان كما يقال ونحن إنما نسأل عن السبب الذي قصدت العرب ذلك من أجله .

ويرد في نفس السياق عن الرأي المشهور للزمخشري في كون الالتفات يرد في الغالب تطرية للنشاط السامع وإيقاظ للإصغاء إليه .

يقول: "وليس الأمر كما ذكره لأن الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب إذا لم يكن إلا تطرية لنشاط السامع وإيقاظ للإصغاء إليه فإن ذلك دليل على أن السامع يمل من أسلوب واحد فينتقل إلى غيره ليجد نشاط للإستماع، وهذا قدح في الكلام لا وصف له لأنه لو كان حسنا لما مل ولو سلمنا إلى الزمخشري ما ذهب إليه لكان إنما يوجد ذلك في الكلام المطول، ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك لأنه قد ورد الانتقال من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ويكون مجموع الجانبين معا يبلغ عشرة ألفاظ أو أقل من ذلك ."

ومنهج ابن الأثير في تحليل الالتفات يقوم على أبعاد مقصدية مقتضاها توظيف هذا الأسلوب لا علاقة له بحال المخاطب أو بالصيغة التي بني عليها يقول: " والذي عندي في ذلك أن الانتقال من الخطاب إلى الغيبة أو من الغيبة إلى الخطاب لا يكون إلا لفائدة إقتضتها وتلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب غير أنها لا تحد بحد ولا تضبط بضابط لكن يشار إلى مواضع منها

ليقاس عليها غيرها، فإن قد رأينا الانتقال من الغيبة إلى الخطاب قد استعمل لتعظيم شأن المخاطب ثم رأينا ذلك بعينه- وهو ضد الأول – قد استعمل في الانتقال من الخطاب إلى الغيبة فعلمنا حينئذ أن الغرض الموجب لهذا الاستعمال لا يجري على وتيرة واحد ."

ويمضي ابن الأثير في تأكدي موقفه الرامي إلى أن الالتفات إنما يقصد به وغايته إثبات ذلك المعنى بجملة من الأمثلة وأولها ما دأب عليه سالفوه ومعاصروه وهو ما ورد في سورة الفاتحة، غير أن ابن الأثير ينحوا منحى آخر في شرحه ينم عن براعة ناذرة في الفهم والتحليل وكشف الأسرار البيانية والدفان الثمينة التي يمكن أن يحملها هذا النوع من الأساليب يقول مشيرا إلى الآية الكريمة "إياك نعبد وإياك نستعين" هذا رجوع من الغيبة إلى الخطاب إنه عدل فيه لأن الحمد دون العبادة، ألا تراك تحمد نضيرك ولا تعبده؟ فلما كان الحال كذلك استعمل لفظ الحمد لتوسطه مع الغيبة في الخبر، فقال: الحمد لله ولم يقل الحمد لك لما صار إلى العبادة التي هي أقصى الطاعات قال: "إياك نعبد" فخاطب بالعبادة إصراحا لها وتقربا منه عز اسمه بالانتهاء إلى محدود منها .

وعلى نحو ذلك جاء آخر السورة فقال: «صراط الذين أنعمت عليهم " فأصرح الخطاب لما ذكر النعمة ثم قال: "غير المغضوب عليهم" عطفا على الأول لأن الأول موضع التقرب من الله بذكر نعمه، فلما صار إلى ذكر الغضب جاء باللفظ منحرفا عن ذكر الغاضب، فاسند النعمة إليه لفظا وزوا عنه لفظ الغضب تحننا ولطفا .

فانظر إلى هذا الموضع وتناسب هذه المعاني الشريفة التي لا تكاد تطؤها الإفهام وتدركها مع قربها ."

ويواصل في إيراد الأمثلة القرآنية التي تدل على أن الالتفات لا علاقة له بطول الخطاب ولا بالانتقال من صيغة إلى صيغة وإنما الأمر أبعد من ذلك ويجد ضالته في قوله تعالى قوله تعالى:

{سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١﴾} (1) .

يقول: فقال أولا "سبحان الذي أسرى" بلفظ الواحد ثم قال "الذي باركنا" بلفظ الجمع ثم قال "إنه هو السمعي البصير" وهو خطاب الغائب ولو جاء الكلام على مساق الأول لكان "سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي بارك حوله ليريه من آياته إنه هو السميع البصير"، وهذا جميعه معطوف على أسرى فلم خولف بين المعطوف والمعطوف عليه فالانتقال من صيغة إلى صيغة كان ذلك اتساعا وتفننا في أساليب الكلام ولمقصد آخر وأعلى وأبلغ .

ويردف قائلا: وسأذكر ما سنح لي فيه فأقول "لما بدأ الكلام يسبحان ردفه بقوله (الذي أسرى) إذ لا يجوز أن يقول الذي أسرينا فلما جاء بلفظ الواحد والله تعالى هو أعظم العظماء وهو أولى بخطاب العظيم بنفسه الذي هو بلفظ الجمع، استدرك الأول بالثاني فقال: باركنا ثم قال " لنريه من آياتنا فجاء بذلك على نسق باركنا" ثم قال "إنه هو " عطفا على أسرى وذلك موضع متوسط الصفة، لأن السمع والبصر صفتان يشاركه فيهما غيره وتلك حال المتوسط فخرج بهما عن خطاب العظيم في نفسه إلى خطاب غائب فانظر إلى هذه الالتفاتات المترادفة في هذه الآية الواحدة التي جاءت لمعاني اختصت بها، يعرفها من يعرفها ويجهلها يجلها

القسم الثاني: الرجوع عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر وعن الماضي إلى فعل الأمر يشر ابن الأثير في هذا الصدد إلى أن هذا النوع لا يرد فقط التوسع في الكلام بالأمر أبعد من ذلك إذ يقصد إليه تعظيما لحال من أجري عليه الفعل المستقبل وتفخيما لأمره، وبالضد من ذلك في من أجري عليه فعل الأمر يقول فمما جاء منه قوله تعالى {قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ

(1) سورة الإسراء:الآية1.

بِمُؤۡمِنِينَ ﴿٥٣﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦٓ } (1)

.

فإنه إنما قال: «أشهد الله وأشهدوا" ولم يقل وأشهدكم ليكون موازيا له وبمعناه لأن إشهاده الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت وأن إشهاده فما هو إلا تهاون بهم، ودلالة على قلة المبالاة بهم ولذلك عدل به لفظ الأول لاختلاف ما بينهما ويضيف وكذلك يرجع عن الفعل الماضي إلى الفعل الأمر إلا أنه ليس كالأول بل إنما يفعل ذلك توكيدا لما أجري عليه فعل الأمر لمكان العناية بتحقيقه كقوله تعالى {قُلۡ أَمَرَ رَبِّي بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۚ كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾} (2) .

وكان تقدير الكلام أمر ربي بالقسط وبإقامة وجوهكم عند كل مسجد فعدل عن ذلك إلى فعل الأمر للعناية بتوكيده في نفوسهم، فإن الصلاة من أوكد فرائض الله على عباده، ثم اتبعها بالإخلاص الذي هو علم القلب إذ عمل الجوارح لا يصح إلا بإخلاص النية، ولهذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات(3) .

القسم الثالث: في الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل وعن المستقبل بالماضي بالأول الإخبار بالفعل المستقبلي عن الماضي يقول عن ابن الأثير" اعلم ان الفعل المستقبلي اذا أوتي به في حالة الإخبار عن وجود الفعل كان ذلك أبلغ من الاخبار بالفعل الماضي، وذلك لأن الفعل المستقبل يوضح الحالة التي يقع فيها، ويستحضر تلك الصورة حتى كأن السامع يشاهدها، وليس كذلك الفعل الماضي وهو ينقسم إلى ضربين:

أحدهما بلاغي وهو إخبار عن ماض بالمستقبل وهو الذي نحن بصدد ذكره.

(1) سورة هود:53-54.
(2) سورة الأعراف:29.
(3) المثل السائر ج2 ص145

والآخر غير بلاغي وليس اخبار بالمستقبل عن الماضي، وإنما هو مستقبل دل على معنى مستقبل غير ماضي ويراد به أن ذلك الفعل مستمر الوجود لم يمض.

الضرب الأول كقوله تعالى

{وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ٩} (1).

فإنه إنما قيل "فتثير" مستقبلا وما قبله وما بعده ماضي لذلك المعنى الذي أشرنا إليه وهو الحال التي يقع فيها إثارة الريح السحاب، واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة وهكذا يفعل بكل فعل فيه تميز وخصوصية كحال تستغرب أو تهم المخاطب أو غير ذلك(2)

وأما الضرب الثاني الذي هو مستقبل كقوله تعالى {وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ ٣} (3) . فإنه إنما عطف المستقبل على الماضي بأن كفرهم كان ووجد، ولم يستجدوا بعده كفرا ثانيا وصدهم متجدد على الأيام لم يمضي وإنما هو مستمر يستأنف في كل حين(4) وكذلك قوله تعالى {أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ ٦٣} (5) .

(1) -سورة فاطر:9.
(2) المثل السائر.ج2،ص: 146
(3)- سورة الحج:3.
(4) –المثل السائر.ج2ص: 142
(5) -سورة الحج:63.

ألا ترى كيف عدل على لفظ الماضي هاهنا إلى لفظ المستقبل فقال: "فتصبح الأرض مخضرة" ولم يقل فأصبحت عطفا على "أنزل" وذلك لإفادة بقاء أثر المطر زمان بعد زمان(1)

هذا عن الإخبار بالمستقبل عن الماضي وأما الإخبار بالماضي عن المستقبل فتكمن فائدته في رأي ابن الأثير في تأكيد وتحقيق الفعل وهو أبلغ لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان وجد وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يستعظم وجودها وهذا الرأي نجد صداه عند السابقين لابن الأثير وكذلك معاصريه وليس هو بمبدع فيه إلا ما أضافه من شرح وتحليل للشواهد القرآنية كقوله تعالى

{وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴿٨٧﴾}(2) . يقول فإنه إنما قال "ففزع" بلفظ الماضي بعد قوله "ينفخ" وهو المستقبل للإشعار بتحقيق الفزع وأنه كائن لا محال، لأن الفعل الماضي يدل على وجد الفعل وكونه مقطوعا(3) .

والملاحظ في طريقة ابن الأثير في شرح الالتفات كثرة الشواهد القرآنية، وكأنه يريد أن يقول أن هذا الباب لا تطاوله أساليب البشر وإنما هو مخصوص بالقرآن، كيف لا وقد سماه شجاعة العربية وقد ركز على ما يخفيه من معاني عميقة فاتت الكثيرة ممن سبقوه والذين ربطوا في الغالب الالتفات بحال المخاطب.

فرجوعه الى البنية الأسلوبية للالتفات وتركيزه على الصيغ المختلفة فيه – لا سيما ما تعلق بالأفعال – كشف أمامه جوانب دلالية وجمالية مختلفة قل ما يصل إليها بلاغية أو ناقد، وهذا لا يخفى على ابن الأثير بالنظر إلى قدرته على التحليل والمقارنة والاستدلال فهو دائم المقارنة بين تركيب الالتفات ونظيره في غياب الالتفات كمنطق للتحليل والكشف.

(1)- المثل السائر.ج2.ص 149

(2) -سورة النمل:87.

(3) المثل السائر.ج2. ص 150

الإيجاز

وجز الكلام ووجازة ووجيز واوجز قل في بلاغة وأوجه أختصره، ويقال أوجز فلان إيجازا في كل أمره وأمره وجيز وكلام وجيز ي خفيف منتخصر(1)

والإيجاز رديف البلاغة وأفصح صورها، والعرب أميل إليه مقارنة بالإطالة والإسهاب (كلمة غير مفهومة) قال لحافظ "وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثير. "(2)

وهو غير محمود في كل المواضع بل له مقامه وأحواله وقد أشار لذلك ابن قتيبة بقوله: «ولو كان الايجاز محمودا في كل الأحوال (كلمة غير مفهومة) الله تعالى في القرآن ولم يفعل ذلك ولكنه أطال تارة للتوكيد وحذف تارة للإيجاز، وكرر تارة للإفهام"(3) .

ومع أن العرب أميل إلى الإيجاز و أبعد عن الإكثار إلا أنه ينبغي مراعاة مقتضى الحال في هذا الباب ولذلك قال العسكري: "إن الإيجاز والإطناب سيحتاج إليهما في جميع الكلام، وكل نفع منه، ولكل واحد منهما موضع، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في موضعه، فمن (كلمة غير مفهومة) التدبير عن ذلك في وجهته واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز استعمل الإيجاز في الاطناب أخطأ"(4) .

وهو موقف في نهاية الوسطية والاتزان، ليس غريبا عن أبي هلال العسكري.

سار السكاكي في نفس السياق في تعريفه للإيجاز، حيث لم يفصله عن الإطناب قول: «إن الإيجاز والإطناب من الأمور النسبية كالأبوة والنبوة وهي التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها، فإن الكلام الموجز يدرك بالقياس إلى الكلام آخر أكثر منه"(5)

(1) -اللسان، وجز
(2) ا-لبيان والتبين ج1 ص: 83.
(3) -الصناعتين ص: 190
(4) -أدب الكاتب ص: 15
(5) - مفتاح العلوم : ص133 .

ود درج الكثير من علماء البلاغة على توضـيح مفهوم الإيجاز بالقياس مع الإطناب وهو توضـيح وظيفته مرتبط بالنص، وبكيفية تعامل الشاعر أو الكاتب مع المفهومين في إيصال المعنى.

والإيجاز مفهوم أوسـع من يربط بأحد علوم البلاغة والثلاثة فهو أقرب إلى الآلية الأسـلوبية منه إلى اللون البديعي أو البيان عموما. ولذلك شاعت مقولة البلاغة والإيجاز.

وقد أجمع الدارسون له على تقسيمه قسمين أساسين هما إيجاز القصر وإيجاز الحذف.

الإيجاز عند ابن الأثير.

حدد الإيجاز عند ابن الأثير وهو دلالة اللفظ على المعنى من غير أن يزيد عليه، والتطويل ضده، وه وأن يدرك على المعنى بلفظ يكفيك بعضه في الدلالة عليه. (1)

والإيجاز عند ابن الأثير مرتبة شـريفة في الكلام، لا يتعلق بها إلا أرباب البلاغة وفرسـانها، ومدار الأمر فيه إنما هو المعاني لا الألفاظ، لأن المراد به هو اختزال المعنى الكثير في اللفظ القليل، فرب لفظ قليل يدل على معنى كثير ورب لفظ كثير يدل على معنى قليل، وليس هذا أن تعرى المعاني من محاسن ألفاظها، وإنما يبقى مؤلف الكلام في دائرة الحسـن والبيان حتى وإن قل اللفظ المسـتعمل وهنا تكمن البراعة في الإيجاز .

يقول ابن الأثير: "ومثال ذلك كالجوهرة الواحدة بالنسـبة إلى الدراهم الكثيرة. فمن ينظر إلى طول الألفاظ يؤثر الدراهم لكثرتها. ومن ينظر إلى شـرف المعاني يؤثر الجوهرة الواحدة لنفاسـتها، ولهذا سمى النبي صـلى الله عليه وسـلم الفاتحة "أم الكتاب" وإذا نظرنا إلى مجموعها وجدناه يسـيرا، وليس من الكثرة إلى غاية تكون أم "البقرة" و "آل عمران" وغيرها من السـور الطوال، فعلمنا حينئذ أن ذلك لأمر يرجع إلى معانيها"(2) .

(1) المثل السائر، ج2: ص 259
(2) م.ن ص: 256

وينفي ابن الأثير تقسيم الكلام في هذا البا إلى قسمين: ما يحسن فيه الإيجاز وما لا يحسن فيه الإيجاز.

يقول: "واعلم أن جماعة من مدعي علم البيان ذهبوا إلى أن الكلام ينقسم قسمين:

فمنه ما يحسن فيه الإيجاز كالأشعار والمكاتبات، ومنه ما يحسن فيه التطويل كالخطب والتقليدات وكتب الفتوح التي تقرأ في ملأ من عوام الناس، فإن الكلام إذا طال في مثل ذلك أثر عندهم وأفهمهم ولو أقتصر فيه على الإيجاز والإشارة لم يقع لأكثرهم.

والمذهب عندي في ذلك ما أذكره وهو أن فهم العامة ليس شرطا معتبرا في اختيار الكلام لأنه لو كان شرطا لوجب على قياسه أن يستعمل في الكلام الألفاظ العامية المبتذلة عندهم، ليكون ذلك أقرب إلى فهمهم لان العلة في اختيار تطويل الكلام إذا كان فهم العامة إياه فمذلك تجعل تلك العلة بعينها في اختيار المبتذل من الكلام، فإنه لا خلاف في أن العام إلى فهمه أقرب في فهم ما يقل ابتذالهم إياه، وهذا شيء مدفوع"(1)

والراجح أن الإيجاز كوجه من وجوه البيان لابد أن يراعى فيه مقام الحال، وهذا ما أشار إليه علماء البيان فتارة يصلح الإيجاز، وتارة تصلح الإطالة".

لكن ابن الأثير يشدد على ضرورة التزامه في الكلام وتوخيه في أحوال الخطاب: يقول " وأما الذي يجب توخيه واعتماده فهو أن يسلك المذهب القويم في تركيب الألفاظ على المعاني بحيث لا تزيد هذه عن هذه، مع الإيضاح والإبانة وليس على مستعمل ذلك ان يفهم العامة كلامه، فغن نور الشمس لإذا لم يره الأعمى لا يكون ذلك نقصا في استنارته، وإنما النقص في بسر الأعمى حيث لا يستطيع النظر إليه.

علي نحت القوافي من معادنها وما علي بان لا تفهم البقر(2)

(1)- المصدر السابق: ص: 258
(2) – م.ن: ص: 259

أقسام الإيجاز عند ابن الأثير

لم يخرج ابن الأثير عن التقسيمات التي وضعها سابقوه للإيجاز ولكنه استطر في وضع الفروع والأنواع والعناصر وعموما كانت تقسيماته ذات وجهتين:

وجهة نحوية تركيبية: سماها الإيجاز بالحذف.

وجهة بلاغية: سماها ما لا يحذف منه شيء.

أما الإيجاز بالحذف: وهو ما يحذف منه المفرد والجملة بدلالة فحوى الكلام عن المحذوف أو لا يكون في ما لا زااد معناه على لفظه.

أما الإيجاز الذي لا يحذف منه شيء فينقسم إلى قسمين:

أحدهما ما ساوى لفظه معناه ويسمى التقدير والآخر ما زاد معناه على لفظه ويسمى "القصر".

ويفرق ابن الأثير بين القسمين بقوله "واعلم أن القسم الأول الذي هو الإيجاز بالحذف ينبه له من غير كبير كلفة في استخراجه لمكان المحذوف منه وأما الثاني فإن التنبه له عسير لأنه يحتاج إلى فضل تأمل وطول فكرة لخفاء ما سيتدل عليها، ولا يستنبط ذلك إلا من رست قدمه في ممارسة علم البيان وصار له خليقة وملكة"(1)

ويطيل ابن الأثير في تفصيله وشرحه لأقسام الإيجاز مبينا عن فطنه وقوة تحويل خاصة ما يتعلق بالقسم الأول وهو الإيجاز بالحذف يقول "أما الإيجاز بالحذف فإنه عجيب الأمر، شبيه بالسحر، وذاك أنك ترى فيه ترك الذكر أو أفصح من الذكر والصمت عن الإادة ازيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون مبينا إذا لم تبين. . . والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف فإنه لغو من

(1): -المصدر السابق. ص: 263

الحديث لا يجوز بوجه ولا سبب، ومن شروط المحذوف في حكم البلاغة أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غث لا يناسب ما كان عليه أولا من الطلاوة والحسن. "(1)

وهذه ملاحظة دقيقة التفت إليها ابن الأثير في شروط جمالية الحذف وبلاغته.

القسم الأول: إيجاز الحذف

يقسمه ابن الأثير إلى قسمين

- أحدهما حذف الجمل
- الآخر حذف المفردات

أما حذف الجمل فينقسم إلى قسمين:

- حذف الجمل المفيدة التي تستقبل بنفسها كلام وهذا أحسن المحذوفات جميعا في رأيه وأدلها على اختصار ولا نكاد نجده إلا في كتاب الله تعالى.
- حذف الجمل غير مفيدة

القسم الثاني: حذف المفردات يقسمه ابن الأثير إلى أربعة عشر ضربا

الأول: حذف الفاعل والاكتفاء بالدلالة عليه بذكر الفعل كقول العربي "أرسلت" وهم يريدون جاء المطر ولا يذكرون السماء.

الثاني: حذف الفعل وجوابه: فمما جاء فيه قول العرب" أهلك والليل" والتقدير إلحق أهلك وبادر الليلة وهذا مثل يضرب للتحذير.

(1)-م.ن ص269

الثالث: حذف المفعول به وفيه من اللطائف أكثر وأعجب كقولنا: فلان يحل ويعقد ويبرم وينقض ويضر وينفع، والأصل في ذلك على إثبات المعنى المقصود في نفسك للشيء على الاطلاق وعلى هذا جاء قوله تعالى {وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴿٤٤﴾} (1) .

الرابع: حذف المضاف والمضاف إليه وإقامة كل واحد منهما مقام الآخر: فحذف المضاف كقوله تعالى {وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾} (2) .

أي أهل القرية، وحذف المضاف إليه كقوله تعالى {فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿٤﴾} (3) .

الخامس: وهو حذف الموصوف والصفة وإقامة كل منهما مقام الآخر وأكثره يجيء في الشعر كقول البحتري:

وإذا رأيت صورة أنطاكيا ... ارتعت بين روم وفرس

والمنايا مواثل وأنو شر ... وان يزي الصفوف تحت الدرفس

في اخضرارا اللباس على أصف ... ر يختال في صبيغة ورس4

فقوله "على أصفر" أي على فرس أصفر(5)

السادس: حذف الشرط وجوابه

(1) -سورة النجم:43-44.
(2)- سورة يوسف:82.
(3)- سورة الروم:4.
4- الديوان . البحتري.ج2.ص:142
(5) -المثل السائر، ج2 ص301

فأما حذف الشرط فنحو قوله تعالى {يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ٥٦} (1) . فالفاء في قوله تعالى "فاعبدون" جواب لشرط محذوف لأن المعنى إن أرضي واسعة فإن لم تخلصوا لي العبادة في أرضي فاخلصوها في غيرها ثم حذف الشرط وعوض من حذف تقديم المفعول مع إفادة تقديمه مع الإختصاص والإخلاص.

وأما حذف جواب الشرط كقوله تعالى

{قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرۡتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠} (2) .

فإن جواب الشرط هاهنا محذوف تقديره إن كان القرآن من عند الله وكفرتم به ألستم ظالمين ويدل على المحذوف قوله تعالى "إن الله لا يهدي القوم الظالمين".

السابع: حذف القسم وجوابه.

أما حذف القسم فنحو قولنا: "لأفعلن" أي "والله لأفعلن" أو غير ذلك من الأقسام المحلوف بها.

وأما حذف جوابه في قوله تعالى قوله تعالى:

{وَٱلۡفَجۡرِ ١ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ٢ وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ ٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ٤ هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ ٥ أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ٦ إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ ٧ ٱلَّتِي لَمۡ يُخۡلَقۡ مِثۡلُهَا فِي ٱلۡبِلَٰدِ ٨} (3) .

فجواب القسم ههنا محذوف تقديره "ليعذبن" ويدل على ذلك ما بعده من قوله تعالى "ألم ترى كيف فعل ربك بعاذ" إلى قوله "صوط عذاب".

الثامن: حذف لو وجوابها وذلك في رأي ابن الأثير من ألطف ضروب الإيجاز وأحسنها.

(1)- سورة العنكبوت:56.
(2) -سورة الأحقاف:10.
(3)- سورة الفجر:1-8.

أما حذف لو كقوله تعالى {وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ ۝٣}[1] .

تقدير ذلك "إذا لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق" وأما حذف جواب لو فإنه كثير ومنه قوله تعالى

{وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلۡفُرۡقَانَ وَضِيَآءٗ وَذِكۡرٗا لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٤٨ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ وَهُم مِّنَ ٱلسَّاعَةِ مُشۡفِقُونَ ۝٤٩}[2] . فإن جواب لو ههنا محذوف تقديره لرأيت أمرا عظيما.

التاسع: حذف جواب لولا من ذلك قوله تعالى قوله تعالى:

{إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلۡفَٰحِشَةُ فِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝١٩ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ۝٢٠}[3] . تقديره ولولا فضل الله عليكم ورحمته لعجل لكم العذاب.

العاشر: وهو حذف جواب لما وجواب أما

فأما حذف جواب لما كقوله تعالى {فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝١٠٥}[4] . فإن جواب لما محذوف تقديره "فلما أسلم وتله للجبين وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا" فكان مما ينطق به الحال ولا يحيط به الوصف من استبشارهما وارتباطهما وشكرهما على ما أنعم الله به عليهما.

(1) -سورة المؤمنون:3.
(2)- سورة الأنبياء:48-49.
(3) -سورة النور:19-20.
(4) -سورة الصافات:103-105.

وأما حذف جواب "أما" فقوله تعالى:

{يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢} [1] .

الحادي عشر: حذف جواب إذا كقوله تعالى {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيكُمۡ وَمَا خَلۡفَكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ٤٥ وَمَا تَأۡتِيهِم مِّنۡ ءَايَةٖ مِّنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِمۡ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهَا مُعۡرِضِينَ ٤٦} [2] . ألا ترى كيف حذف الجواب عن "إذا" لهذا الكلام وهو مدلول عليه بقوله "إلا كانوا عنها معر ضين" كأنه قال "وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم أعرضوا" ثم قال "ودأبهم الإعراض عن كل آية وموعظة".

الثاني عشر: حذف المبتدأ والخبر

ومما ورد منه شعرا قول البحتري:

كل عذر من كل ذنب ولكن = أعذر العذر من بياض العذار

والتقدير كل عذر من كل ذنب مقبول أو مسموع أو ما جرى ذلك

(1) -سورة آل عمران:102.

(2) -سورة يس:45-46.

الفصل الثاني: مصطلحات الصناعة اللفظية

- **السجع**
- **التصريع**
- **الترصيع**
- **التجنيس**
- **لزوم ما لا يلزم**
- **الموازنة**
- **اختلاف صيغ الألفاظ**
- **تكرير الحروف**

مصطلحات الصناعة اللفظية:

قبل أن يشرع ابن الأثير في ضبط مصطلحات الصناعة اللفظية يسهب القول في ثنائية الأفراد والتركيب، ويخصص ذلك مقالتين الأولى لخصائص اللفظة المفردة والأخرى لحالاتها في التركيب، أما المقالة الاولى ففيها تفصيل لأقوال سابقية من علماء البلاغة وتحليل للشواهد القرآنية والشعرية، والوضح أن آراءه كانت تتراوح بين موقفي ابن سنان الخفاجي من خلال مؤلفة "سر الفصاحة" وعبد القاهر الجرجاني من خلال مؤلفيه "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" دون الإفصاح عن ذلك.

ويشير ابن الأثير إلى أن الشاعر أو الكاتب محتاج بالضرورة في اختيار ألفاظه إلى ثلاثة أسس:

- الأول: اختيار الألفاظ المفردة وحكم ذلك اللآلئ المبددة، فهي تتخير وتنتقي قبل النظم.
- الثاني: نظم كل كلمة مع أختها المشاكلة لها، لئلا يجيء الكلام قلقا نافرا عن مواضعه وحكم ذلك العقد المنظوم في اقتران كل لؤلؤة مع أختها المشاكلة لها.
- الثالث: الغرض المقصود من ذلك الكلام على اختلاف أنواعه، وحكم ذلك حكم الموضع الذي يوضع فيه العقد المنظوم، فتارة يجعل إكليلا على الرأس وتارة يجعل قلادة في العنق، وتارة يجعل شنفا في الأذن ولكل موضع من هذه المواضع هيئة من الحسن تخصه.

فهذه ثلاثة أشياء لابد للخطيب والشاعر من العناية بها، وهي الأصل المعتمد عليه في تأليف الكلام من النظم والنثر، فالأول والثاني من هذه الثلاثة المذكورة هما المراد بالفصاحة والثلاثة بجملتها هي المراد بالبلاغة. (1)

(1) المثل السائر ج1 ص 124

وهذ الكلام في جملته لا يخرج عما رددهه سابقوه في تفصيل مباحث الفصاحة والبلاغة، غير أن ما يحسب لابن الأثير هو دقة تحليله وسرعة وصلوه إلى مقاصده في سوق الشواهد القرآنية والشعرية حتى وإن تشابهت مع سابقيه.

فمن ذلك قوله تعالى:

{مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ۚ وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ ۚ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ ۖ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴿٤﴾} (1) .

فاستعمل الجوف في الأولى والبطن في الثانية، ولم يستعمل الجوف موضع البطن ولا البطن موضع الجوف واللفظتان سواء في الدلالة، وهما ثلاثيتان في عدد واحد. ووزنهما واحد أيضا، فانظر إلى سبك الألفاظ وكيف تفعل.

وعلى هذا ورد قول أبي الطيب المتنبي:

إِذَا شِئْتَ حُفْتَ بِي عَلَى كُلِّ سَابِحٍ رجال كأن الموت فى فمها شهد2

فهاتان لفظتان هما "العسل" و"الشهد" وكلاهما حسن مستعمل، لا يشك في حسن استعماله وقد وردت لفظة "العسل" في القرآن الكريم دون لفظة "الشهد" لأنها أحسن منها، ومع هذا فإن لفظة "الشهد" وردت في بيت أبي الطيب فجاءت أحسن من لفظة العسل في بيت الأعرج.

وكثير ما نجد أمثال ذلك في أقوال الشعراء المفلقين وغيرهم من بلغاء الكتاب ومصقعي الخطباء، وتحته دقائق ورموز، وإذا علمت وقيس عليها أشباهها ونظائرها وكان صاحب الكلام وفي النظر والنثر ق انتهى إل الغاية القصوى في اختيار الألفاظ ووضعها في مواضعها اللائقة بها(3) .

(1) سورة الأحزاب:4.

2- الديوان . المتنبي .ص:198

(3) -المثل السائر: ج 1: 125

ونجده يسوق نفس الشاهد القرآني الذي ساقه عبد القاهر الجرجاني في مقام المفاضلة بين تركيب الألفاظ وإفرادها، يقول: ''واعلم أن تفاوت التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر مما يقع في مفرداتها، لأن التركيب أعسر وأشق ألا ترى أن ألفاظ القرآن الكريم – من حيث انفرادها- قد استعملتها العرب ومن بعدهم، ومع ذلك فإنه يفوق جميع كلامهم ويعلو عليه وليس في ذلك إلا لفضيلة التركيب.

وهل تشك أيها المتأمل لكتابنا هذا إذا فكرت فيقوله تعالى:

{وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ} (1) .

أنك لن تجد ما وجدته لهذه الألفاظ من المزية الظاهرة إلا لأمر رجع إلى تركيبها، وأنه لم يعرض لهذا الحسن إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة. وكذاك إلى آخرها(2)

فالرأي الذي قال به ابن الأثير في مجال التفاضل هو رأي عبد القاهر الجرجاني الذي بسطه في دلائل الإعجاز، وقدنقله بمعظم ألفاظه، ومع نفس الشاهد القرآني ويستطرد ابن الأثير في عرض الأمثلة الدالة على جزابة اللفظة ومتانتها في موضع وركاكتها في موضع آخر، والسر في ذلك ألفتها وحسن جوارها ولياقة سبكها. يقول: "وسأضرب لك مثلا يشهد بصحة ما ذكرته، وهو أنه قد جاءت لفظة واحدة في آية من القرآن وبيت من الشعر فجاءت في القرآن جزلة متينة وفي الشعر ركيكة ضعيفة، فأثر التركيب في هذين الوصفين الضدين.

أما الآية فهي**قوله تعالى:**

{يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَٰكِنۡ إِذَا دُعِيتُمۡ فَٱدۡخُلُواْ فَإِذَا طَعِمۡتُمۡ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسۡتَـٔۡنِسِينَ لِحَدِيثٍۚ إِنَّ ذَٰلِكُمۡ كَانَ يُؤۡذِي ٱلنَّبِيَّ فَيَسۡتَحۡيِۦ مِنكُمۡۖ وَٱللَّهُ لَا يَسۡتَحۡيِۦ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ وَإِذَا سَأَلۡتُمُوهُنَّ مَتَٰعٗا فَسۡـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٖۚ ذَٰلِكُمۡ أَطۡهَرُ

(1)- سورة هود:44.

(2)- المثل السائر.ج1: ص 126

لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ۚ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴿٥٣﴾} (1) .

أما البيت الشعري فهو قول أبي الطيب المتنبي:

تَلَذُّ لَهُ الْمُرُوءَةُ وَهِيَ تُؤْذِي وَمَنْ يَعْشَقُ يَلُذُّ لَهُ الغَرَامُ (2)

وهذا البيت من أبيات المعاني الشريفة، إلا أن لفظة "تؤذي" قد جات فيه وفي الآية من القرآن، فحطت من قدر البيت لضعف تركيبها، وحسن موقعها في تركيب الآية.

فأنصف أيها المتأمل لما ذكرناه وأعرضه على طبعك السليم، حيث تعلم صحته، وهذا موضع غامض يحتاج إلى فصل فكرة وإمعان نظر وما تعرض للتنبيه عليه أحد قبلي(3)

والراجح أنه ليس فيما قال ابن الأثير رأي جديد، بل أنه نقل كلام عبد القاهر ورأيه وأمتلته، بل عبد القاهر كان أكثر إثراءا وأدق تحليلا واستدلالا، فعن الآية السابقة يقول: «فإن شككت فتأمل هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت، لأدت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية؟ قل: أبلعي. واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها ومابعدها، وكذلك فاعتبر سائر ما يليها، وكيف بالشك في ذلك، ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض، ثم أمرت، ثم في أن كان النداء ب"يا" دون "أي" نحو "يا أيتها الأرض" ثم إضافة الماء إلى "الكاف" دون أن يقال "إبلعي الماء" ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها، نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها، ثم أن قيل: وغيض الماء" فجاء الفعل على صيغة "فُعِلَ" الدالة على أنه لم يغض إلا بأمر آمر وقدره قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو ثم إضمار السفينة قبل الذكر، كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة "قيل" في الخاتمة ب "قيل" في الفاتحة.

(1) -سورة الأحزاب:53.

(2) -ديوان المتنبي ج4 ص: 75

(3) -المثل الثائر ج 1. ص: 127

أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة، وتحضرك عند تصورها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقا باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق؟ أم كل ذلك مما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب؟

فقد اتضح إذن اتضاحا لا يدع للشك مجالا أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة وأن الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ(1)

ولسنا ندري سبب عدم إشارة ابن الأثير إلى آراء من سبقوه، وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجاني، إلا اعتداده بنفسه وتقديمه لرأي على أنه سبق و ابتداع.

وقد أشرنا في باب الفصاحة أن ابن الأثير يقصر فصاحة اللفظة في الجانب الصوتي فقط فالألفاظ عنده داخلة في حيز الأصوات لأنها مركبة من مخارج الحروف فما استلذه السمع منها فهو الحسن وما كرهه ونبا عنه فهو القبيح، وبذلك فتح باب النقد على ما ذكره ابن سنان الخفاجي في كتابه مستصغرا ما ذكره، وأن لا حاجة له في باب الفصاحة وهو تعارض صارخ لما قاله عبد القاهر الجرجاني سابقا بأنه لا قيمة للفظة خارج السياق " أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة وتحضرك عند تصورها هيبة وتحيط بالنفس من أقطارها تعلقا باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالي في النطق؟"(2)

والظاهر أن ابن الأثير قد قاده تعصبه إلى الوقوع في تقدير ضيق لمستويات الفصاحة برفضه خصائص ابن سنان الخفاجي، وحصرها في مجالها الصوتي فقط، وهو تقدير ضعيف بالنظر إلى ما قدمه سالفه.

- ومع ذلك نجد له بعض الاجتهادات والتخريجات في باب فصاحة القرآن الكريم. يقول "وإذا نظرنا إلى حكمة أسرار الفصاحة في القرآن الكريم، غصنا منه في بحر عميق لا قرار

(1) دلائل الإعجاز ص: 46

(2) –م .ن ص 46

لـــــه، فـــــمـــــن ذلـــــك قـــــولـــــه تـــــعـــــالى:

{فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿١٣٣﴾} (1) .

فإن هذه الآية قد تضـمنت خمسـة ألفاظ هي: الطوفان والجراد والقُمَل والضـفادع والدَّم. وأحسـن هذه الألفاظ الخمسة هي: الطوفان والجراد والدم، فلما وردت هذه الألفاظ الخمسة بجملتها قدم منها لفظتا "الطوفان" و"الجراد" وأخرت لفظة الدم آخرا. وجعلت لفظة "القُمَّل" و"الضـفادع" في الوسـط. ليطرق السمع أولا الحسن من الألفاظ الخمسة وينتهي إليه آخرا. ثم إن لفظة "الدَّم" أحسن من لفظتي الطوفان و"الجراد" وأخف بي الاســـتعمال، من أجل ذلك جيئ بها آخرا ومراعاة مثل هذه الأســـرار والدقائق في استعمال الألفاظ ليس من القدرة البشرية. "(2) .

وقد يقوده تحمسه في الرد على خصومه إل تفسيرات سطحية ساذجة، أبعد ما يكون عن التفسير البلاغي المرجو من رجل سبر أغوار علوم اللغة وآدابها. يقول: «وحضر عندي في بعض الأيام رجل متفلسف، فجرى ذكر القرآن الكريم فأخذت في وصفه، وذكر ما اشتملت عليه ألفاظه ومعانيه من الفصاحة والبلاغة. فقال ذلك الرجل أي فصاحة هناك، وهو يقول: قوله تعالى: {تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾} [سورة النجم:22].3

فهل في لفظة ضيزى من الحس ما يوصف؟

فقلت له: ‘‘اعلم أن لاستعمال الألفاظ أسرار لم تقف عليها أنت ولا أئمتك مثل ابن سينا والفارابي، ولا من أضلهم مثل أرسطاليس وأفلاطون، وهذه اللفظة التي أنكرتها في القرآن هي لفظة فإنها في موضعها لا يسد مسدها غيرها، ألا ترى أن السورة كلها التي هي سورة النجم مسجوعة على

(1) -سورة الأعراف:133.

(2) – المثل السائر ج1، ص 129

(3)- سورة النجم:22.

حرف الياء. قوله تعالى:

{وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ ۝٥} (1) . وكذاك إلى اخر السورة، فلما ذكرت الأصنام فلما ذكرت الأصنام وقسمة الأولاد وما كان يزعمه الكفار

قال تعالى: {أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلۡأُنثَىٰ ۝٢١ تِلۡكَ إِذٗا قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ ۝٢٢} (2) .

فجاءة اللفظة على الحرف المسجوع الذي جاءت السورة جميعها عليه وغيرها لا يسد مسدها في مكانها(3)

فانظر كيف فسر بلاغة هذه اللفظة في حدود ضيقة لا يتجاوز توافقها مع فواصل الآيات الأخرى وينهي معكرته بقوله: "فلما سمع ذلك الرجل ما أوردته عليه ربا لسانه في فمه إفحاما، ولم يكن عنده في ذلك شيء سوى العناد الذي مسنده تقليد بعض الزنادقة الذين يكفرون تشهيا ويقولون ما يقولونه جهلا وإذا حوققوا عليه ظهر عجزهم وقصورهم"(4)

ويخصص ابن الأثير القسم الثاني من مقالته في المثل السائر للألفاظ المركبة. وهو قسم يخرج فيه من مناقشة قضايا الأفراد والتركيب والجدل العميق الذي دار حولهما إلى ضبط بعض المصطلحات البلاغية، وكنا قد أشرنا سابقا إلى أن ابن الأثير لم يلتزم التقسيم الثلاثي لعلوم البلاغة كما ورد عند معاصره السكاكي بل نهج لنقسه منهجا قائما على رؤياه الجمالية للكلام بشقيه المنظوم والمنثور، وهذه الرؤية قامة على ثنائية اللفظ والمعنى فالكلام عنده صياغة لفظية وصناعة معنوية وتحت الصناعتين تندرج كل المصطلحات والمفاهيم البلاغية التي ناقشها في كتبه.

(1) -سورة النجم:1-5.
(2) -سورة النجم:21-22.
(3) -المثل السائر ج1، ص 177
(4) - م، ن ض 178.

وفي قسم الصناعة اللفظية المركبة يستخلص ابن الأثير جملة من المصطلحات البلاغية لخصها في ثمانية أنواع، هي:

السجع والتصريح والتجنيس والترصيع ولزوم ما لا يلزم والموازنة واختلاف صيغ الألفاظ وتكرير الحروف.

والملاحظ أن هذه المصطلحات الثمانية اعتدناها عند علماء عصره وعلى رأسهم السكاكي ضمن علم البديع وبالأخص اللفظي منه.

ومنه يمكن القول إن ما يعنيه ابن الأثير بالمصطلحات البلاغية المتعلقة بالألفاظ المركبة البديع اللفظي.

السجع

لغة: سجع يسجع سجعا، استوى واستقام وأشبه بعضه بعضا، والسجع الكلام المقفى، والجمع أسجاع وأساجيع، وكلام مسجع، وسجع يسجع أي تكلم بكلام له فواصل كفواصل الشعر من غير وزن، وقال ابن حني: سمي سجعا لاشتباه أواخره وتناسب فواصله. (1)

والسجع هو الفن المعروف في الأدب العربي وقد سماه تسجيعا قدامة وابن الزملكاني والمصري وابن مالك والعلوي(2) . والسجع عند السكاكي في النثر كما القوافي في الشعر(3)

والسجع من أوصاف البلاغة في موضعه، وعند سماحة القول فيه، وأن يكون في بعض الكلام لا كله. قال ابن جني: "ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعا لذَّ لسماعه فحفظه فإذا حفظه كان جديرا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعا لم تأنس النفس به، ولا ألفت لسمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإن لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له وجيء به من اجله.

والملاحظ أن السجع طلب استعماله في المثل ليلذ سمعه، ويسهل حفظه، ولكن إن كثر لزومه في الكلام خرج إلى التكلف والمغالاة، وكان ضرره أكثر من نفعه.

يقول ابن وهب: "أما أن يلزمه الإنسان في جميع قوله ورسائله وخطبه ومناقلاته فذلك جهل من فاعله وعي من قائله "

وحده عند ابن الأثير "تواطؤ الفواصل في الكلام المنثور على حرف واحد"(4)

والمطلع على كتبه ورسائله يجد له شغفا وولعا باستعمال هذا اللون البديعي، ولا يكاد ينقطع عنه في كل صفحة من صفحات كتبه، ولذلك يعترض على من يذم استعماله، ويصفه بالعجز، يقول: "وقد خصه بعض أصحابنا من أرباب هذه الصناعة، ولا أرى لذلك وجها سوى عجزهم على أن

(1) -العين ج1، ص 214

(2) -معجم المصطلحات البلاغية. أحمد مطلوب. ص 311

(3) -مفتاح العلوم، ص 203

(4) -المثل السائر: ج1: ص 210

يأتو به، وإلا فلو كان مذموما لما ورد في القرآن الكريم، فإنه قد أتى منه بالكثير حتى إنه ليؤتي بالسورة جميعا مسجوعة، كسورة الرحمن وسورة القمر وغيرها، وبالجلمة فلم تخل منه سورة من السور"(1) .

ويضيف قائلا: «وقد ورد على هذا الأسلوب من كلام النبي صلى الله عليه وسلم شيء كثير أيضا، فمن ذلك ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "استحيوا من الله حق الحياء، قلنا إنا لنستحي من الله يا رسول الله، قال: "ليس ذلك، ولكن الاستحياء من الله أن تحفظ الرأس وما وعى، والبطن وما حوى، وتذكر الموت والبلى ومن أراد الآخرة ترك زينة الحياة الدنيا"(2)

ويرد ابن الأثير على القائلين بنكران النبي للكلام المسجوع بقوله: "فإن قيل إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبعضهم منكرا عليه وقد كلمه بكلام مسجوع، "أسجعا كسجع الكهان؟"، ولولا أن السجع مكروه لما أنكر النبي، فالجواب عن ذلك أنا نقول: لو كره النبي صلى الله عليه وسلم السجع مطلقا لقال: أسجعا؟ ثم سكت وكان المعنى يدل على إنكار هذا الفعل لم كان، فلما قال أسجعا كسجع الكهان صار المعنى معلقا على أمر وهو إنكار الفعل لم كان عل هذا الوجه، فعلم أنه إنما ذهب من السجع ما كان مثل سجع الكهان لا غير وأنه لم يذم السجع على الإطلاق.

وطبيعي أن ينتصر ابن الأثير لهذا اللون البديعي أيما انتصار، لأنه أحد مقومات أسلوبه وركنا متينا من أركان رسائله، وكتاباته بل يعتبر نفسه إماما فيه وقلة من يحسنونه فهو مقام تزل عنه الأقدام، ولا يستطيعه إلا واحد من أرباب هذا الفن بعد الواحد ومن أجل ذلك كان أربابه قليلا(3)

والأصل في السجع عند ابن الأثير هو الاعتدال في مقاطع الكلام والاعتدال مطلوب في جميع الأشياء، والنفس تميل إليه بالطبع، فإن عدل عن هذا الأصل فقد رونقه وسقط في الغثاثة والتكلف.

وفوق ذلك يردف ابن الأثير حده للسجع بجملة من الشروط يمكن حصرها فيما يلي:

(1) المصدر السابق: ص 210

(2) المصدر نفسه: ص 211

(3) ينظر المصدر نفسه: ص 212

1. اختيار مفردات الألفاظ: يقول: "بل ينبغي أن يتكون الألفاظ المسجوعة حلوة حارة طنانة رنانة، لا غثة ولا باردة، وأعني بقولة "غثة باردة"، أن صاحبها يصرف نظره إلى السجع نفسه من غير نظر إلى مفردات الألفاظ المسجوعة، وما يشترط لها من الحسن، ولا إلى تركيبها وما يشترط له من الحسن(1) .

2. اختيار التركيب: وما ينطبق على اللفظة مسجوعة من شروط، ينطبق على التركيب كذلك.

3. أن يكون اللفظ في الكلام المسجوع تابعا للمعنى، لا المعنى تابعا للفظ، يقول: "فإن صفي الكلام المسجوع من الغثاثة والبرد، فإن وراء ذلك مطلبا آخر وهو أن يكون اللفظ فيه تابعا للمعنى لا أن يكون المعنى فيه تابعا للفظ، فإنه يجيء عند ذلك كظاهر مموه على باطن مشوه، ويكون مثله كغمد من ذهب على نصل من خشب"(2)

4. أن تكون كل واحدة من الفقرتين المسجوعتين دالة على معنى غير المعن الذي دلت عليه أختها، ويؤكد ابن الأثير هذا بقوله "والذي أقوله في ذلك هو أن تكون كل واحدة من السجعتين المزدوجتين مشتملة على المعنى الذي اشتملت عليه أختها، فإن كان المعنى فيهما سواء فذلك هو التطويل بعينه، لأن التطويل إنما هو الدلالة على المعنى بألفاظ يمكن الدلالة عليه بدونها، وإذا وردت سجعتان تدلان على معنى واحد كانت إحداهما كافية في الدلالة عليه، وكل كلام الناس المسجوع جار عليه (3)

فالأصل عند ابن الأثير أن يختلف معنى السجعتين والغلط الذي وقع فيه الكثير هو تساوي السجعتين في المعنى.

(1) المصدر السابق: ص 213
(2) م.ن: ص 214
(3) م.ن: ص 214

كما ينبغي أن يحمل ذلك كله على الطبع لا التكلف، فإنه يجيء في غاية الحسن، وهوأعلى درجات الكلام وإذا تهيئ للكاتب أن يأتي به في كتابته كلها على هذه الشريطة فإنه يكون قد ملك رقاب الكلم، يستعبد كرائمها، ويستولد عقائمها، وفي مثل ذلك فليتنافس، وعن مقامه فليتقاعس ولصاحبه أولى بقول أبي الطيب المتنبي:

أَنْتَ الوَحِيدُ إذَا رَكِبْتِ طَرِيقَةٌ وَمِنْ الرَّدِيف وَقَدْ رَكِبَتْ غَضَنْفَرَا[1]

ويقسم ابن الأثير السجع في كتبه إلى ثلاثة أقسام من حيث الفاصلتين:

الأول: أن يكون الفصلان متساويين، بحيث لا يزيد أحدهما عن الآخر، وهذا هو السجع المتوازي لأن الفاصلتين تكونان فيه متوافقتين وزنا وتقفية وذلك مثل قوله تعالى : { {فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴿١٠﴾} [سورة الضحى:10]. (2) . فاتفقت تقهر وتنهر وزنا وتقفية ومثله قوله تعال: {وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا ﴿١﴾ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ﴿٢﴾ } [سورة العاديات:1].(3) . وهذا النوع أشرف أنواع السجع- في رأيه- لما فيه من الاعتدال.

القسم الثاني: أن يكون الفصل الثاني أطول من الفصل الأول، بحيث يكون هذا الطول مقبولا ومعتدلا، فإذا خرج به عن حد الاعتدال صار قبيحا ومستكرها ومن ذلك قوله تعالى: قوله تعالى: {وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ﴿٨٨﴾ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدّٗا ﴿٩٠﴾} [سورة مريم:88-90]. (4) .

ويستثني ابن الأثير من هذا القسم ما كان من السجع على ثلاثة فقط فإن الفقرتين الأوليتين يحسبان في عدة واحدة، ثم باقي الثلاثة، فينبغي أن تكون طويلة طولا يزيد عليهما، فإذا كانت الأولى والثانية أربع تكون الثالثة عشر لفظات أو إحدى عشر، مثال ذلك ما ذكره في وصف صديق له:

1(- الديوان. المتنبي .ص:524

(2) -سورة الضحى:9-10.

(3)- سورة العاديات:1-3.

(4) -سورة مريم:88-90.

"الصـــديق من لم يعتض عنك بخالف، ولم يعاملك معاملة حالف، وإذا بلغته وشـــاية أقام عليها حد سارق أو قاذف"(1)

القســـم الثالث: وهو عكس الثاني أي ما كان فيه الفصـــل الثاني أقصـــر من الفصـــل الأول، وهو المعيب الفاحش، وســـبب ذلك – في رأيه- أن الســـجع يكون قد اســـتوفى أمده من الفصـــل الأول، بحكم طوله، ثم يأتي الفصل الثاني قصيرا عن الأول، فيكون كالشيء المبتور، فيبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها. (2)

وهذه الأقسام الثلاثة تندرج تحت قسمين كبيرين من حيث الطول والقصر.

الأول: الســجع القصــير: وهو أن تكون كل واحدة من الســجعين مؤلفة من ألفاظ قليلة، إذ كلما قلت الألفاظ كان أحسن وذلك لقرب الفواصل المسجوعة، ولا يستطيعه إلا البارع لوعورة المسلك، وضيق المجال في استجلابه، وتتفاوت درجاته بين عدة الألفاظ، تبدأ من لفظتين لفظتين إلى عشر، أما السجع القصير فاحسنه ما كان مؤلفا من لفظتين إلى عشر، يقول ابن الأثير: «أما السجع القصير فاحسنه ما كان مؤلفا من لفظتين

كقوله تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ۝٤ وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ ۝٥} (3) .

الآخر: السجع الطويل: هو الذي تطول فيه الألفاظ وتستجلب له، وهذا أسهل تناولا من الأول وأيضا تتفاوت درجاته بين عدة ألفاظ من أحد عشر إلى اثنتي عشر، وأكثر من خمسة عشر لفظا، ومنه ما يكون تأليفه من عشرين لفظا.

(1) -المثل السائد: ج1 ص 256

(2) –م.ن: ص 257

(3) -سورة المدثر:1-5.

ومن ذلك قوله تعالى:

{وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَئُوسٌ كَفُورٌ ﴿٩﴾ وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾} (1) .

ومن السجع الطويل ما يكون تأليفه من عشرين لفظة فما حولها كقوله تعالى:

{إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿٤٣﴾ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴿٤٤﴾} (2) .

وقد يتجاوز السجع الطويل هذه العدة وهو غير مضبوط.

وبعد هذا يمضي ابن الأثير في طرح شواهده النثرية من رسائله ومكاتباته التي شغلت حيزا كبيرا من مؤلفاته، مقدما نفسه أحيانا بأنه متبوع لا تابع فيما ابتدعه من السجع، وينوه في نفس الوقت برسائل الصابي التي لا تقل شأنا في هذا المقام، فمما استشهد به من رسائله قوله: «وأما التقليد الذي أنشأته أنا فهو هذا".

"أما بعد فإن أمير المؤمنين يبدأ بحمد الله الذي يكون لكل خطبة قيادا، ولكل أمر مهادا، ويستزيد من كل نعمة التي جعلت له التقوى زادا، وحملته عبء الخلافة فلم يضعف عنه طوقا، ولم يأل فيه اجتهادا، وصغرت لديه أمر الدنيا فما تسورت له محرابا، ولا عرضت عليه جيادا، وحققت فيه قوله تعالى: {تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾} (3) .

، ثم يصلي على من خرجت الملائكة لنصره إمدادا، وأسرى به إلى السماء حتى ارتقت سبعا شدادا،

(1) -سورة هود:9-10.
(2)- سورة الأنفال:43-44.
(3) -سورة القصص:83.

وتجلى له ربه فلم يزغ له بصـــرا ولا أكذب فؤادا، ثم من بعده على أســـرته الطاهرة التي زكت أوراقا وأعوادا، وورثت النور المبين تلادا، ووصفت بأنها أحد الثقلين هداية ورشادا".

وأما عن الصابي فيورد له مثالا من استفتاحات رسائله بقوله: «ووجدت للصابي تقليدا أنشأه لفخر الدولة أبي الحسن بن ركن الدولة أبي علي ابن بوية عن الخليفة الطائع رحمه الله، ومنه قوله ". . . أمره بتقوى الله التي هي العصمة المتينة، والحية الحصينة والطود الأرفع والمعاذ الأمنع، والجانب الأعز والملجأ الأحرز، وأن يستشعرها سرا وجهرا، ويستعملها قولا وفعلا، ويتخذها ذخرا دافعا لنوائب القدر، وكهفا حاميا من حوادث الغير، فإنها أوجد الوسائل وأقرب الذرائع.

التصريع

من صـرع الباب أي جعله له مصـراعين، والمصـراعان بابا القصـيدة بمنزلة المصـراعين الذين هما بابا البيت. ويرى صـاحب العمدة أن اشـتقاق التصـريع من مصـراعي الباب، ولذلك قيل لنصـف البيت مصراعا كأنه باب القصيدة ومدخلها، وقيل بل هو من الصرعين وهما طرفي النهر(1)

وقال أبو إسـحاق الزجاج: الأول من طلوع الشـمس إلى اسـتواء النهار" والآخر من ميل الشـمس عند كبد السماء إلى وقت مغيبها.

وقال قوم الصَّرع: المثل(2)

ويرى أن سـبب التصـريع مبادرة الشـاعر القافية، ليعلم في أول وهلة أنه أخذ في كلام موزون غير منثور ولذلك وقع في أول الشعر.

وربما صـرع الشـاعر في غير الابتداء، وذلك إذا خرج من قصـة إلى قصـة، أو من وصـف شـيء إلى وصف شيء آخر، فيأتي حينئذ بالتصريع إخبارا بذلك، وتنبيها عليه(3) .

(1) -العمدة: ص 288

(2) -المصرد نفسه ص 188

(3) -المصدر نفسه ص 289

وقد سبق إلى معرفة التصريع علماء العروض كالخليل، وقد كانوا يعدونه من محاسن الكلام قال أبو تمام يمتدحه:

وَتَقِفُوا لِي الجَـدْوَى بجَـدْوَى وَإِنَّمَـا يُرَوِّقُكَ بَيْتَ الشّـعْر حَتّى يَصْـرَعَ [1]

يقول قدامة: «وربما صـــرعوا أبياتا أخر من القصـــيدة بعد البيت الأول وذلك يكون من اقتدار الشـاعر. وأكثر من كان يستعمل ذلك أمرؤ القيس لمحله من الشعر، وذكر أن كثيرا من الشعراء من سـلك مسـلك أمرؤ القيس ومنه أوس بن حجر، والمرقش، وحسـانا، والشـماخ، وعبيد ابن الأبرص، وابن أحمد الباهلي، وأميه ابن حرثان" ويضـــيف " وإنما يذهب الشـــعراء المطبوعون المجيدون لأن بنية الشعر إنما هي التسجيع والتقفية، فكلما كان الشعر أكثر اشتمالا عليه كان أدخل له في باب الشعر وأخرج له من باب النثر(2)

وقال ابن سنان: وأما التصريع فيجري مجرى القافية في الشعر، وليس الفرق بينهما إلا أنه في آخر النصف الأول من البيت والقافية في آخر النصف الثاني منه، وإنما شبه بالقافية مصراعي الباب.

ويعرفه ابن الأثير–أي التصريع– في الشعر بمنزلة السجع في الفصلين من الكلام المنثور، وفائدته في الشعر أن قبل كمال البيت الأول من القصيدة تعلم قافيتها وشبه البيت المصرع بباب له مصراعان متشاكلان. وقد فعل ذلك القدماء والمحدثون، وفيه دلالة على سعة القدرة في أفانين الكلام(3)

وعلى عادته يفضـل ما جاء منه عفوا غير متكلف، وما كان منه قليلا فيكون كالغرة في الوجه، أو كالطراز في الثوب، لأن الكثرة لا تكون مرضية لأنها تأتي على التكليف

ويقسمه إلى سبعة أقسام أو مراتب، وهي قسمة تدل على الدقة في معرفة الفروق الدقيقة الرقيقة المدموجة بين لفظة في تركيب وآخر.

1- الديوان. أبوتمام.ص:190

(2) –نقد الشعر. ص: 60

(3) –المثل السائر: ج1 ص 258

الأولى: ويراها أعلى درجات التصريع، وهي أن يكون كل مصراع من البيت مستقلا بنفسه، فيفهم معناه دون الحاجة إلى الشطر الثاني من البيت، ويسمى التصريع الكامل.فإن كل مصراع من هذا البيت مفهوم المعنى بنفسه، غير محتاج إلى ما بليه، وعليه ورد كقول المتنبي:

إِنْ كَانَ مَدْحًا فَالنَّسِيبُ المُقَدَّمُ أَكْلٌ فَصِيحٌ قَالَ شِعْرًا مُتَيْمٌ (1)

الثانية: أن يكون المصراع الأول مستقلا بنفسه غير محتاج الذي يليه، فإذا جاء الذي يليه كان مرتبطا به كقول امرئ القس

قَفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيب وَمَنْزِل بِسَقَطَ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُول فَحَوْمِلِ2

فالمصراع الأول غير محتاج إلى الثاني في فهم معناه لكن لما جاء الثاني صار مرتبطا به، وكذلك ورد قول أبي تمام

أَلَمْ يَأْنِ أَنْ تَرْوِيَ الظِّمَاءُ الحَوَائِمَ وَأَنْ يُنْظِمَ الشَّمْلَ المُشَتَّتَ نَاظِمُ (3)

وعليه ورد قول المتنبي

الرَّأْيُ قَبْلَ شَجَاعَةِ الشُّجْعَانِ هُوَ أَوَّلٌ وَهِيَ فِي المَحَلِّ الثَّانِ (4)

الثالثة أن يكون المصراع الأول غير مستقل بنفسه ولا يفهم معناه إلا بالثاني ويسمى التصريع الناقص وليس بمرضي ولا حسن، فما ورد منه ول المتنبي

مَغَانِي الشِّعْب طَيِّبًا فِي المَغَانِي بِمَنْزِلَةِ الرَّبِيع مِنْ الزَّمَانِ5

فإن المصراع الأول يستقل بنفسه في فهم معناه دون ان يذكر المصراع الثاني.

---

(1) –المصدر السابق نفسه ص 259

2- الديوان. امريء القيس . ص:21

(3) –ديوان أبي تمام ص 275

(4) – الديوان. المتنبي ص 174

5- م.ن.ص:33

الرابعة: أن يكون المصراع الأول غير مستقل بنفسه لا يفهم معناه إلا بالثاني، ويسمى التصريع الناقص، وليس بمرضي ولا حسن، فما ورد منه قول المتنبي السالف

الخامسة: ان يكون التصريع في البيت بلفظة واحدة وسط قافية، ويسمى التصريع المكرر وهو ينقسم قسمين أحدهما أقرب حالا من الآخر، فالأول أن يكون بلفظة حقيقية لا مجاز فيها، وهو أنزل الدرجتين لقول عبيد بن الأبرص:

فَكُلُّ ذِي غِيبَةٍ وَغَائِبُ الْمَوْتِ لَا يَؤُوبُ [1]

القسم الآخر أن يكون التصريع بلفظة مجازية يختلف المعنى فيها، كقول أبي تمام:

فَتًى كَانَ شِرْبًا لِلْعَفَاةِ وَمُرْتَعًا فَأَصْبَحَ لِلْهِنْدِيَّةِ الْبَيْضُ مُرْتَعًا[2]

السادسة: أن تذكر المصراع الأول ويكون معلقا على صفة يأتي ذكرها في أول المصراع الثاني ويسمى التصريع المعلق: فما ورد منه قول أمرؤ القيس

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الأَصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ [3]

فإن المصراع الأول معلق على قوله "يصبح" وهذا معيب جدا، وعليه ورد قول المتنبي

قَدْ عَلِمَ الْبَيْنُ مِنَّا الْبَيْتَ أَجْفَانًا تُدْمِي وَأَلْفٌ فِي ذَا الْقَلْبِ أَحْزَانٌ[4]

فإن المصراع الأول معلق على قوله ‘‘تدمي"(5)

السابعة: أن يكون التصريع في البيت" مخالفة القافية ويسمى التصريع المشطور، وهو أنزل درجات التصريع وأقبحها،

1- المثل السائر. ج1. ص:260
2- الديوان. أبو تمام. ص:374
(3- الديوان. امريء القيس. ص:48
(4- اليوان. المتنبي .375
(5) – المثل السائر.ج1 ص 261.

والظاهر ان ابن الأثير لم يخرج في أقسام التصريع عما توارد عليه أسلافه أو معاصروه، إلا ما أضفناه من شرح وتمثيل من الشواهد الشعرية، وقد نقل صاحب التبيان أنها ثمانية: وهي المراتب السبع التي ذكرها ابن الأثير، غير أنه عد المرتبة الخامسة نوعين(1)

وأما المرتبة السابعة فهي عند قدامة بن جعفر عيب من عيوب القافية، وعرفها بأن تكون قافية المصراع الأول من البيت على (كلمة غير مفهومة) لان تكون قافية آخر البيت بحسبه، فتأتي بخلافه.

كما أن هذا اللون البديعي لا يعتبره ابن الأثير لونا مستقلا بنفسه، بل يجعله تابعا للسجع. أو كأنهما لون واحد. الأول يقع في النثر والثاني يقع في الشعر ولما كان ولعه الأول بالكتابة وأساليب التفنن فيها قائم استوفى باب التسجيع بالشرح. والتمثيل وقد استغرق منه ذلك عشرات الصفحات من مؤلفاته بينما لم يتجاوز كلامه عند التصريع بضع أسطر جاءت في آخر كلامه عند السجع.

التجنيس

الجنس الضرب من كل شيء، وهو من الناس، ومن الطير، ومن حدود النحو والعروض، ومن الأشياء جملة، ومنه المجانسة والتجنيس، ويقال: هذا يجانس هذا أي يشاكله وفلان يجانس البهائم، ولا يجانس الناس إذا لم يكن لم تمييز ولا عقل(2) .

وقال ياقوت الحموي: وأما اشتقاق الجناس فمنهم من يقول التجنيس هو تفعيل من الجنس، ومنه من يقول المجانسة المفاعلة من الجنس أيضا، ومنهم من يقول التجانس التفاعل من الجنس لأنه مصدر تجانس الشيئان إذا دخلا في جنس واحد(3) فالتجنيس هو التجانس والجناس والمجانسة، وكلها مشتقة من الجنس.

وقد تشعب القول في التجنيس وتعددت الآراء فيه بين اللغويين ورواه العشر والأدباء والبلغاء فللأصمعي كتاب سماه "الأجناس"، ولأبي عبد الله القاسم بن سلام كتاب "الأجناس من كلام العرب

(1) ينظر. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مغلوب ص: 466

(2) اللسان. (جَنَسَ)

(3) خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق، محمد طرفي وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط،، 1998م.ص 22

وما أشبه في اللفظ وما اختلف في المعنى"، وقد أشار سيبويه إلى فن التجنيس وسماه اتفاق اللفظتين والمعنى مختلف، وذكر المبرد مثل ذلك، وله كتاب " ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد" وسماه ثعلب "المطابق" وقال: "وهو تكرر اللفظة بمعنيين مختلفين"(1) .

وينطبق هذا التعريف على ما قاله ابن المعتز في كتاب البديع، إذ يضعه ثاني فن من فنون البديع. وتحفل كتب البلاغة بأنواع كثيرة منه، ذهبوا فيها كل مذهب، ومنها تجنيس الإشارة، وتجنيس الاشتقاق وتجنيس الإضافة، وتجنيس الإضمار، وتجنيس الإطلاق وتجنيس الاقتضاب، وتجنيس البعض، والتجنيس التام وتجنيس التحريف، وتجنيس التداخل. . . إلخ(2)

وقد استقر المصطلح عند ابن الأثير وسماه التجنيس، ودراسته له دراسة قيمة، لأنه تقيد بتعريفه له، ومن ثمة نفى عنه ماليس منه.

يقول "اعلم أن التجنيس غرة شامخة وجه الكلام، وقد تصرف العلماء من أرباب هذه الصناعة فيه، فغربوا وشرقوا لا سيما المحدثين منه، وصنف الناس فيه كتبا كثيرة، وجعلوه أبوابا متعددة، وإنما سمي هذا النوع مجانسا لأن حروف ألفاظه يكون تركيبها من جنس واحد، وحقيقته أن يكون اللفظ واحدا والمعنى مختلفا. (3)

والملاحظ ن تعريف ابن الاثير جاء جامعا مانعا، إلى حد كبير، فكثير من سابقيه ومعاصريه ركزوا على التجانس اللفظي دون الإشارة إل اختلاف المعنى، كالقزويني مثلا.

وعلى هذا الأساس أخرج ما يصطلح عليه جناس الاشتقاق عند بعض علماء البلاغة من الجناس، إذ هو ليس منه، ومرد ذلك إل الخلاف بينهما، فكما هو معروف عن الجناس أنه اتفاق اللفظتين واختلاف المعنيين أما هذا النوع فهو تشابه اللفظتين في الحروف والأصول، وفي المعنى كذلك وقد أطلق عليه الترديد وضرب لذلك مثلا بقول أبي التمام

(1) –قواعد الشعر. ثعلب.ص:56

(2)– ينظر: معجم المصطلحات البلاغية: أحم مطلوب: ص 282.

(3) –المثل السائر، ج1، ص 262

أَظُنُّ أَنَّ الدَّمْعَ فِي خَدِي سَيُبَقِي رُسُـــومًا مِنْ بُكَائِي فِي الرّسُـــومِ[1]

فالرسم هنا بمعنى واحد.

ويقسم ابن الأثير الجناس إل قسمين رئيسيين جناس حقيقي، وجناس مشبه فالحقيقي هو ما توفر فيه شرط اللفظ المشترك والمعنى المختلف، وما عداه فليس من التجنيس الحقيقي في شيء. إلا أنه قد خرج من ذلك ما يسمى تجنيسا، وتلك تسمية بالمشابهة لا أنها دالة على حقيقة المسمى بعينه.

وهي إشارة منه إلى أن جملة الأقسام التي ناقشها سابقوه ليست من الجناس في شيء، إلا إذا توفر الشرط السابق الذكر، وإنما هي ملحقة به ومشابهة له.

وقد قسم التجنيس المشبه إلى ستة أقسام، يقول "وعلى هذا فإنني نظرت في التجنيس وما شبه فأجرى مجراه فوجدته ينقسم إلى أقسام، واحد منها يدل على حقيقة التجنيس لأن لفظه واحد لا يختلف، وستة أقسام مشبهة(2)

القسم الأول: التجنيس الحقيقي.

فهو أن تتساوى حروف ألفاظه في تركيبها ووزنها، كقوله تعالى: {وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍۚ كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤْفَكُونَ ۝} (3) .

ومما جاء منه في العر قول أبي تمام:

عَامِي وَعَامَ العَيْس بَيْنَ وَدِيقَةِ مَسْجُورَةِ وَتُنُوفَةِ صَيْـــــــتُودِ

حَتَّى أُغَادِرَ كُلَّ يَوْمٍ بالفَلَا لِلطَّيْر عِيـدًا مِنْ بَنَـات العِيـد[4]

فالعيد فحل من فحول الإبل والعيد المعروف من الأيام،

1- الديوان. أبو تمام.ص:288

(2) –م.ن .ص 262

(3) -سورة الروم:55.

4(- الديوان. أبو نواس.ص:523

وكذلك جاء على هذا النسق قول البحتري:

إِذَا العَيْنَ رَاحَتْ وَهِيَ عَيْنٌ عَلَى فَلَيْسَ بِسِرٍّ مَا تَسِرّ الأَضَالِعُ (1)

القسم الثاني: ما يشبه بالتجنيس.

وهو ستة أنواع

الأول: "تكون الحروف متساوية في تركيبها ومختلفة في وزنها، فمما جاء من ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم "اللهم أحسن خَلقي كما أحسنت خُلُقي". ألا ترى أن هذين اللفظتين متساويتان في التركيب مختلفتان في المعنى إلا أنهما قد اختلفا في الوزن(2)

ومنه قول البحتري:

وفرَّ الخائن المغرور يرجو أمانًا أيَّ ساعة ما أمان

يُهَابُ الِالتِفَاتَ وَقَدْ تَهَيّا للحظة طفه طف السنان(3)

القسم الثاني: من المشبَّه بالتجنيس، وهو أن تكون الألفاظ متساوية في الوزن مختلفة في التركيب بحرف واحد لا غير، وإن زاد على ذلك خرج من باب التجنيس.

فمما جاء قوله تعالى: : {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾} [سورة القيامة:(4) .

فإن هاتين اللفظتين على وزن واحد، إلّا أن تركيبهما مختلف في حرف واحد.

وكذلك: قوله تعالى: {وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُۖ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾} [سورة الأنعام:26].(5) .

(1) -ديون البحتري ج1 ص 45.

(2) -المثل السائد ج1 ص 267

(3)- ديوان البحتري ج1 ض 93

(4) -سورة القيامة:22-23.

(5)- سورة الأنعام:26.

وعلى نحو من هذا ورد قول النبي صلى الله عليه وسلم " الخيل معقود بنواصيها الخير".

وكذاك قول البحتري:

شَـــواجِرُ أرمـاح تُقطِّعُ بينهُم شـــواجِرَ أرحامٍ مَلوم قُطوعُها(1)

القسم الثالث: وهو أن تكون الألفاظ مختلفة في الوزن والتركيب بحرف واحد،قوله تعالى{وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۝٢٩ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡمَسَاقُ ۝٣٠} [سورة القيامة:29-30](2) .

ويسـوق ابن الأثير في ها القسـم جملة من الأمثلة التي جاءت في رسـائله ومكتباته: يقول: "وقد جاءني شـيء من ذلك عليه خفة الطبع لا ثقل التطبع. فمنه ما ذكرته في فصـل من كتاب إلى ديوان الخلافة يتضـمن ذكر الجهاد فقلت: "وخيل الله قد اشتاقت أن يقال لها اركبي، وسيوفه قد تطلَّعت أن يقال لها اضـربي، ومواطن الجهاد قد بعد عهدها باسـتسـقاء شـآبيب النحور، وإنبات ربيع الذباب والنسـور، وما ذاك إلّا لأنَّ العدو إذا طلب تقمَّص ثوب إذلاله، وتنصـل من صـحة نصـاله، واعتصـم بمعاقله التي لا فرق بينها وبين عقاله"(3)

وهو يشـير إلى لفظتين "معاقله" وعقاله" ومها قوله في وصـف بعض المنعمين: "فنحن من حسـن شيمه وفواصل إحسانه بين هند وهنيدة، ومن يمن نقيبته وأمانه غيبه أم معبد وأبي عبيدة"(4)

الرابع: ويسمى المعكوس:

وذلك ضـربان: أحدهما عكس الألفاظ والآخر عكس الحروف فالأول: لقولهم "عادات السـادات سادات العادات" ولقوله الآخر: «شيم الأحرار أحرار الشيم"(5)

وأحسن من هذا قول ابن الزقاق الأندلسي:

(1) –ينظر المثل السائد، ج1 ص 269

(2)- سورة القيامة:29-30.

(3)– المثل السائد: ج1 ص 270

(4) المصدر نالسابق، ص 271

(5) المثل السائر.ج1: ص 272

غـــيـــرتـــنـــا يـــد الـــزَّمـــا ن فـقـد شِـــبْـتُ والـتـحـى
فَـاسْـــتَـحَـالَ الضُّـــحَى دَجًّى وَاسْـــتَـحَـالَ الـدَّجِىُّ ضَـــحًى[1]

ويضـــيف قائلا: "وهذا الضـــرب من التجنيس له حلاوة، وعليه رونق، وقد سماه قدامة بن جعفر الكاتب "التبديل"، وذلك اسـم مناسـب لمسـمَّاه، لأنَّ مؤلف الكلام يأتي بما كان مقدَّمًا في جزء من كلامه الأول مؤخَّرًا في الثاني، وبما كان مؤخَّرًا في الأول مقدَّمًا في الثاني، ومثَّله قدامة بقول بعضـــهم: "اشكر لمن أنعم عليك، وأنعم على من شكرك"(2)

ومن هذا القسم قوله تعال {أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ٢٢} [سورة آل عمران:22](3) .

وأما الضرب الثاني من هذا القسم وهو عكس الحروف كقول بعضهم

أَهْدَيْتُ شَيْئًا يَقِلْ لَوْلَا أَحْدُوثَةُ الفَالِ وَالتَّبَرُّكِ
كُرْسِيٌّ تَفَاءَلَتْ فِيهِ لِمَا رَأَيْتُ مَقْلُوبَهُ يَسُرّكَ
وَطَفَّفْتْ أَلْثُمَ ثَغْرَهَا فَتَمَنَّعَتْ **تَحَجَّبْتَ عَنِّي بِقَلْبِ العَقْرَبِ[4]**

وإذ قلب العقرب صار برقعا.

يقول: وهذا الضرب نادر الاستعمال لأنه قل ما يقع كلمة تقلب حروفها فيجيء معناها صوابا(5)

الخامس: ويســمى المجنب: "وذلك أن يجمع مؤلف الكلام بين كلمتين، إحداهما كالتبع للأخرى والجنبية لها كقول بعضهم:

أبـا العبّـاس لا تحسِـــبْ بـأنّي لِشـــيء من حُلى الأشـــعار عاري
فلي طبعٌ كســـلســـال مَعين زُلال مـن ذُرا الأحـجـار جـار[6]

(1-م.ن.ص:373
(2) م.ن: ص 274
(3) سورة آل عمران:22.
(4- المثل السائر.ج1.ص:380
(5) المثل السائد ج1 ص 275
(6- كفاية الطالب. ص:210

ويعلق ابن الأثير على هذا القسم قائلا: "وهذا القسم عندي في نظر لأنه بلزوم ما يلزم أو لى منه بالتجنيس، ألا ترى أن التجنيس، هو اتفاق لفظ واختلاف المعنى، وهنا لم يتفق الأجزء من اللفظ وهو أقله. وأما اللزوم في الكلام المنثور فهو تساوي الحروف التي قبل الفواصل المسجوعة. وهذا هو كذلك. لأن العين والراء تساوي في البيت الأول في قوله "الأشعار" و "عار" والجيم والراء في قوله " الأحجار" و "جار". (1)

وهي ملاحظة دقيقة تدل على معرفة واسعة لابن الأثير بأساليب التوظيف البديعي، وهوما أشرنا إليه في بداية التفصيل في هذا النوع.

السادس: وهو ما يساوي وزنه تركيبه غير أن حروفه تتقدم وتتأخر وذلك كقول أبي تمام

وقد ورد في كلام المنثور: لقوله صلى الله عليه وسلم في فضيلة تلاوة القرآن الكريم: "يقال لصاحب القرآن اقرأ وارق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا فإن منزلتك عند آخر آية تقرأ. ".

فقوله "اقرأ" و "ارق" من التجنيس المشار إليه في هذا القسم". (2)

الترصيع

من قوله رصع الشيء عقده عقدا مثلثا متداخلا، وإدا أخدت سيرا فعقدت فيه عقدا مثلثة فذلك الترصيع، والترصيع التركيب يقال تاج مرصع بالجواهر وسيف مرصع أي محلى بالرصائع، وهي حلق يحلى بها، والواحدة رصيعة ورصع العقد بالجواهر نظمه فيه وضم بعضه إلى بعض (3)

فالترصيع مأخوذ من ترصيع العقد وذلك أن يكون في إحدى جانبي العقد من اللآلئ مثل ما في الجانب الآخر، أي مراعاة التوازن والتقابل في نسج هذا العقد وهو ما ينطبق على البيت الشعري.

(1) المصدر نفسه ص 276.

(2) المصدر نفسه ص 277

(3) اللسان (رصع)

وعند قدامة بن جعفر من صفات الوزن وقد عرفه بقوله "هو أن يتوخى في تصيير مقاطع الأجزاء في البيت على سجع أو شبيه أو من جنس واحد في التصريف. . . فالتصريع أن تكون الألفاظ متساوية البناء متفقة الانتهاء سليمة من عيب الاشتباه، وشين التعسف والاستكراه، يتوخى في كل جزئين منها متواليين أن يكون لهما جزءان متقابلان، يوافقانهما في الوزن ويتفقان في مقاطع السجع من غير استكراه ولا تعسف. . . "(1)

والترصيع من بواعث الإيقاع الداخلي للنص وهو يقيم بنيته على صنوف ايقاعية أخرى من الجناس والسجع وقد عرفه العسكري على هذا الأساس: "هو أن يكون حشو البيت مسجوعا وأصله من قوله رصعت العقد إذا فصلته(2)

وعلى هذا النهج سار الباقلاني حيث ربط بين الترصيع والجناس. فسمي نوعا منه "الترصيع مع التجنيس".

ويؤيد ابن رشيق هذا التوجه كذلك بقوله: "إذا كان تقطيع الأجزاء مسجوعا أو شبيها بالمسجوع فذلك هو الترصيع عند قدامة(3) ، وهو عنده قليل الاستعمال مخافة التكلف فضرورة التناسب والتوازن بين مقاطع الترصيع هي التي تخرجه إلى مستويات إيقاعية وجمالية تخدم القصيدة في حدود الطبع.

وعلى هذا لم تخرج تعريفات علماء البلاغة والبيان وحتى الإعجاز وآراء النقاد كابن منقذ الرازي والسكاكي والبغدادي. والحموي والسيوطي. وغيرهم.

وهو كذلك عند ابن الأثير فهو مأخوذ من ترصيع العقد، وذاك أن يكون في أحد جانبي العقد من اللآلئ مثلما في الجانب الآخر، وكذلك يجعل هذا في الألفاظ المنثورة من الأسجاع، وهو أن تكون كل لفظة من ألفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظ من ألفاظ الفصل الثاني في الوزن والقافية(4)

(1) نقد الشعر: ص 38

(2) الصناعيتين: ص 390

(3) العمدة: ج1. ص26.

(4) المثل السائر، ج1، ص 271

ويرى ابن الأثير أن الترصيع قل استعماله في القرآن لما فية من التكلف بل ينعدم –تماما – وأما من استشهد بوجوده بقوله تعالى: {وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ ١٤ يَصۡلَوۡنَهَا يَوۡمَ ٱلدِّينِ ١٥} [سورة الانفطار:14(1) . فليس الأمر كما وقع له، فإن لفظة "لفي" قد وردت في الفقرتين معا. وهذا يخالف شرط الترصيع الذي شرطنا. لكنه قريب منه.

ويضيف قائلا: "وأما في الشعر فإني كنت أقول إنه لا يتزن على هذه الشريطة، ولم أجده في أشعار العرب. لما فيه من تعمق الصنعة، وتعسف الكلفة وإذا جيء به في الشعر لم يكن عليه محض الطلاوة التي تكون إذا جيء به في الكلام المنثور(2)

وهو بذلك يخالف سالفيه ومعاصريه ممن استشهدوا في معظم أمثلتهم في الترصيع بالشعر فهذا قدامة تمثل بأبيات أبي صخر.

وَتِلْكَ هِيكَلَةُ خَوَدٍ مُبْتَلَّةٌ صَفْرَاءُ عَلِيلَةٌ فِي مَنْصِبٍ سَنَمْ
ذِبٌّ مُقْبِلُهَا خِدْلُ مُخَلْخَلُهَا كَالدَّعْصِ أَسْفَلُهَا مَخْضُوبَةُ القَدَم
سود ذوائبها بيض ترائبها مَحْضُ ضَرَائِفَا صِغٌ عَلَى الكرم(3)

وذكر الباقلاني أبيات للخنساء:

حَامِلِ الحَقِيقَةِ مَحْمُودُ الخَلِيقَةِ دي الطريقة نفاع وضرار
جَوَابُ قَاصِيَةِ جَزَّارِ نَاصِيَةٍ عقاد ألوية للخير جرار(4)

واختلف ابن الأثير مع أرباب هذه الصناعة في تقسيم الترصيع إلى قسمين:

الأول: التساوي في الوزن والقافية

الثاني: الاختلاف في الوزن.

(1) سورة الانفطار:14-15.
(2) المثل السائد، ج1، ص 278
(3) نقد العشر، ص 47
(4) –إعجاز القرآن، ص 146

فهو لا يميل إلى هذه القسمة ويرى الترصيع في القسم الأول فقط، لأن القسم الثاني أقرب إلى السجع.

والحقيقة أن مبدأ المساواة الذي راعاه ابن الأثير هو أساس الترصيع وسر انفراديته عن السجع، فإذا أسقط هذا المبدأ تداخل الجنسان.

وقد مثل له ابن الأثير نثراً وشعراً. فمن النثر قول الحريري في مقاماته: "فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه" فإنه جعل ألفاظ الفصل الأول مساوية لألفاظ الفصل الثاني وزنا وقافية فجعل "يطبع" بإزاء "يقرع" و "الأسجاع" بإزاء "الأسماع" و "جواهر" بإزاء "زواجر" و "لفظة" بإزاء "وعظة"(1)

ومن أمثله ذلك ما ورد في أحد رسائله يتضمن تثقيف أولاده يقول: "يد من قَوَّم أود أولاده ضرم كمد حساده.

وكذاك قول بعضهم في الأمثال المولدة عند العرب "من أطاع غضبه أضاع أدبه".

ويمثل كذلك بخطب أبي نباتة كقوله: "الحمد لله عاقد أزمة الأمور بعزائم أمره، وحاصد أئمة الغرور بقواصم مكره، وموفق عبيده لمغانم ذكره، ومحقق مواعيده بلوازم شكره. "(2) .

فجملة هذه الأمثلة تدخل في القسم الأول من الترصيع لتوفر شرطا الوزن والقافية.

وفي الشعر يورد قول الشاعر:

كحلاء في برج يخرجه صفراء كأنها فضة قد مسها ذهب(3)

أما القسم الثاني والذي من الترصيع فيمثل له ببيت الخنساء السالف الذكر:

حامي الحقيقة مهدي الطريقة نفاع وضرار

(1)- المثل السائر. ج1، ص 278

(2) - المصدر السابق: ص 279

(3)- المصدر نفسه ص 280

جواب قـاصـــيـة جزار عقاد ألوية للخيل جزار.[1]

فلفظتي حامي ومحمود لا ينطبق عليهما شرط الوزن

لزوم ما لا يلزم

يقرر ابن الأثير قبل تعريفه لهذا اللون، بانه أشـق مذهبا، وأبعد مسـلكا، وذلك لأن مؤلفه يلتزم ما لا يلزمه، فإن اللازم في هذا الموضع وما جرى مجراه إنمّا هو السجع الذي هو تساوي أجزاء الفواصل من الكلام المنثور في قوافيها، وهذا فيه زيادة على ذلك وهذا أن تكون الحروف التي قبل الفاصلة حرفا واحدا. (2)

وهو في الشعر تساوي الحروف التي قبل الأبيات الشعرية، وينوه ابن الأثير إلى دور أبي العلا المعري وريادته في هذا الباب، يقول: "وقد جمع أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان في ذلك كتاب أسماه كتاب "اللزوم" فأتى فيه بالجيد الذي يحمد والرديء الذي يذم"(3)

وكعادته يؤثر التمثيل ببعض مقاطع رسائله في البداية، ثم يعود يستشهد بأشعار المعري.

يقول: «ومن ذلك ما ذكرته في جملة كتاب في فصل يتضمن ذم جبان فقلت: «إذا نزل به خطب ملكه الفرق وإذا ضل في أمر لم يؤمن إلا إذا أدركه الغرق".

ويضـيف ومن ذلك ما كتبته إلى ديوان الخلافة فقلت "وقد علم من شـيم الديوان العزيز أنه يسـر بامتداد الأيدي إلى بابه، وإذا أحب أحدهما في المسـألة نهاه عن إغبابه، حتى لا تخلو حرمة الكريم من المطاف ولا يده الكريمة من الإسعاف.

فاللزوم هاهنا في لفظتي "بابه" و"إغبابه"(4)

1- الجامع الكبير. ص:291

(2)- المثل السائر ج2 ص 281

(3) – المصدر نفسه ص 281

(4) المصدر السابق. ص:288

ومن ذلك قوله أيضا: ‘‘والمملوك يهنئ مولانا بنعمة الله المؤذنة باستخلاصه واحتبائه، وتمكينه حتى بلغ أشده، واستخرج كنز آبائه، ولو أنصف لهنأ الأرض منه بوابلها، والأمة بكافلها.

ويضيف: كل هذه الفصول المذكورة من هذه المكتوبات التي أنشأتها لا كلفة على كلمات اللزوم منها". (1)

ويؤكد ابن الأثير أن يأتي هذا اللون شعرا كان أو نثرا على طبع وسليقة وعفوا غير متكلف، أما الكلفة فهي وحشة تذهب برونق الصنعة، وما ينبغي لمؤلف الكلام أن يستعمل هذا النوع حتى يجيء به متكلفا، ومثاله في هذا المقام كمن أخد موضوعا رديئا فأجاده في صنعته فإنه يكون عند ذلك قد راعى الفرع وأهمل الأصل فأضاع جوده الصنعة في رداءة الموضوع.

وكما أشرنا فقد ألف المعري في ذلك كتابا سماه باللزوميات، وهي في رأي ابن الأثير قد جاء فيه بالغث والسمين" ومن جيد ما جاء به قوله في حرف التاء مع الخاء:

بنت عن الدنيا ولا بنت لي ... فيها ولا عرس ولا أخت
وقد تحملت من الوزر ما ... عجز أن تحمله البخت
وإن مدحوني سائني مدحهم ... وخلت إني في الثري سخت[2]

وكذلك قوله،

لَا تَطْلُبَنَّ بِآلِهِ مَنْ لَك حَاجَة ... قَلَمٌ البَلَغِيُّ بِغَيْرِ جَدِّ مِغْزَلِ

سكن السما كان السماء كلاهما ... هذا له رمح وهذا أعزل(3)

(1) المصدر نفسه ص 288
2- اللزوميات. أبو العلاء المعري .مكتبة الهلال . بيروت. ص:365
(3) م.ن.ص 283

ويضيف تعليقا على بعض ما تكلف فيه المعري في بعض لزومياته مع الإجادة قوله:

تُنَازِعَ فِي الدّنْيـــــــــا وَاكَ ... ومَاله ولا لك شـــيء في الحقيقةفيه
وَلَكِنّهَا مِلْكٌ لِرَبٍّ مُـــــــقَدَّرٍ ... يعبر جنوب الألاض مرتـد فيهـا
وَلَمْ تَحِظْ بِذَلِكَ النّزَاعِ بِطَائِلٍ ... مـن الأمـر إلا أن تعـد فـيـهـا
فِيَا نَفسَ لَا تَعْظَمْ عَلَيْكِ خُطُوبُهَ ... فمتفقوهـا مثـل مختلفيهـا[1]

ومن ذلك قوله "وقد ورد للعرب شيء من ذلك غلا أنه قليل فما جاء منه قول بعضهم:

إِنَّ الّتِي زَعَمْتْ فُؤَادَكَ مَلّهَا ... خَلَقْتَ هَوَاكَ كَمَا خَلَقْتَ هَوًى لَهَا
بَيْضَاءُ بَاكَرَهَا النّعِيمَ فَصَاغَهَا ... بِلَبَاقَةٍ فَأَدَقّهَا وَأَجَلّـــــــــــهَا
حَجَبَتَ تَحِيَّتُهَا فَقَلّتُ لِصَاحِبِي ... !مَا كَانَ أَكْثَرُهَا لَنَا وَأَقَلّـــــهَا
وَإِذَا وُجِدَتْ لَهَا وَسَاوِسَ سَلْوَةَ ... شَفَعَ الضّمِيرُ إِلَى الفُؤَادِ فَسَلَّهَ[2]

وهذا بيان اللطافة ما يشهد لنفسه(3) .

ويشترط ابن الأثير في هذا النوع لغيره من الأنواع السابقة البعد عن التكلف ذلك أن المتكلف وهو الذي يأتي بالفكرة والرواية وان ينصـــت الخاطر في طلبه، ويبعث على تتبعه واقتصـــاص أثره، وغير المتكلف يأتي مستريحا من ذلك كله، وه أن يكون الشاعر في نظم قصيدته أو الخطيب أو الكاتب في إنشاء خطبته أو كتابته فبينا هو كذلك إذ صح له نوع من هذه الأنواع بالاتفاق لا بالسعي والطلب.

ومثال ذلك قول أبي نواس

أَتْـرُكُ الأَطْـلَالَ لَا تَـعْـبَـأْ بِـهَـا ... إِنَّـهَـا مِـنْ كُـلِّ بُـؤْس دَانِـيَـا
وَانْعَتْ الرَّاحُ عَلَى تَحْرِيمِهَا ... إِنَّـمَـا دُنْـيَـاكَ دَارٌ فَـانِـيَّـةٌ
من عقـار من رآهـا قـال لي ... صدت الشمس لنا في آنية (4)

1- م.ن.ص:361
2- المثل السائر. ابن الأثير.ج1.ص285
(3) م.ن. ص 285
(4) ديوان أبي نواس: ص 351

ويضيف ابن الأثير نوعاآخر من اللزوميات اصطلح عليه. " ما يلحق باللزوم وهو نوع الذي يكون في تصغير الكلمة عوضا عن تساوي الحروف، التي قبل روي الأبيات الشعرية والحروف التي قبل الفاصلة في النثر كقول بعضهم:

عَزَّ عَلَى لَيْلَى بِذِي سَدِير سُوءِ مَبِيتِى لَيْلَةَ الغُمَيْر
مُقْضِبًا نَفْسِى فِى طُمِيْر تَنْتَهَزُ الرِّعْدَةُ فِى ظَهِيري[1]

و أحسن منه ما ورد عن أبي نواس وجارية تدعى عنان فقال أبو نواس:

أَمَـــــــــا تَرْقِي لِصَبٍّ يَـكْـفِـيـهِ مِـنْـك قِـطْـيَـرْةٌ[2]

فقال عنان:

إِيَّـايَ تَـعْـنِـي بِـهَـذَا عَـلَـيْـكَ فَـاجْـلِـدْ عَـمَـيْـرَهْ [3]

فقال أبو نواس

أَخَـاف إنْ رُمْـت هَـذَا عَـلَـى يَـدَيْ مِـنْـكَ غَـيْـرَهُ (4)

فالبيتان الأول والثاني من هذا الباب والثالث تبعا

وقد ورد في القرآن الكريم شيء من هذا اللزوم إلا انه يسير جدا فمن ذلك قوله تعالى {ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢} (5) .

1- المثل السائر. ابن الأثير. ج2 . ص:281
2- الديوان. أبو نواس.ص:292
3- ينظر المثل السائر.ج2. ص:283
(4) المصدر السابق ص 286
(5) سورة العلق:1-2.

وكذلك قوله تعالى

والعائد لكتب البديع يجد أن هذا اللون أقل عناية من قبل علماء البديع، ولم يرد إلا عرضـــا فيما عدا مؤلفه الأول أبو العلاء المعربي، وحتى ابن الأثير لم يفصـــل فيه كثير بل اكتفى بالتمثيل له من الشواهد الشعرية مراعيا في ذلك صدوره عن طبع وسجية.

الموازنة

لغة من وازن أو عادل أو قابل (1) وقد اختلفت مفاهيمها من النقاد والبلاغيين وفي العموم هي تســاوي الفاصـــلتين في الوزن من الفقرتين المقترنين مع اختلافهما في الحرف الأخير منهما، ولولا أن السجع يشترط في الاتفاق في الحرف الأخير من سجعاته لكانت الموازنة قسما منه.

فيشترط التقابل في الوزن دون التقفية هو الذي يميز هذا اللون البديعي.

وقد اختلف علماء البلاغة في تعريفه فهذا ابن رشـــيق في العمد يجعله نوعا من المقابلة في قوله: "ومن المقابلة ما ليس مخالفا ولا موافقا كما شرطوا، إلا في الوزن والازدواج فقط، فيسمى حينئذ موازنة ومنه قول ذي الرمة:

اسْتَحْدَثَ الرَّكْبَ عَنْ أَشْيَاعِهِمْ خُبُرًا أَمْ رَاجعَ القَلْبَ مِنْ اطِّرَابه طَرَبَ (2)

ويرى صـاحب المنزع البديع أنه تصـيير أجزاء القول متناسـبة الموضـع متقاسمة النظم معتدلة الوزن متوخى في كل جزء منها أن يكون بزانة الآخر دون أن يكون مقطعاعهما واحدا، وهو فضـــل الموازنة التي يباين بيه الترصيع، وشرط الترصيع المشترط فيه هو نفسه شرط الموانة ومن صور هذا النوع المعجز قوله تعالى: «فاصبر صبرا جميلا، إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا، ويوم تكون السماء كالمهل وتكون الجبال كالعهن" ويضـيف ومنه صـورة في الكلام ما كتب بعض الكتاب: «إذا كنت لا تؤتى من نقص كرم ولا تؤتي من ضعف سبب، فكيف أخاف منك خيبة أمل أو عدولا عن اغتنفار زلل، أو فتورا عن لم

(1) اللسان –وزن

(2) العمدة ج 1 ص 19

شعث وإصلاح خلل فوضع قوله: "نقص" بإزاء "ضعف" وكرم بإزاء "سبب" و"عدولا" بإزاء "فتور" مناسبة في وضع الألفاظ وموازنة بينهما، وإلا فقد كان يمكن أن يقال مثل ما كان "نقص" "قلة " ومكان "سبب" "شكر" ومكان "فتور" "تقصير"، فلم تكن حينئذ الألفاظ تتوازن (1) وهو عنده أجمل عندما يلتف بالترصيع وهنا كقول الشاعر ابن الرومي:

فَلِرَاهِبٍ لَا يُرِيبُ أَمَانَهُ وَلِرَاغِب أَلَا يُرِيثَ نَجَاحَهُ (2)

وههنا ملاحظة طريفة للسجلماسي في قضية اللبس المنجر عن تداخل أسلوبي الترصيع والموازنة حيث يرى ما رآه قدامة في جعل الشرف في الجنس الأول (الترصيع)

يقول: إلا أنه قد يغلب أحد الأسلوبين إذا تركبا والتف أحدهما بالآخر، وأبو الفرج قدامة يجعل الشرف في الجنس الأول، فالأول أبعد المنازل وأعسرها على المتناول، والثاني أوطأ مركبا وأقرب مذهبا، فلذلك لا يعدل إليه إلا بعد تعذر الأول(3) .

أي أن الموازنة في الأصل هي عدول عند الترصيع وذلك بأن يتخلى المؤلف عن شرط السجع واتخاذ نهايات الأجزاء والمقاطع كقول أبي العلاء:

الطَّاهِرُ الآبَاءُ وَالأَبْنَاءُ وَالٍ آرَابٌ وَالأَثْوَابُ وَالآلَافُ (4)

وقال التبريزي " الموازنة أن تكون الألفاظ متعادلة الأوزان متوالية الأجزاء(5) .

ويذكر المظفر العلوي في سياق تعريفها: «أن يأتي الشاعر ببيت يكون عدد كلمات النصف الأول منه كعدد كلمات النصف الأخير، وتكون الأجزاء متساوية ومتى تغير شيء من أجزائه إذا انقطع أو زاد فيها أو نقص لم تحصل الموازنة، وكذلك إذا استوت الأجزاء وتغيرت الكلمات بزيادة أو نقيصة

(1) المنزع البديع ص 515
(2) ديوان ابن الرومي ج1 ص 78
(3) المنزع البديع: ص: 516
(4) المصدر نفسه .ص: 817
(5) معجم المصطلحات البلاغية ص: 655

وهذا لا يكاد يحصل للشاعر إلا بعد معرفة العروض، وإما أن يقع اتفاقا غير قصد له، فغير معتدل وقوعه، وقد اتفق وقوع ذلك في أشعار العرب من غير قصد له كثيرا.

. ويضيف قائلا: «ولو تساوت الكلمات وتماثلا نصفا البيت وتغير شيء من الأجزاء لبطلت الموازنة كقول الشاعر:

أَفَادَ فَجَادَ وَسَادَ فَقَادَ وَقَادَ فَزَادَ وَعَادَ فَأَفْضَالُ (1)

ويبدون أن العلوي يحكم قواعد العروض في تحديده لهذا النوع من البديع لذلك قصره على الشعر دون النثر، واشترط معرفة العروض وحسن توظيفها في بناء الموازنة وتركيبها في النص الشعري.

الموازنة عند ابن الأثير:

كعادته ابن الأثير أكثر دقة وتحيدا في ضبط المصطلح فالموازنة كما أسلفنا تتداخل مع السجع.

الترصيع توازنا وتوافقا.

حيث يعرف الموازنة بقوله: «وهي أن تكون الفواصل من الكلام المنثور متساوية في الوزن وإن يكون صدر البيت الشعري وعجزه متساويي الألفاظ وزنا، وللكلام بذلك طلاوة ورونق، وسببه الاعتدال لأنه مطلوب في جميع الأشياء، وإذا كانت مقاطع الكلام معتدلة وقعت في النفس موقع الاستحسان، وهذا لا مراء فيه لوضوحه(2) .

ويفرق بينها وبين السجع بشكل أكثر دقة ووضوح، حيث يرى أن هذا النوع من الكلام هو أخو السجع في المعادلة دون المماثلة، ويقصد بالاعتدال تساوي المقاطع وزنا أما التماثل فهو ورود هذه المقاطع على حرف واحد، وعليه فإن الموازنة فيها الاعتدال الموجود في السجع ولا تماثل في فواصلها، فيقال إذا كل سجع موازنة، وليس كل موازنة سجعا، وعلى هذا فالسجع أخص من الموازنة.

(1) نضرة الإغريض في نضرة القريض، المضفر بن الفيل العلوي، الدكترواه نوارة عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ص 45

(2) المثل السائر: ج 1 ص 291

ويوافق ابن الأثير بعض سابقيه في وجود هذا في القرآن الكريم ويضرب لذلك الكثير من الشواهد كقوله تعالى {وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١١٨﴾} (1) .

فالمستبين والمستقيم على وزن واحد وكذلك قوله تعالى في سورة مريم عليها السلام

{وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ﴿٨٤﴾} (2) .

وكذلك قوله تعالى

{مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا ﴿١٠٠﴾ خَٰلِدِينَ فِيهِ ۖ وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ حِمْلًا ﴿١٠١﴾} (3) .

وكذلك قوله تعالى

{فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٧﴾ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿١٨﴾ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٢٠﴾ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِى رَبِّى حُكْمًا وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢١﴾ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٢٢﴾ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾} (4) .

(1) سورة الصافات:117-118.

(2) سورة مريم:81-84.

(3) سورة طه:100-101.

(4) سورة الشعراء:16-26.

وهذه الآيات جميعها على وزن واحد فإن شديد وقريب وبعيد وعزيز ونصيب وأليم وكبير كل ذلك على وزن فعيل وإن اختلفت حروف المقاطع التي هي فواصلها.

ويؤكد ابن الأثير بشيوع هذا الصنف البديع بقوله" وأمثال هذا في القرآن الكريم كثير، بل معظم آياته جارية على هذا النحو حتى أنه لا تخلو منه سورة من السور ولقد تصفحته فوجدته لا يكاد يخرج منه شيء عن السجع والموازنة "(1) .

أما الشعر فقد زهد فيه ابن الأثير أيما زهد، ولم يشر إلى وجود هذا الصنف فيه إلا من خلال مثال واحد وهو قول ربيعة بن ذؤابة.

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقُدْ ثِلَتْ عُرُوشُهُمْ بِعُتَيْبَةَ بْنِ الحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ
بأشهدهم بأسا على أصحابه وأعزهم فقدا على الأصحاب[2]

فالبيت الثاني خو المختص بالموازنة فإن بأسا وفقدا على وزان واحد.

اختلاف صيغ الألفاظ واتفاقها

يكاد ابن الأثير يتفرد بهذا النوع البديعي الذي ألحقه بالصناعة اللفظية، وهو يريد به تمكن الكاتب والشاعر من معرفة أسرار اختلاف صيغ اللفظة الواحدة في الاستعمال، وهذا الموضع وإن تكلم فيه أرباب النحو والصرف إلا أنهم تكلموا بمنطق الجائز وغير الجائز وههنا في الاستعمال نتكلم بثنائية الحسن أو القبح.

يقول: "وهو من هذه الصناعة –أي اختلاف صيغ الألفاظ واتفاقها–بمنزلة عليه و مكانة شريفة وجل الألفاظ اللفظية منوطة به، ولقد لقيت جماعة من مدعي فن الفصاحة وفاوضتهم وفاوضوني وسألتهم وسألوني فما وجدت أحدا منهم تيقن معرفة هذا الموضع كما ينبغي، وقد استخرجت فيه أشياء لم أسبق إليها"(3) .

(1) المثل السائر: ج1 ص: 293
2- المثل السائر. ابن الأثير. ج1. ص:295
(3) م.ن: ج1 ص: 293

ويضيف في هذا السياق" ونحن في استعمال ما نستعمله من الألفاظ واقعون مع الحسن لامع الجواز، وهذا يرجع إلى حاكم الذوق السليم، فإن صاحب هذه الصناعة يصرف الألفاظ بضروب التصريف فما عذب في فمه منها استعمله، وما لفظه فمه تركه. وأسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربية وإنما تؤخذ منهم مسألة نحوي أو تصريفية، أو نقل كلمة لغوية، وما جرى هذا المجري، وأما أسرار الفصاحة فلها قوم مخصوصون بها. "(1) .

واختلاف صيغ الألفاظ عنده هو نقلها من هيئة إلى هيئة كنقلها مثلا من وزن من الأوزان إلى وزن آخر، وإن كانت اللفظة واحدة، كنقلها مثلا من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل ومن صيغة الفعل إلى صيغة الاسم، أو كنقلها من الماضي إلى المستقبل أو من المستقبل إلى الماضي، أو من الواحد إلى التثنية أو إلى الجمع أو إلى النسب، أو إلى غير ذلك انتقل قبحها صار حسنا وحسنها صر قبحا.

ويسوق ابن الأثير إلى ذلك أمثلة كثيرة، منها لفظة "خود" فإنها عبارة عن المرأة الناعمة وإذا نقلت إلى صيغة الفعل قيد "خوَّد" على وزن فعل بتشديد العين، ومعناها أسرع، يقال "خوَّد" البعير إذا أسرع فهي على صيغة الاسم حسنة رائقة، وقد وردت في النظم والنثر كثيرا، وإذا جاءت على صيغة الفعل لم تكن حسنة كقول أبي تمام:

وَإِلَى بَنِي عَبْدِ الكَرِيمِ تَوَاهَقَتْ رَتِـكَ النَّعَـامَ رَأْيَ الظَّلَامِ فَخَوّدْ 2

وهذه اللفظة ذاتها في رأي ابن الأثير إذا نقلت عن الحقيقة إلى المجاز خف عنها ذلك القبح قليلا كقول الشاعر:

أَقُولُ لِنَفْسِي حِينَ خَوَّدَ رَأيُهَا رُوَيْدَك لِمَا تُشْفِقِي حِينَ مُشْفِقِ
رُودِك حَتّى تَنْظُرِي عَمّ تَنْجَلِي غَيَابَةُ هَذَا الأَرَقِ المُتَأَلِّقِ3

(1) المثل السائر: ج1 ص 300

2- الديوان. أبو تمام.ص:140

3 - المثل السائر. ابن الأثير. ج1 ..ص: 295

والمراد هاهنا أن نفسه فرت وفزعت، وشبه ذلك بإسراع النعام في فراره وفزعه، ولما أورده على حكم المجاز خف بعض القبح الذي على لفظة "خود"وهذا يدرك بالذوق الصـــحيح، ولا خفاء بما بي هذه اللفظة في إيرادها هاهنا وإيرادها في بيت أبي تمام قبيحة سمحة (1) .

ويجد ابن الإثر في ذا اليباب ضالته في بث ثقافته اللغوية لا يسما في خبايا استعمال المفردات، ولا يخفي على أي دارس أن الرجل قد ســبير أغوار هذا الباب، خاصــة فيما يتعلق بالبيان القرآني، وهو يدعو إذ ذاك أن يمعن الخائضــون في هدا الفن نظرهم، ويعلموا أن في الزوايا خبايا، وإذا أمعنوا الفكر في أسرار الألفاظ عند الاستعمال وأغرقوا في الاعتبار والكشف وجدوا غرائب وعجائب، وقد يتقاطع كلامه هنا مع كلامه في الصـيغة اللفظية حال التركيب أو ما أصـطلح عليه بالنظم، إلا أن ابن الأثير يستغرق هنا في إيراد الأمثلة والشواهد، داعيا الكاتب والشاعر على حد سواء إلى الرجوع فيما يكتبون أو ينظمون إلى القرآن الكريم و الشعر القديم، ليقفوا على الأسرار والغرائب في استعمال الألفاظ، ومن تلك الأســرار أن تجد اللفظة تروقك حال الجمع أو التثنية ويزول عنها الحســن حال الإفراد ولا دليل على ذلك إلا الذوق الصحيح.

كلفظة "كوب" فإنها إذا وردت عارية عن الجمع لا تأتي حسـنة، وهي لم ترد في القرآن إلا مجموعة ول ترد مفردة، وهي إن لم تكن مستقبحة في حال إفرادها فإن الجمع فيها أحسـن، وعلى هذا النهج وردت لفظة "خبر" و "أخبار" فإن هده اللفظة مجموعة أحســن من منها مفردة، ولم ترد في القرآن إلا مجموعة.

وفي ضــد ذلك ما ورد في اســتعماله من الألفاظ مفردا ولم يرد مجموعا كلفظة "الأرض" فإنها لم ترد في القرآن إلا مفردة، فإذا ذكرت السماء مجموعة جيء بها مفردة معا في كل موضع من القِن ولما أريد أن يؤتي بها مجموعة قيل " ومن الأرض مثلهن" وفي قولته تعالى

(1) المثل السائر: ج1 ص 294

{ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّۖ يَتَنَزَّلُ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنَهُنَّ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ١٢}(1) .

ويضيف "ومما ورد من الألفاظ مفردا فكان أحسن مما ورد مجموعا لفظة "البقعة " قال الله تعالى في قصة موسى عليه السلام {فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ **تم**}(2) .

الأعجب في ذلك أنك تجد اللفظة متساوية مع أختها عدة ووزنا غير أن إحداهما يروق استعمالها مفردة لأن جمعها قبيح، والأخرى تستعمل مفردة ومجموعة وكلاهما في الاستعمال حسن رائق. كلفظتي "طيف" و "ضيف" فالأولى قد استعملها الشعراء قديما وحديثا فلم يأتوا بها إلا مفردة، والثانية تستعمل مفردة ومجموعة وهي في غاية الحسن والرقة في الحالتين(3) .

ويرى ابن الأثير أنه جمع المصدر من الاستعمالات التي لا تجيء حسنة والإفراد فيها هو الحسن كقول عنترة:

فإن يبرأ فلم أنفث عليه وإن يفقد فحق له الفقود(4)

فقوله: "الفقود" جمع مصدر من قولنا فقد، يفقد، فقدا واستعمال هذه اللفظة غير سائغ، ولا لذيذ(5) .

وقد تختلف صيغ الجمع للمفردة الواحدة، فيكون منها الجمع الحسن الذي يعذب في الفم والجمع الذي يقبح سماعه،

(1) سورة الطلاق:12.

(2)- سورة القصص:30.

(3)- المثل السائد: ج1 ص 299

(4)- شرح ديوان عنترة: ص 49

(5) - المثل السائد: ج1 ص 300

ومما يذكر في هذا الباب يقال سهم صائب"، فإذا جمع الجمع الحسن قيل " سهام صوائب" و"صائبات" و "صيّب"، فإذا جمع الجمع الذي يقبح قيل "صيب" على وزن "كتب".

قال أبو نواس.

ما أحل الله ما صنعت عينه تلك العشية بي

فقتل إنسانها كبدي وسهام للردى صيب(1)

والأعجب من ذلك كله أنك ترى وزنا واحدا من الألفاظ فتارة تجد مفرده حسنا وثارة تجد جمعه حسنا، وتارة تجدهما جميعا حسنين.

فالأول نحو " حبرور" وهو فرح الحباري، فإن هذه اللفظة يحسن مفردها، لا مجموعها لأن جمعها على "حبارير" وكذلك "طنبور" وطنابير، وعرقوب وعراقيب.

وأما الثاني: فنحو "بهلول" و "بهاليل" ولهموم ولهاميم وهذا ضد الأول.

وأما الثالث فنحو جمهور وجماهير، وعرجون وعراجين، فانظر إلى الوزن الواحد كيف يختلف أحواله، مفردا أو مجمعا ومما يجري هذا المجرى صيغ الأفعال وما يصاغ منها من أسماء الفاعلين.

يقول ابن الأثير: "وكذلك نجد الأمر في أسماء الفاعلين كالثلاثي منها نحو "فَعَل" بفتح الفاء والعين، و"وفُعِلَ" بفتح الفاء وكسر العين، و"فَعُل" بفتح الفاء ورفع العين، فإن هذه الأوزان الثلاثة لها أسماء فاعلين.

أما "فَعَل" بفتح الفاء والعين فليس له إلا اسم واحد وهو "فاعل" ولا غير، ولا يقع فيه اختلاف.

وكذلك "فَعُل" بفتح الفاء وضم العين فليس له إلا اسم واحد أيضا وهو "فعيل" لا غير ولا يقع فيه اختلاف إلا ما شذ لكن "فَعِل" بفتح الفاء وكسر العين يقع في اسم فاعله الاختلاف استحسانا واستقباحا لأن له ثلاث أوزان نحو "فاعل" و"فُعِل" و"فعلان" لقول منه "حَمِدَ" فهو "حامد" و"حمد" و"حمدان".

(1) – الديوان. أبو نواس . ص:109

وقد جاء على وزنه "فَرِح" لقوله منه "فَرِحَ زيد فهو فَرِحٌ" وهو الأحسن ولا يحسن أن يقال "فارح" ولا فرحان وإن كان جائزا، لكن فرحان أحسن من فارح.

وقد وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم فلم تستعمل إلا على وزن "فَرِحٍ" لا غير كقوله تعالى {مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ٣٢} (1) .

وكقوله تعالى {* إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوۡمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيۡهِمۡۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ إِذۡ قَالَ لَهُۥ قَوۡمُهُۥ لَا تَفۡرَحۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَرِحِينَ ضخ} (2) .

وقد جاءت هذه اللفظة في شعر بعض الشعراء:

فما أنا من حزن أن جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح[3]

وهذا غير حسن وإن جاز استعماله(4) .

ويشير ابن الأثير إلى أن هذا الباب يجب أن يأخذ بالاستقراء، وفي اللغة مواضع كثيرة هكذا لا يمكن استقصاؤها، وعلينا النظر فيما يفعله اختلاف الصيغ في الألفاظ، وعلينا تفقد أمثال هذه المواضع، لنعلم كيفيات استعمالها، فكثيرا ما يقع فحول الشعراء والخطباء في مثلها، ومؤلف الكلام من كاتب وشاعر إذا مرت به ألفاظ عرضها على ذوق الصحيح، فما يجد الحسن منها موحدا وحده، وما يجد الحسن منها مجموعا جمعه، وكذلك يجري الحكم فيما سوى ذلك من الألفاظ فالمسألة ذوق صحيح وطبع سليم، وحسن استعماله واختيار لا جواز.

(1) - سورة الروم:32.

(2) - سورة القصص:76.

3- المثل السائر. ج.1.ص:302

(4) - المثل السائد: ج1 ص 304

المعاظلة اللفظية

من عاظل معاظلة أي لزم بعضــه بعضــا، وتعاظلت الجراد أي تداخلت ويقال تعاظلت الســباع وتشابكت(1) .

ويأتي الكلام عن المعاظلة عند معظم البلاغيين في ســياق ذكر عيوب اللفظ من ناحية التركيب ويستدل الكثير منهم بوصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه زهيرا بمجانبته لها حين قال "أنه كان لا يعاظل في الكلام، ولا يصـف الرجل إلا بما فيه. " وهو يريد بذلك أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه.

وقد اســتطرد قدامة بن جعفر في تبيان هذا العيب في باب عيوب اللفظ، يقول: «ومن عيوب اللفظ المعاظلة وســألت أحمد بن يحي عن المعاظلة فقال: مداخلة الشــيء في الشــيء يقال تعاظلت الجراد إذا ركبت إحداهما الأخرى، وإذا كان الأمر كذلك فمن المحال ان تنكر مداخلة بعض الكلام فيما يشــبهه من وجه أو في ما كان من جنســه، والعيب إنما هو في أن يدخل بعضــه فيما ليس من جنسه، وما هو غير لائق به وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة مثل قول أبي نواس:

وذات هــدم عــار نــواشــــرهــا شــــمط بــالمــاء تولبــا جــدعــا[2]

فسمى الصبي تولبا، وهو ولد الحمار(3) ر، ومثل قول آخر:

ومارقد الولدان حتى رأيته على البكر يمريه بساق وحافر[4]

فسمى رجل الإنسان حافرا، فإن ما جرى هذا المجرى من الاستعارة قبيح لا عذر فيه. "(5) .

(1) - لسان العرب: عظل

2- الديوان . أبو نواس. ص:549

(3) - العمدة: ج1 ص 204

4- الجامع الكبير. ابن الأثير. ص:14

(5) - نقد الشعر: قدامة بن جعفر ص 104-105

إذا فمقدار المعاظلة أن يدخل الناظم بعض الكلام على بعض دون مراعاة جنس الكلام، أو إن كان هذا التداخل لائقا أو غير لائق، وهو مجلبة للنفور وبعد عن عادة المتكلمين في استعمال ألفاظهم وانطلاقا مما ساقه قدامة من نصوص شعرية، يظهر أنه حصر المعاظلة في عدم تجانس طرفي الاستعارة وهو سبب فحشها وسماجتها.

وقد تحدث عبد القاهار الجرجاني عن هذا العيب كذاك في باب الاستعارة غير المفيدة.

وينفي الآمدي ما ذكره قدامة من أمثلة عن المعاظلة وقال إن الأمثلة التي قالها ليس من المعاظلة في شيء، وذكر بعضا من شعر أبي تمام يقول إنها تتضمن أنواع المعاظلة كقوله:

يـا يـوم شـــرد يـوم لـهـوي لـهـو بصـــبـابتي وإذا عز تجلـدى(1)

ويبدوا أن الآمدي يربط المعاظلة بتداخل الألفاظ حين تركيبها، فهي عيب من عيوب النظم، حتى ولو لم يصرح بذلك ولا علاقة لها بطرفي الاستعارة لما ذهب إليه قدامة بقوله: ‘‘وهذا غلط من قدامة كبير لأن المعاظلة في أصل الكلام إنما هي ركوب الشيء بعضه بعضا، ويسمى الكلام به إذا لم ينضد نضـدا مسـتويا، وأركب بعض ألفاظه رقاب بعض وتداخلت أجزاؤه تشـبيها بتعاظل الكلاب والجراد وتسمية القدم بحافر ليست بمداخلة كلام في كلام وإنما هي بعد في الاستعارة "(2) .

فالمعاظلة عنده من سوء النظم، وما ذكره قدامة، عيب من عيوب الاستعارة في تعليقه على البيت الشعري السالف الذكر. ذلك أن الأصل في الاستعارة هو التناسب بين طرفيها.

أما ابن رشيف فاكتفى بسرد بعض الآراء دون إبداء موقف واضح أو تعريف خاص به، وقد جاء كلامه عنها مرادفا لعيب بلاغي آخر وهو التثبيج، ويعني به طول الكلام واضـطرابه يقول: " العظال

(1) – ينظر معجم المصطلحات البلاغية: أحمد مغلوب، ص 630

(2) – الصناعتين: ص 163

في القوافي التضـــمين، حكاه الخليل بن أحمد، وزعم قدامة أن المعاظلة ســـوء الاســـتعارة وهو عندهم مشتق من التداخل والتراكب، ومنه تعاظلت الجراد والكلاب وأنشد قدامة بيت أوس بن حجر:

وذات هـــدم عـــار نـــواشـــــرهـــا تســـــمط بـــالمـــاء تولبـــا جـــدعـــا[1]

لأنه أساء الاستعارة عنده بجعله الطفل تولبا، وهو ولد الحمار"

المعاظلة عند ابن الأثير

يبدو أن ابن الأثير كان أكثر وضـــوحا في تحديد مفهوم مصـــطلح المعاظلة، وذلك بتقســـيمه إلى نوعين: معاظلة لفظية ومعاظلة معنوية، وأرجأ الحديث عن المعاظلة المعنوية إلى القسم الثاني من مؤلفه، والخاص بالمصطلحات المعنوية.

يقول: "وأما المعاظلة اللفظية: فهو المخصـــوصـــة بالذكر هنا في باب صـــناعة الألفاظ وحقيقتها مأخوذة من قولهم: «تعاظلت الجرادتان" إذا ركبت إحداهما الأخرى، فســـمي الكلام المتراكب في ألفاظه أو معانيه معاظلة " مأخوذا من ذلك وهو اسم لائق بمسماه.

وبهذا التقســـيم يكون ابن الأثير قد حســـم الخلاف بين من ربط المعاظلة بالشـــكل، ومن ربطها بالشكل والمضمون.

ولا يختلف ابن الأثير مع سابقيه بأن جعل منطلقه في تحديد هذا المصطلح بما وصف به عمر ابن الخطاب شعر زهير بن أبي سلمى.

ويشـــير إلى خطأ قدامة في تحديده لمفهوم المعاظلة بقوله "وقد اختلف علماء البيان في حقيقة المعاظلة، فقال ابن جعفر الكاتب التعاظل في الكلام هو أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه، ولا أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة وهذا ما ذكره قدامة ابن جعفر وهو خطأ، إذ لو كان ما ذهب إليه صوابا، لكانت حقيقة المعاظلة دخول الكلام فيما ليس من جنسه وليست حقيقتها هذه،

1- ينظر نقد الشعر . قدامة بن جعفر.ص:107

بل حقيقتها ما تقدم، وهو التراكب أما غير قدامة، فإنه خالف فيما ذهب إليه، إلا أنه لم يقسم المعاظلة إلى لفظية ومعنوية "(1) .

ويفصل ابن الأثير بشكل دقيق في أوجه المعاظلة اللفظية وذلك بع استقرائه للأشعار، فوجدها تنقسم إلى خمسة أقسام.

الأول منها: – ما يختص بالأدوات نحو: من، وإلى وعن وعلى، وأشباهها، "فإن منها ما يسهل النطق به إذا ورد مع أخواته، ومنها ما لا يسهل بل يرد ثقيلا على اللسان، ولكل موضوع يخصه من السبك فمما جاء منه قول أبي تمام:

إِلَى خَالِدٍ رَاحَتْ بِنَا أَرْحَبِّيهِ مَرَافِقُهَا مِنْ عَنْ كَرَاكِرِهَا نَكْبّ (2)

فقوله "من عن كراكرها" من الكلام المتعاظل الذي يثقل به النطق بهما، وعلى أنه قد وردت هاتان اللفظتان، في موضع آخر، فلم يثقل النطق بهما، كقول قطري بن الفجاءة

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مَنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِيي3

والأصل في ذلك راجع إلى السبك، فذا أسبكت هاتان اللفظتان أو ما يجري مجراهما مع ألفاظ تسهل منها لم يكن لهما ثقل كما جاء في بيت قطري، وإذا سبكتا مع ألفاظ تثقل منهما جاءت كما جاءت في بيت أبي تمام.

ومن هذا القسم قول أبي تمام أيضا:

كَأَنَّهُ لِاجْتِمَاعِ الرَّوْحِ فِيهِ لَهُ فِي كُلِّ زُجَاجَةٍ مِنْ جِسْمِهِ رُوحٌ4

فقوله "في" بعد قوله " فيه له" مما ليحسن وروده، وكذلك قول أبي الطيب المتنبي

(1) – المثل السائر: ج1 ص 306

(2) – ديوان أبي تمام: ص 30

3- المثل السائر: ج1 ص 306

4 - ديوان أبي تمام: ص:71

وَتُسْـــعِـدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْـدَ غُمْرَةٍ سُبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ[1]

فقوله "لها منها عليها" من الثقيل الثقيل(2) .

ومن الحسن في هذا الموضع قول أبي تمام:

دَارِ أَجَـلِ الهَوَى عَنْ أَنْ أُلَمَّ بِهَـا فِي الرَّكْبِ إِلَّا وَعَيْنِي مِنْ مَنَائِحِهَا[3]

فقوله عن أن "في هذا البيت من الخفيف الحسن الذي لا بأس به.

القسم الثاني من المعاظلة اللفظية

وهذا القسم عند ابن الأثير يختص بتكرير الحروف وليس ذلك مما يتعلق بتكرير الألفاظ، ولا بتكرير المعاني وإنما هو بتكرير حرف واحدد أو حرفي في كل لفظة من ألفاظ الكلام المنثور أو المنظوم فيثقل حينئد النطق به، ويستشهد بذلك غالبا، بقول بعضهم

وَقَـبْـرِ حَـرْبٍ بِـمَـكَـانٍ قَـفْـرَ وَلَيْسَ قُرْبُ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرَ.[4]

فهذه القافات والراءات كأنها في تتابعها سلسلة ولا خفاء بما في ذلك من الثقل.

ويورد ابن الأثير في هذا السياق جملة من الأمثلة النثرية والشعرية ، ومن التكرير المشار إليه من هذا القسم قول الشاعر المعروف بكشاجم(5) في قصيدته التي مطلعها "داو خماري بكأس خمر".

وَالزَّهْـــــــــرَ وَالقَطْرُ فِي رَبَاهَا مَـا بَـيْـنَ نُـظُـمٍ وَبَـيْـنَ نَـثْـرِ
حَـدَائِـقِ كَـفِّ كُـلِّ رِيـحِ حَـلَّ بِـهَـا خَـيْـطُ كُـلِّ قَـطْـرِ[6]

وعلى هذا الأسلوب ورد قول بعضهم وهو البيت المشهور:

1- الديوان. المتنبي . ص:317

(2) – المثل السائر: ج1 ص 308

3- الديوان.أبو تمام. شرح محي الدين الخياط.ط.نظارة المعارف العمومية.ص:72

4- م. ن. ص:309 .وهذا البيت من الأبيات المجهولة القائل

(5) – هو محمد بن الحسن الكاتب الشاعر، أحد واصفي الطبيعة، وكان من خدام سيف الدولة، توفي سنة 320هـ

6- المثل السائر. ج1. ص:302

مَلِلْت مُطَار مَوْلُودٍ مُفَدًى مـلـيـح مـانـع مـنـي مـرادي[1]

وهذه الميمات كأنها عقد متصلة بعضها ببعض(2) .

ويعزز ابن الأثير قبح هذا التكرير في الحروف. مما ذأب عليه العرب في كلاهم من إدغام الحرف إذا تكرر استحسانا.

يقول "واعلم أن العرب الذين هم الأصـــل في هذه اللغة قد عدلوا عن تكرير الحروف في كثر من كلامهم، وذلك أنه إذا تكرر الحرف عندهم أدغموه استحسانا، فقالو في "جعل لك" "جعلك" وفي "تضـربونني" "تضـربوني" وكذلك قالو: "اسـتعد فلان للأمر" إذا تأهل له، والأصـل فيه "اسـتعدد" واسـتتب الأمر" إذا تهيأ والأصـل "اسـتتبب" أشباه ذلك كثير في كلامهم، حتى أنهم لشدة كراهتهم لتكرير الحروف أبدلوا أحد الحرفين المكررين حرفا آخر غيره، فقالو: أمليت الكتاب، والأصـــل فيه أمللت فأبدوا اللام ياء: طلبا للخفة، وفرارا من الثقل، وإذا كانوا فعلوا ذلك في اللفظة الواحدة، فما ظنك بالألفاظ الكثيرة، التي يتبع بعضها بعضا؟"(3)

القسم الثالث من المعاظلة اللفظية: خصه ابن الأثير لتوارد صيغة الفعل يتبع بعضها بعضا، سواء اتفقوا بين ماض ومستقبل أو اختلفوا.

ويستشهد ابن الأثير ببيت القاضي الأرجاني(4) في أبيات يصف فيها الشمعة.

بِالنَّارِ فَرَّقَتْ الحَوَادِثُ بَيْنَنَا وَبِـهَـا نَـذَرْت أَعْـودُ أَقَـتَـلُ[5]

فقوله: "نذرت أعود أقتل من المعاظلة المشار إلهيا.

وأما ما يرد على نهج واحد من الصيغة الفعلية لقول أبي الطيب المتنبي

1- الجامع الكبير.ابن الأثير.ص:206

(2) – المثل السائر: ج1 ص:308

(3) ا– لمثل السائر: ج1 ص 311

(4) – هو ابو بكر احمد بن محمد الحسين الأرجاني: الملقب بناصح الدين

5- المثل السائر. ج1 . ص:310

أَقِلْ أَنَلِ أَقْطَعُ أَحَمِلُ عَلّ سَلْ أَعَدّ زِدْ هَشّ بَشّ تَفْضُلُ أَدْنِ سِرّ صِل[1]

فهذه ألفاظ جاءت على صيغة واحدة، وهي صيغة الأمر كأنه قال افعل. . افعل. . هكذا إلى آخر البيت، وهده ألفاظ متراكبة متداخلة لو عظفها بالواو لكانت أقرب حالا، كما قال عبد السلام بن رغبان(2) :

فَسَدَّ النَّاسُ فَاطْلُبِ الرِّزْقَ سَيْفٌ وَإِلَّا فَـــــتمِتُّ شَدِيدُ الهِزَالِ
احِلْ وَ امْرِرْ وَضُرَّ وَانْفَعْ وَلِنُو أَخْ شَنَّ وَأَبْرَزَ ثُمَّ انْتُدِبَ لِلْمَعَال[3]

ألا ترى أنه لما عظف همنا بالواو لم تتراكب الألفاظ كتراكبها في بيت أبي الطيبالمتقدم ذكره؟

ويضيف "فإن قيل إنك جعلت ما كان وارداعلى صيغة واحدة على سبيل التكرار معاظلة. وقد ورد ذلك في القرآن الكريم كقوله تعالى {فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ صخ} (4)

ولو كان معاظلة لما ورد في القرآن الكريم مثله؟.

فالجواب عن ذلك أني أقول. هذه الآية ليست كالذي أنكرته فإن هذا الموضع ينظر فيه إلى الكثير والقليل، فإذا كثر كان تعاظلا: لتراكبه وثقله على النطق. وقد عرفتك أن ما يقصد بين صيغة بواو عطف يكون أقل ثقلا مما لا يفصل والذي أنكرته من ذلك هو ان تأتي ألفاظ مكررة على صيغة واحدة، كأنها عقد متصلة، فحينئذ يثقل النطق بها، ويكره موقعها من السمع كبيت أبي الطيب المتنبي، وأما هذه الآية المشار إليها فإنها خارجة هن هذا الحكم.

1- الديوان. المتنبي . ص:205
(2) – المعروف (كلمة غير مفهومة)الحمصي
3- المثل السائر. ابن الأثير. ج1.ص312
(4) – سورة التوبة:5.

ألا ترى أنها لما وردت ألفاظها على صيغة واحدة فرق بينها بواو العطف ثم مع التفريق بواب العطف لم يرد التكرير فيها إلا بين ثنتين وهما "خذوهم "و" احصروهم"

وأما الصيغة الأولى فإنها اضيف إليها كلام آخر فقيل: «اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم" ولم يقل اقتلو المشركين وخدوهم"، ثم لما جاءت الصيغة "الرابعة " أضيف إليها كلام آخر أيضا، فقيل: "واقعدوا لهم كل مرصد".

لا جرم أن الآية جاءت غير ثقيلة على النطق مع توارد صيغة الأمر فيها أربع مرارا"، وهده رموز ينبغي أن ينتبه إليها في استعمال الألفاظ، إذا جاءت هكذا"(1) .

فتداخل صيغ الأفعال وتراكبها سواء اتفق في الزمان أو اختلف فإنه ما يبطل تعاظلها أن يفصل بينهما أو بين بعضها بحروف العطف مثلا أو بإسناد اولها أو آخرها إلى عبارة مختلفة، والحاذق في تأليف الكلام نظما كان أو نثرا لا تفوته هذه الدقائق في بناء أسلوب ليخرج رائقا سلسا.

القسم الرابع من المعاظلة اللفظية:

يفسر ابن الأثير هذا القسم بأنه الذي يتضمن مضافات كثيرة كقولهم: "سرج فرس غلام زيد" وهذا أشد قبحا وأثقل على اللسان، وعليه ورد قول ابن بابك الشاعر في مفتتح قصيدة له

حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةُ ، الجَنْدَلِ فَأَنْتَ بِمَرْأَى مِنْ سُعَادَ وَمسْمَعِ (2)

القسم الخامس من المعاظلة اللفظية:

يفسره ابن الأثير بورود صفات متعددة على نحو واحد كقول أبي تمام في قصيدته التي مطلعها "ما لكثيب الحمى إلى عقده"

فقال يصف جملا:

سَأُخْرِقُ الخَرْقَ بِإبْنِ خَرْقَاءَ كَالهَدِ مُقَابِلٌ فِي الجَدِيلِ صَلْبَ القُرَى

(1) – المثل السائد: ج1 ص 313

(2) المصدر السابق: ص 314

مقابل في الجديل صـــلب القرى لَوَحْـكَ مَنْ عَجَبَـهُ إِلَى كَنْـدِهِ
تَـامَـكِـهِ نَـهْـدِهِ مُـدَاخَـلَـةً . مَلْمُومَةً مُحْزِئِلَـةً أَجِـدُهُ[1]

ولو لم يكن لأبي تمام من القبيح الشنيع إلا هذه الأبيات لحطت من قدره

دَانٍ بَعِيـدٍ مُحِـبٍّ مُبْغِضٌ بُهِجَ أَغَـرُّ حُـلْـوَ مَـمَـرٍّ لِـيـنَ ْ
نَـدُّ أَبِ غُـرٍّ وَافٍ أَخِـيـرٌ ثِـقَـةٌ جَعْدُ سِـرْي ، نَهُ ، نَدْبُ 2

وهذا كانه سـلسـلة بلا شـك، وقليلا ما يوجد في أشـعار الشـعراء ولم أجده كثيرا إلا في أشـعار الفرزدق وتلك معاظلة معنوية وهذه معاظلة لفظية وهي توجد في شعر أبي الطيب كثيرا"(3) .

المعاظلة المعنوية:

تطرق ابن الأثير إلى هذا النوع من المعاظلة في باب الصـناعة المعنوية ضـمن قسـم التقديم والتأخير وفي هذا القسم يلفت ابن الأثير إلى بعض ما يقع فيه الشاعر والكاتب في استعمال هذه الخاصية من التعســـف والخطا، ومنها ما يقدم ما الأولى به التأخير لأن المعني يختل بذلك ويضـــطرب وهذا هو المعاظلة المعنوية، وموضعه كتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على المصفوف وتقديم الصلة على الموصول.

يقول فمن هذا القسم قول بعضهم.

فَـقَـدْ وَالشَّـــكُّ بَـيِّـنَ لِي عَـنَـاءَ يُوشِـــك فِرَاقَهُمْ صُـــرَدٌ يَصِـــيحُ[4]

فإنه قدم قوله "بوشك فراقهم" وهو معمول "يصيح" ويصيح صفة لصرد وذلك قبيح.

ألا ترى أنه لا يجوز ان يقال: هذا من موضـــع كذا رجل ورد اليوم، وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، فكما لا يجوز تقديم الصـفة على موصـوفها، فكذلك لا يجوز تقيم ما اتصـل بها على موصوفها،

1- الديوان.أبو تمام.ص:92
2- الديوان . المتنبي . ص:120
(3) – المصدر السابق: ص 315
(4- الوشي المرقوم .ابن الأثير. ص:136

وهذا وأمثاله مما لا يجوز قياس عليه، والأصل في هذا البيت

" فَأَصْبَحْتْ بَعْدَ بَهْجَتِهَا فِقْرًا كَأَنْ قَلَّمَا خَطَّ رُسُومُهَا 1

إلا أنه على تلك الحالة الأولى في الشعر مختل مضطرب(2) .

ويشير ابن الأثير إلى أن المعاظلة المعنوية تتفاوت درجتها في القبح بدرجة تداخل معانيه لسوء .الاضطراب الذي يقع في التركيب لعدم مراعاة المؤلف حسن السبك في تقديم ما يجوز تقديمه وما لا يجوز، فإذا كانت المعاظلة اللفظة ي تعني تداخل الألفاظ وتراكبها مما يفسد رونقها وحسنها، فإن المعاظلة في المعاني تعني كذلك تداخل المعاني وركوب بعضها ببعض مما يشكل فهمها.

ومما يجري هذا المجرى في رأي ابن الأثير قول الفرزدق

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ (3)

ومعنى هذا البيت: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه.

ويرى ابن الأثير أن الفرزدق كان يكثر من المعاظلة المعنوية، وكانه كان يقصد ذلك ويتعمده، لأن مثله لا يجيء إلا متكلفا مقصودا،

والأصل أن يترك مؤلف الكلام نفسه يجري على سجيتها وطبعها في الاسترسال حتى لا يعرض له شيء من التعقيد، ذلك أن المقصود من عموم الكلام الإيضاح والإبانة وإفهام المعنى فإذا ذهب هذا الوصف المقصود من الكلام ذهب المراد به، وهذا ضد الفصاحة والبيان.

(1- المفتاح المنشا . ابن الأثير. ص"61

(2) – المثل السائر: ج2 ص 220-221

(3) –م.ن. ج2 ص 222

المنافرة

ذكر ابن الأثير هذا المصطلح وعرفه بدقة مباشرة بعد انتهائه من موضع المعاظلة: وذلك أنه كثيرا من البلاغيين قد خلطه بالمعاظلة، وحتى وان تكلموا عنه فإن حديثهم وغايتهم فيه انه ينبغي أن لا تكون اللفظة أو الألفاظ نافرة عن مواضعها من غير بيان ولا تفصيل.

ويرى ابن الأثير أن مدار نظم الألفاظ وسبكها على هذين النوعين " المعاظلة " و"المنافرة " وهو ما يحتم العلم بهما ومعرفة حقيقتها.

ويعرف المنافرة بقوله: "وحقيقة هذا النوع الذي هو المنافرة أن يذكر لفظ أو ألفاظ يكون غيرها مما في معناها أولى بالذكر وعلى هذا فأن الفرق بينه وبين المعاظلة أن المعاظلة هي التراكب والتداخل إما في الألفاظ أو المعاني على ما أشـــرت إليه، وهذا النوع لا تراكب فيه وإنما هو إيراد ألفاظ غير لائقة بموضعها الذي ترد فيه"(1) .

ومن منطلق هذا المفهوم يدعى ابن الأثير أنه لم يحقق أحد من علماء البيان القول في المنافرة بين الألفاظ في الســبك، والحقيقة عكس ذلك تماما، فقد كان حســن الســبك مدار حديث البلاغيين والنقاد قبل ابن الأثير وأشــار إلى ذلك الجاحظ في تلاؤم اجزاء النظم و تلاحمها، وأشــار في مواضــع أخرى إلى القران سواء بين الحروف أوبين الألفاظ.

وقد قصص أبو هلال العسكري قسما خاصا للحديث عن حسن السبك والنظم(2)

ولإبن ســنان كلام واضــح ودقيق في كتابه الشــهير تحت فكرة جوهرية وهي وضــع الألفاظ في مواضــعها اللائقة بها يقول: «أن تجد للفظة في الســمع حســنا ومزية على غيرها، لا من أجل تباعد الحروف فقط بل لأمر يقع في التأليف ويعرض في المزاج كما يتلق في بعض النقوش، وعلى ما بيناه

(1) المثل السائر: ج1 ص 316

(2) الصناعتين: ص 177

فيما تقدم، فإنما هذا يكون في التأليف إذا ترادفت الكلمات المختارة فيوجد فيه الحســـن أكثر وتزيد طلاوته(1) .

وكذلك مدار كلام عبد القاهر في نظرية النظم القائمة أساسا على حسن اختيار اللفظة في النظم مع جارتها حتى لا يخرج الكام نافرا قلقا.

ويقسم ابن الأثير المنافرة إلى مستويين:

1- منافرة على مستوى اللللفظة المفردة

2- منافرة على مستوى الألفاظ المتعددة.

أولا المنافرة على مستوى اللفظة المفردة

يقول ابن الأثير: «فأما الذي يوجد في اللللفظة الواحدة، فإنه إذا ورد في الكلام أمكن تبديله بغيره مما هو في معناه سواء كان ذلك الكلام نظما أو نثرا"(2) ومما جاء فيه قول المتنبي

فَلَا يُبْرَمُ الأَمْرُ الّـذِي هُوَ حَـالِـلٌ وَلَا يُحْلِلُ الأَمْرَ الَّذِي هُوَ يَبْرُمُ3

فلظة "حالل" نافرة عن موضعها وكانت له مندوحة عنها لأنه لو استعمل عوضا عنها لفظة "ناقض فقال:

فلا يبرم الأمر الذي هو ناقض = ولا ينقض الأمر الذي هو يبرم

لجاءت اللفظة قارة في مكانها غير قلقة ولا نافرة (4) .

وفي هذا الســياق يتهجم ابن الأثير على أبي العلاء المعري المعروف بتعصــبه للمتنبي وقد أجزم أبو العلاء المعري على أن لا يجد في شعر المتنبي لفظة يمكن أن يقوم عنها ما هو في معناه.

(1) سر الفصاحة: ص 101

(2) المثل السائر: ج1 ص 316

3- الديوان . المتنبي . ص:570

(4) م.ن: ص 316

يقول: «وبلغني عن أبي العلاء بن سيمان المعري أنه كان يتعصب لأبي الطيب حتى انه كان يسميه الشـاعر ويسـمي غيره من الشـعراء بإسمه وكان يقول: ليس في شـعره لفظة يمكن يفوقها ما هو في معناها، فيجيء بحسنها مثلها،

فيا ليت شـعري أما وقف على هذا البيت المشـار إليه؟ لكن الهوى كما يقال أعمى، وكان أبو العلاء أعمى العين خلقه واعماها عصـبية فاجتمع له العمى من جهتين، وهذه اللفظة التي هي "حالل" وما يجري مجراها قبيحة الاسـتعمال، وهي فك الإدغام في الفعل الثلاثي ونقله إلى اسـم الفاعل، وعلى هذا فلا يحسن أن يقال بل الثوب فهو "بالل" ولا سل السيف فهو "سالل" ولا أن يقال هم بالأمر فهو هامم ولاخط الكتاب فهو خاطط، ولا حن إلى ذلك فهو حانن.

وهذا لو عرض على من لا ذوق له لأدركه وفهمه، فكيف من له ذوق صحيح كأبي الطيب؟ لكن لا بد لكل جواد من كبوة (1) .

ولا يخفى على القارئ هذه التهجمات العنيفة لابن الأثير حتى لو تعلق الأمر بشـاعر كبير كالمتنبي أو أبي العلاء المعري مع أن في كثير من المحطات يقدم المتنبي رفقة البحتري وأبي تمام على أنهم لات الشعر وعزاة ومناه كما يقول.

ويقدم ابن الأثير كعادته النص القرآني لدحض كل حجة أو إدعاء بأنه يستقبح الشعراء بعض ما يقع في أساليبهم من تنافر في توظيف الألفاظ أو الأدوات مع ورود هذه الأساليب نفسها في القرآن الكريم.

يقول: معلقا على بيت لدعبل الخزاعي وهو قوله:

شَفِيعُكَ فَاشْكُرْ فِي الحَوَائِجِ إنَّهُ يَصُونَكَ عَنْ مَكْرُوهِهَا وَهُوَ يَخْلُقُ[2]

(1) المصدر السابق نفسه: ص 317

(2- م.ن.ص:318

فقلت له: عجز هذا البيت حسن، و أما صدره فقبيح لأن سبكه قلقا نفارا، وتلك الفاء التي في قوله: شفيعك فاشكر كأنها ركبة البعير وهي في زيادتها كزيادة الكرش.

فقال: بهذه الفاء في كتاب الله أشباه كقوله تعالى سوؤة المدثر الآية 1-4

فقلت له: بين هذه الفاء وتلك الفاء فرق ظاهر يدرك بالعلم أولا وبالذوق ثانيا.

أما العلم: فإن الفاء في "وربك فكبر"، "وثيابك فطهر" هي الفاء العاطفة، فإنها واردة بعد "وقم فانذر" وهي مثل قولك" إمش فاسرع" و"قل فابلغ" وليست الفاء التي في شفيعك فاشكر، كهذه الفاء لأن تلك زائدة لا موضع لها ول وجاءت في السورة كما جاءت في قول "ككملة غير مفهومة " وحاش له من ذلك لابتدئ الكلام فقيل ربك فكبر وثيابك فطهر، لكنها لم جاءت بعد " قم فانذر " حسن ذكرها فيما يأتي بعدها.

وأما الذوق: فإنه ينبو عن الفاء الواردة في قول دعبلو ويستثقلها ولا يوجد ذلك في الفاء الواردة في السورة (1) .

فمثل هذه الدقائق حري أن يدركها الناظم والناثر ولا يتفطن لها إلا الراسخ في علم الفصاحة والبلاغة. ومن أمثلة المنافرة التي أوردها ابن الأثير أن تزاد الألف واللام في اسم الفاعل ويقام الضمير فيه مقام المفعول، كقول لأبي تمام.

فلو عاينتهم والزائريهم لما مزت البعيد من الحميم (2)

فقولة " الزائري " اسم فاعل وقوله " هم " الذي هو الضمير في موضع المفعول، تقديره " الزائرين أرضهم " أو " الزائرين إياهم " فاستعمال هذا مع الألف واللام قبيح جدا، وإذا حذفنا زال ذلك القبح.

(1) المثل السائر ج1: ص 318-319

(2) ديوان أبي تمام: ص 279

أما القسم الثاني من المنافرة فيكون على مستوى الألفاظ المتعددة، ولم يكثر ابن الأثير في شرحه بل، اكتفى بقول أبي الطيب المتنبي،

لَا خُلُقٌ أَكْرَمَ مِنْكَ إِلّا عَارِفٌ بِكَ رَاءَ نَفْسُكَ لَمْ يَقُلْ لَكَ 1

حيث قال إذا عجز هذا البيت نافر عن مواضعه وأمثال هذا في الأشعار كثيرة (2)

بهذه الأقسام المذكورة أنفا يكون ابن الأثير فد استوفى ضبطه لمصطلحات الصناعة اللفظة، وهي مصطلحات تشير بأنه كان يولي عناية خاصة ببنائ الخطاب شعريا كان أو نثرا، إن على مستوى اللفظة المفردة أو على مستوى التركيب، فقط خص جزء غير يسير من كتابه المثل السائر سماه الصناعة اللفظة وتوزعت ملاحظاته في هذا الشأن في معظم مؤلفاته، لا سيما كتاب الجامع الكبير والجدير بالذكر ان هذه المصطلحات وإن ارتبطت بمستويات التركيب فإن منطلق ابن الأثير فيها كان ثقافته الموسعة واطلاعه الأوسع على احوال اللفظة المفردة حتى تصل به إلى تنصيب نفسه مرجعا في هذا الأمر، يقول: " وذلك شيء استنبطه واطلعت عليه لكثرة ممارستي لهذا الفن، ولأن الذوق الذي عندي دلني عليه، فمن شاء أن يقلدني فيه وإلا فليمدد النظر، حتى يطلع على ما اطلعت عليه، والأذهان في مثل هذا المقام تتفاوت " (3) .

ومدار الأمر كله عذوبة اللفظ، وهذه العذوبة لا تتأتى إلا بعذوبتها في الفم ولذاذتها في السمع، وهذا ما جعله ينسف كل ما قدمه حازم القرطاجي في كتابه من شروط فصاحة اللفظة المفردة.

وقد قاده ذوقه إلى تقسيم الألفاظ إلى قسمين في الاستعمال جزله ورقيقه. ولكل منهما موضع يحسن استعماله فيه.

(1- الديوان . المتنبي .ص:154

(2) المثل السائر: ج1 : ص 320

(3) –المصدر السابق نفسه: ص 185

والجزالة عند ابن الأثير لا تعني أن يكون اللفظ وحشيا متوعرا، وعليه عنهجية البداوة، بل يعني أن يكون متينا على عذوبته في الفم ولذته في السمع، واللفظ الجزال لا يستعمل إلا في قوارع التهديد والتخويف وأشباه ذلك.

أما اللفظ الرقيق فإنه يستعمل في وصف الأشواق وذكر أيام الدعاء وفي استجلاب المودات وملاينات الإستعطاف وأشباه ذلك،

وكذلك لا يعني بالرقيق أن يكون ركيكا سفسفا وإنما هو اللطيف الرقيق الحشاية الناعم الملمس (1) .

ويستدل على ذلك من القرآن الكريم بقوله: " وسأضرب لك مثالا للجزل من الألفاظ والرقيق فأقول: أنظر إلى قوارع القرآن وعند ذكر الحساب والعذاب والميزان والصراط وعند ذكر الحساب والعذاب والميزان والصراط وعند ذكر الموت ومفارقة الدنيا، وما يجرى هذ المجرى فإنك لا ترى شيءا من ذلك وحشي الألفاظ ولا متوعرا.

ثم انظر إلى ذكر الرحمة والرأفة والمغفرة والملاطفات في خطاب الأنبياء وخطاب المذنبين والتائبين من العباد، وما جرى هذا المجرى، فإنك لا ترى شيءا من ذلك ضعيف الألفاظ ولا سفسفا " (2) .

إذا فالمسألة حسن تخير للألفاظ بما يستجيده الذوق ويستلذده السمع حتى وإن كان المقام مقام تهديد ووعيد ونظائر ذلك في القرآن كثيرة.

فمثال الأول وهو الجزل من الألفاظ قوله تعالى {وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِا۟ىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٩﴾ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٧٠﴾ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧١﴾ قِيلَ

(1) -ينظر المثل السائر: ج1 ص: 185

(2)- المثل السائر: ج1 ص: 186

ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ ٧٢ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ٧٣ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلۡجَنَّةِ حَيۡثُ نَشَآءُۖ فَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ ٧٤} (1)

فالتأمل في هذه الآيات المضمنة ذكر الحشر على تفاصيل ألوانه وذكر النار والجنة وانظر هل فيها لفظة إلا وهي سهلة مستعذبة على ما بها من الجزالة.

وأما المثال الثاني وهو الرقيق من الألفاظ: فقوله تعالى في مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم {وَٱلضُّحَىٰ ١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ٣} (2) . إلى آخر السورة وهكذا نرى سبيل القرآن الكريم في كلا هذين الحالين من الجزالة والرقة.

ويختم ابن الآثير كلامه عنه هذه القسمة للألفاظ بتصوير دقيق بعيد المغزى يقول: " وبعد هذا فاعلم أن الألفاظ تجري من السمع مجرى الأشخاص من البصر فالألفاظ الجزلة تتخيل في السمع كأشخاص عليها مهابة ووقار والألفاظ الرقيقة كأشخاص ذوي دماثة ولين وأخلاق أو لطافة مزاج ولهذا ترى ألفاظ أبي تمامكأنها رجال قد ركبوا خيولهم واستلمو سلاحهم وتأهبوا للطراد، وترى ألفاظ البحتري كأنها نساء حسان عليهن غلائل مصبغات وقد تحلين بأصناف الحلي، وإذا أمعنت نظرك فيما ذكرته هاهنا وجدتني قد دللتك على الطريق وضربت لك أمثالا مناسبة " (3) .

مفهوم الجزالة والدقة اللفظية عند ابن الأثير لا يرتكز على مقاييس دقيقة واضحة وإنما مردة إلى الذوق الرفيع والطبع السليم، ولذلك تراه يقارب هذه المفاهيم بقرائن حسية كحلاوة المذاق ونعومة الملمس، وخفة السمع وأحيانا كشخوص، كما رأينا في مثال أبي تمام والبحتري، وقد شهدنا ذلك في

(1)- سورة الزمر:69-74.

(2) سورة الضحى:1-3.

(3) المثل السائر: ج1 ص 195

مباحث الفصاحة عنده فمرد الأمر عنده ذوقي بامتياز وسنامه خفتها على السمع وجنوح ابن الأثير إلى هذه المقاربة الحسية في فصاحة اللفظة والتركيب يحمل دعوة إلى الناظم والناثر وحتى القارئ إلى ترويض ذوقه بالرجوع إلى النص القرآني بداية والتفكر في نظم ألفاظه وتراكيبه ثم إلى شعر الفحول فالرجل قد مر بهذا المحك ولا غرابة في اعتداده المتكرر برفعة ذوقه وتميزه عن غيره.

الخاتمة

طافت فصـــول هذا البحث طيلة مراحله حول المنظومة الاصـــطلاحية في باب البلاغة عند ابن الأثير، مع الإحاطة ببعض الجوانب المفاهيمية التي أسـعفتنا في تتبع مراحل تكوينه وصـناعته وضـبطه للمصطلح البلاغي، ويمكن حصر جملة النتائج التي توصلنا إليها كما يلي:

نهج ابن الأثير لنفســـه منهجا خاصـــا في الدرس البلاغي يختلف اختلاف واضـــحا عن منهج السـكاكي: فبينما نهج السـكاكي منهج التقعيد والتعريف ودقة التقسـيم بما يتبعه من أسـلوب جدلي منطقي بعيد عن روح البيان وطبيعته، نجد ابن الأثير يأخد بطرفي المعادلة في ضـــبط مصـــطلحات

الخاتمة

ومفاهيمه،فهو يهتم بالضـبط والتعريف إلا أن ذلك في أسـلوب أدبي واضـح يجنح للشـرح والتحليل والوقوف على الجماليات والمبتدع من الصـــور والمعاني والإكثار من الشـــواهد الشـــعرية والنثرية والتي أخذت حيزا واسعا من مؤلفاته.

يطالعنا في منهج ابن الأثير حدة رأيه وتعصـبه لأفكاره وشـدة نقده لغيره من العلماء مثلما لاحظنا تحامله على ابن سـنان الخفاجي، وابن زياد الكاتب البغدادي. . وأبي إسـحاق الصـابي وغيرهم، في صـورة قد تصـل لدرجة التحقير أحيانا. ذريعته في ذلك إما قلة إطلاعهم أو سـذاجة ذوقهم أو أن الموضوع خارج اختصاصهم .

إلحاح ابن الأثير على التزام من يتجه إلى البلاغة بشروط صارمة: أولها الذوق وثانيها الدربة وثالثها سعة الإطلاع،وهي شروط بدأ فيها بنفسه فقد اشتهر بكثرة قراءته لمعظم كتب النقد والبلاغة،وقبل أن يشرع في التأليف كان قد أعد أرضية معرفية صلبة لطالما أسعفته في رسم معالم منهجه البلاغي وضبط مطصلحاته، وما رأيك في رجل كان يحفظه القرآن والحديث النبوي ودواوين الشعر ويعرف من اللغة شاردها وواردها،ومن النحو أصوله وفروعه ومن الصرف دقائقه، ومن الأخبار والأمثال ما يعيا بوعيه المختصون في كل لون من الألوان.

وكل هذه الروافد أسعفته في شق طريقه المتميز في البحث البلاغي.

لم يتلزم ابن الأثير التقسيم الثلاثي لعلوم البلاغة كما ورد عند معاصره السكاكي بل نهح لنفسه منظومة قائمة على رؤياه الجمالية للكلام بشقية المنظوم والمنثور، وهذا الرؤية قائمة على ثنايئة اللفظ والمعنى،فالكلام عنده صناغة لفظية وصناعة معنوية، وتحت الصناعتين تتدرج كل المصطلحات والمفاهيم البلاغية التي ناقشها في كتبه، وأمام هذا المنهج يعيد الرجل ترتيب المصطلحات البلاغية بشكل جديد،فتتوحد مصطلحات علم المعاني و علم البيان وقسم البديع المعنوي تحت عنوان واحد هو مصطلحات الصناعة المعنوية.

ويدرج ما تبقى من مصطلحات البديع اللفظي: صمن ما سماه مصطلحات الصناعة اللفظية والتي سبق شرحها في متن الرسالة.

قاده ولعه بالكتابة كفن ووظيفة إلى دمج أصولها مع البلاغة، وهذا واضح من عناوين كتبه كالمثل السائر أو الجامع الكبير أو المفتاح المنشا.كما أن غالبية الشواهد المقدمة في شرحه مما جادت به ملكته في الكتابة.

ان التأخر الزمني لابن الأثير أعطاه فرصة تمحيص ما سبقه من المنجر البلاغي، فانتقى منه ما يوافق فكره، وأضاف إليه من ثقافته الموسوعة وما أطلع عليه من مختلف آداب الفرس واليونان،وكل هذا

أسعفه في تأسيس آلياته الإجرائية وضبط أهدافه ان على مستوى الطرح البلاغي أو على مستوى الضبط الاصطلاحي،ويتضح ذلك جليا في كتابه المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر.

لا يختلف ابن الأثير عن غيره من سابقيه ومعاصرين من علماء البلاغة في صناعة المصطلح فقد تنوعت مصطلاحاته بين المصطلحات المفردة وهي المصطلحات ذات الكلمة الواحدة كالتشبيه والاستعارة والإرصاد والتوسيع وغيرها.

والمصطلحات الثنائية بأنواعها،

ومنها المضافة كبراعة الاستهلال وحسن التخلص وعكس الظاهر.

أو المصطلحات المتعاطفة: كالتقديم والتأخير والإيجاز والإطناب وغيرهم.

ويكثر عند ابن الأثير المصطلحات المركبة من أكثر من كلمتين وهي مصطلحات أقرب إلى العناوين والتعريفات منها إلى المصطلحات،فمما جاء منها على ثلاثة كلمات، التفسير بعد الإبهام،الحروف العاطفة والجارة، والتناسب بين المعاني ومما جاء على أربع الكلمات: قوة اللفظ لقوة المعنى.

ومما جاء على أكثر من ذلك: استعمال العام في النفي والخاص في الاثبات.عطف المظهر على ضميره، والإفصاح بعد الإبهام،الخطاب بالجملة الفعلية والخطاب بالجملة الإسمية.

والحق أن مثل هذه الصيغ لا تصلح كمصطلح وهي دليل على أن صناعة المصطلح آنذاك كانت لا تزال بحاجة إلى الضبط والدقة العلميين.

القرآن الكريم براوية برواية حفص عن عاصم

فهرس المصادر والمراجع:

أحمد بن يحيى أبو العباس، المعروف بثعلب .قواعد الشعر ، تحقيق/ رمضان عبد التواب الناشر. مكتبة الخانجي – القاهرة الطبعة/ الثانية، 1995م

- **أحمد مطلوب .معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، إعادة طبع، 2000م**
- **أسامة بن منقذ. تحقيق .البديع في نقد الشعر.تحقيق: الدكتور أحمد أحمد بدوي والدكتور حامد. القاهرة 1980**
- **امرئء القيس. الديوان.شرح عبد الرحمان المصطاوي.دار المعرفة بيروت.لبنان.ط2.2004**
- **البحتري. الديوان ، تح.حسن كامل الصيرفي.ط3. دنر المعارف.القاهرة.**
- **بدوي طبانة .البيان العربي. مكتبة الإنجلو المصرية. دط. دت**
- **بدوي طبانة،معجم البلاغة العربية، دار المنار. جدة، دار ابن حزم. بيروت، ط4، 1418هـ، 1997م .**
- **أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني.إعجاز القرآن، تحقيق،السيد أحمد صفر، ط 5، دار المعارف، مصر، 1997م .**
- **أبو تمام.الديوان ، شرح، د. محيي الدين الخياط، طبع بمناظرة والتزام محمد جمال.نظارة المعارف العمومية.**
- **جار الله الزمحشري .الكشاف. الطبعة الثانية القاهرة .مصر.1982**
- **جعفر أحمد بن محمد النحاس .معاني القرآن , تحقيق محمد بن علي الصابوني, ط1 , 1409هـ نشر جامعة أم القرى , مكة المكرمة .**

- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى 505هـ) .إحياء علوم الدين، الناشر، دار المعرفة – بيروت
- الحسن بن علي الرماني النكت في إعجاز القرآن. القاهرة. دار المعارف
- الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني. الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح. محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه
- الخطابي. بيان إعجاز القرآن.تحقيق محمد خلف اللهوالدكتور زغلول سلام. دار المعارف
- ابن خفاجة. الديوان.المطبعة الخاصة لجمعية مصر. دت .دط
- خير الدين الزركلي. الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) طبع دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة
- الرماني. الخطابي. الجرجاني.ثلاث رسائل في الإعجاز. تحقيق محمد خلف الله. ومحمد زغلول سلام. الطبعة الثالثة. دار المعارف. مصر
- سجلماسي. المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع. تحقيق علال الغازي. الرباط. المغرب. 1980
- شهاب الدين الحلبي .حسن التوسل إلى صناعة الترسل.. تحقيق ودراسة أكرم عثمان يوسف. دار الرشيد للنشر
- ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر. بتحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995
- ضياء الدين بن الأثير .كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب. ، تحقيق الدكتور نوري الحمودي القيسي. والدكتر حاتم صالح. وهلال ناجي. الموصل 1982

- ضياء الدين بن الأثير.الجامع الكبير في صناعة المنظوم من المنظوم من الكلام والمنثور. تحقيق الدكتور مصطفى جواد الدكتور جميل سعيد. بغداد
- ضياء الدين بن الأثير.الوشي المرقوم في حل المنظوم .تحقيق جميل سعيد. المجمع اللغوي العراقي. 1989
- عباس أرحيلة .الأثر الأرسطي في البلاغة والنقد العربيين إلى حدود القرن الثامن الهجري القاهرة. الطبعة الأولى الدار البيضاء. 1999
- عباس المبرد.الكامل.تحقيق الدكتور زكي مبارك .دار المعرفة. بيروت
- عبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني الدمشقي .البلاغة العربية .الناشر، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت الطبعة، الأولى، 1416هـ
- عبد العزيز عتيق. علم البيان.دار النهضة بيروت1985
- عبد العزيز عتيق. في تاريخ البلاغة العربية.. دار النهضةالعربية. بيروت 1970
- عبد القادر البغدادي. خزانة الأدب، تحقيق،محمد طرفي وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط،،1998م
- عبد القاهر الجرجاني. أسرار البلاغة، ، شرح وتعليق،محمد عبد المنعم الخفاجي، مكتبة القاهرة، ط الثالثة، 1399 هـ .
- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني .أسرار البلاغة، ، تعليق،محمود محمد شاكر، ط 1. مطبعة المدني، مصر، سنة 1412 هـ، 104, 137, 156, 187
- عبد الواحد حسن الشيخ.دراسة في بلاغة ضياء الدين بن الأثير. كلية الاسكندرية. مؤسسة الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع 1982
- عبد ربه الأندلسي .العقد الفريد ، تحقيق، أحمد أمين وزميليه، الطبعة الثانية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة .

- عبدالقاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز، تحقيق، محمود محمد شاكر، مكتبة المعارف، ط5، 1424هـ، ,
- عبيدة معمر بن المثنى. مجاز القرآن. تحقيق الدكتور محمد فؤاد. دار النهضةالعربية. بيروت 1984
- علي الحسن بن رشيق القيرواني. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ت،محمد قرقزان. دار المعرفة. بيروت، ط 1– 1408هـ. 121
- عنترة بن شداد. ديوان ت،عبد المنعم عبد الرءوف شلبي. المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة – 1965م .
- فارس لطروش .المباحث البلاغية عند الزمحشري من خلال تفسير الكشاف.. دار أم الكتاب للنشر والتوزيع .
- أبو الفتح عثمان بن جني،الخصائص، تحقيق،محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط الأولى، 1376 هـ .
- فخر الدين الرازي.نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز.تح. نصر الله حاجي مفتي أوعلي.دار صادر . بيروت.ط1 .2004
- أبو الفرج الأصفهاني .الاغاني.. دار الكتب المصرية. القاهرة. تحقيق على محمد البجاوي. 1980
- الفرزدق الديوان..شرح وصبط علي فاروع.دار الكتب العلمية. بيروت لبنان.
- ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1417هـ، 1996م 2، دار المعارف، القاهرة، مصر، تحقيق، أحمد محمد شاكر
- قدامة بن جعفر نقد الشعر.,تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي.دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان

- ابن كثير عزة. الديوان. قدم له وشرحه مجيد طراد. دار الكتاب العربي. بيروت. ط 1993.
- كمال الخوليداز.أثر القرآن في تطور البلاغة العربية. كمال الخوليداز. د ط
- لبيد بن ربيعة. الديوان.دار صادر .بيروت . دت . دط
- المتنبي.الديوان. دار بيروت للطباعة، لبنان .
- محمد العمري .البلاغة أصولها وامتداداتها. إفريقيا شروق. الطبعة الثانية. 2010
- محمد القاسم بن علي الحريري .مقامات الحريري. الناشر/ مطبعة المعارف، بيروت عام النشر/ 1873 م
- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا، عيار الشعر. الحسني تحقيق، عبد العزيز بن ناصر المانع الناشر، مكتبة الخانجي – القاهرة
- محمد بن إدريس الشافعي .الرسالة– –تحقيق، أحمد شاكر–دار الكتب العلمية– بيروت، لبنان–ط1، 1413هـ. 3, 104
- محمد بن العباس الخوارزمي، أبو بكر الأمثال المولدة، الناشر، المجمع الثقافي، أبو ظبي عام النشر، 1424 هـ
- محمد بن سلاّم الجُمَحي .طبقات فحول الشعراء، قَرَأَهُ وَشَرَحَهُ، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة .
- محمد بن مكرم بن منظور .لسان العرب , ط1 , دار صادر , بيروت. 1402هـ مؤسسة الرسالة ,بيروت
- محمد حسن أبو موسى .البلاغة القرآنية في تفسير الكشاف وأثرها في الدراسات البلاغية.. الطبعة الأولى. دار الفكر العربي

- محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي سر الفصاحة، الناشر، دار الكتب العلمية الطبعة، الطبعة الأولى 1402هـ_1982م(ط، 2) 1403هـ
- محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة .تأويل مشكل القرآن، ، شرح السيد أحمد صقر، ط2، 1393هـ، دار التراث
- محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة,أدب الكاتب. ، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد, نشر مكتبة السعادة, مصر, الطبعة الرابعة,
- محمد مصطفى صوفية.المباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي المنشأة العامة للنشر. الطبعة الأولى طرابلس. 1984
- مضفر بن الفضل العلوي .نضرة الإغريض في نصرة القريض.. تحقيق الدكتورة مهى عارف الحسن. دمشق 1976
- النابغة. الديوان.مطبعة الهلال.الفجالة .مصر.1911
- أبو نواس الحسن بن هاني .الديوان ، تح محمد أنيس مهرات.دار مهرات للعلوم. دط .
- أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري .الصناعتين، تحقيق علي بن محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، نشر مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1391هـ. 1971م
- يحي بن حمزة العلوي .الطراز المتضمن لأسرار البلاغة. وعلوم حقائق الإعجاز ، دار الحديث، القاهرة، مصر
- يوسف بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تعليق،نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1407هـ

الفهرس

مقدمة ..... أ
الباب الأول: الدرس البلاغي عند ضياء الدين بن الأثير -قضايا ومباحث- 1
الفصل الأول: قضايا الدرس البلاغي عند ابن الأثير 2
علاقة النحو بالبلاغة عند ضياء الدين ابن الأثير 11
الفصل الثاني: مباحث علم البلاغة عند ابن الأثير 32
مفهوم علم البيان عند ابن الأثير 33
آلات علم البيان وأدواته 45
الفصاحة والبلاغة عند ابن الأثير 53
الحقيقة والمجاز 63
الباب الثاني: حدود المصطلح البلاغي عند ضياء الدين بن الأثير 68
الفصل الأول: مصطلحات الصناعة المعنوية 69
الاستعارة عند ابن الأثير 93
الكناية 112
الالتفات 132
الإيجاز 139
الفصل الثاني: مصطلحات الصناعة اللفظية 148
السجع 157
التصريع 163
التجنيس 167
الترصيع 173
الموازنة 181
اختلاف صيغ الألفاظ واتفاقها 185
المعاظلة اللفظية 191

المنافرة 201
الخاتمة 209
فهرس المصادر والمراجع ..... Erreur ! Signet non défini.

ملخص الأطروحة :

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مكامن الخصوصية والتميز في المنظومة الاصطلاحية لضياء الدين بن الأثير،انطلاقا من خلفياته الإجرائية والمنهجية في الدرس البلاغي،مراعية سياقات عصره،وما أملته عليه المؤثرات الفكرية والمعرفية أنذاك،كما تحاول حصر جملة المصطلحات البلاغية في مؤلفاته وتحديدها مفاهيميا وفق نظرته ومنهجيته في صياغة المصطلح.مقارنة ذلك بجهود سابقيه ومعاصريه في المضمار نفسه،مع أبراز موقفهم منه وموقفه منهم،والوقوف على أوجه التباين والتقاطع بينهما

الكلمات المفتاحية : المصطلح، البلاغة، ضياء الدين بن الأثير

Abstract:

This study seeks to reach the places of privacy and excellence in the idiomatic system of Dhia El -Din Bin Al -Atheer, based on its procedural and methodological backgrounds in the rhetorical lesson, taking into account the contexts of his time, and what was dictated by the intellectual and cognitive conditions at the time, as it tries to collect rhetorical terms in his books and define its concepts according to its outlook and methodology In formulating the term. Compared to this with the efforts of its predecessors and its contemporaries in the same track, while highlighting their position on it and its position on them, and standing on the differences and intersection between them

Keywords: term, rhetoric ,Dhia'a eddine ibn el athir

Résumée :

Cette étude cherche à atteindre les lieux d'intimité et d'excellence dans le système idiomatique de Dhia El-Din Bin Al-Atheer, sur la base de ses fondements procéduraux et méthodologiques dans la leçon de rhétorique, en tenant compte des contextes de son époque et de ce qui a été dicté. Par les conditions intellectuelles et cognitives de l'époque, il essaie de rassembler des termes rhétoriques dans ses livres et de définir ses concepts en fonction de sa perspective et de sa méthodologie de formulation du terme. Par rapport à cela avec les efforts de ses prédécesseurs et de ses contemporains dans la même voie, tout en soulignant leur position sur elle et sa position sur eux, et en se tenant sur les différences et les intersections entre eux

Mots-clés : terme, rhétorique, Dhia'a eddine ibn el athir,